



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

قطاع الإفتاء والبحوث الشرعية

إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية

رقم المخطوط: خ ٢٦٠ الموضوع : فقه حنبلي

عنوان المخطوط: الجامع الصغير في فروع الحنابلة

بيان الأجزاء :

اسم المؤلف : أبو يعلى ، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء

( ت ٤٥٨ هـ )

اسم الناسخ :

سنة التأليف : ٤٦٥ هـ سنة النسخ : ( بعد وفاة مؤلفه بسبع سنين )

عدد الأوراق : ١٣٣ ق حجم الورقة : ١٧,٥ × ١٣ سم

عدد الأسطر : ١٩ س

وصف النسخة ، والملاحظات : نسخة مصححة مقابلة وهي بخط عتيق . في البداية ترجمة المؤلف نقلا من طبقات العليمي الحنبلي بقلم الشيخ عبدا لله بن خلف . وعليه قيد وقف الشيخ عبدا لله بن خلف بتاريخ ١٣٣٣ هـ وفي النهاية مرثية من تلميذ المصنف وهو علي بن أخي نصر وفائدتان نقلا من ابن قيم الجوزية .

أوله : قال الشيخ ... الحمد لله وحده لا شريك له ... كتاب الطهارة قال

الله تعالى " يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ...

فالطهارة واجبة للصلوة ... "

آخره : " ... ويكره أن يجلس بين الظل والشمس . وهذا آخر الكتاب

الذي جمعناه ... "

المراجع : الأعلام للزركلي ٦ / ٣٣١ وكشف الظنون صفحة ٥٦٤



توفي المرحوم الميرزا محمد باقر  
في شهر ربيع الثاني سنة 1280  
بهدية من صاحبها  
الموسوعة الفقهية

في تاريخ ذي القعدة سنة الف وثمانين  
وتلاثمائة وثلاثين من الهجرة النبوية  
على ما جرحها افضل صلوة وان في حبه  
والله اعلم بالصواب

كانت الجامعة المصرية  
على فقه الإمام أحمد

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية  
مكتبة الموسوعة الفقهية  
رقم التصنيف:  
رقم التسجيل: ٤٦٠٤

الحمد لله فائدة  
وعظ الامام ابو الوفا بن عقيل يوم قال يا من يجد  
في قلبه قسوة احدى ان يكون نقصت عهدا فان الله تعالى يقول  
فيما نقصهم ميثاقهم لعاقم وجعلنا قلوبهم قاسية  
وسنكر وجههم الله تعالى فعلم ما تقول في عزلة ارجاء فقال خيال و وبال  
نصره ولا تنفعه فقوله فعزلة العالم قال مالك وكلها مع هذا  
وسانها ترد الماء وترعى الشجر الى ان تلقى ربها  
وكان رحمه الله تعالى يقول لا يعظم عندك بذلك نفسك في ذات الله  
عني التي بذلتها بالامس في حبة مغشية وهو امر دواخا طرت بها  
في ارسافار لاجل زيادة الدنيا فلما جئت الى طاعة الله عظمت ما بذلت  
والله ما يحسن بذل النفس الا ليه اذ ارباد اعاد واذا اعاد افاد واذا  
افاد خلد فائدة على الآباد وذاك المحسن فيه بذل التقوى وابانة الرزق  
الذي هو القائل ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا توفي رحمه الله يوم  
قال الامام القاضي ابو يعلى في كتاب الروايتين واختلف  
الرواية في الخنثى اذا مات فنقل احمد بن محمد انه يسم  
لانه يحتمل ان يكون ذكرا فلا يفضل النساء ويحتمل ان يكون انثى  
فلا يفضل الرجال ونقل احمد بن شريح انه يفضل الرجال ويهيأ  
عليه ومعناه انه يفضل من فوق نوب كما قلنا في الرجال اذا مات  
بين النساء والراة بين الرجال انتهى من طبقات العلي في ترجمته  
العلامة احمد بن العباس  
ابن اشرس المتوفى سنة



ترجمة الامام العلامة القاضي ابي علي الكبير الحنبلي المؤلف  
هو محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن احمد بن الفراء القاضي  
الكبير ابو علي امام الحنابلة كان عالماً زمانه وفريد عصره  
واوانته ونسبهم وخدمه وورجيد وهره مولده لثبع او ثمانه  
وعشرين ليلة خلت من المحرم سنة ثمانين وثلاثمائة  
وعنه انتشر مذهب الامام احمد رضي الله عنه وكان له في  
الاصول والفروع القدم العالي وفي شرف الدين والدنيا  
المجل السايه واصحاب الامام احمد رضي الله عنه له يتبعون  
ولتصانيفه يدرسون ويدرسون ويقولون يفتون وعليه  
يعولون والفقهاء على اختلاف مذاهبيهم واصولهم  
كانوا عنده يجتمعون ولما له يسمعون ويطعون وسه  
ينتفعون وبالاجتهام به يتقدون وقد شهد له من الحال  
ما يعني عن المقال لا سيما مذهب امامنا احمد بن محمد  
ابن حنبل رحمه الله تعالى واختلاف الروايات عنه وما صح  
له به من مع معرفته بالقرآن وعلومه والحديث ومنطقه  
ومفهومه والفتاوى والجدل وعنه ذلك من العلوم مع الزهد  
والورع والعفة والقباحة وانقطاعه عن الدنيا والاهل  
واشتغاله بنشر العلم واذا عنته مع ما انضاف الي ذلك من الجلاله  
والصبر على المكاره كوالاحتمال لكل جريرة ان كفته من عدوه  
وزلزاله جري من صديقه من تقطعت بالاحسان على الصغير  
والكبير واصطناع المعروف الى القاضي والداني



جاء على بصيرة الامام احمد بن حنبل رحمه الله ولم يزل على طول الزمان  
 يزداد جلاله ونبله وعلوه واما تشيخه فكثرون واول  
 سماعه للحديث سنة ٢٠٠ من ابي الحسن السكري بن احمد بن  
 عبد الجبار الصوفي عن يحيى بن معين وغيره وسمع من جماعة  
 عن البغوي وغيره وعن جماعة يطول ذكرهم وسمع بحكمة وصدق  
 وحلب واما اصحابه الذين سمعوا منه الحديث فالعدد  
 الكثير واكثر الغفر وكذلك الذين تفقهوا وعلقوا وسموا بالحديث  
 وكان صحب الامام ابن حامد الى ان توفي ابن حامد سنة  
 ثلاث واربعائة وتفقه عليه وسمع في ذلك وقدمت  
 بعض اهل العلم بابيات منها  
 اكنبلون قوم لا تشبه لهم في الدين والزهد والتقوى اذا ذكروا  
 احكامهم بكتاب الله فخلقوا وبالحديث وما جاءت به السيرة  
 ان الامام ابا يعلى فقيههم حبر عروف بما ياتي وما يذره  
 ومعلوم ما خص الله به التاصي من نعم الدنيا والارث  
 السامية لا يعرف في مشارق الارض وغربها شخص يتقدم في علم  
 مذهبه عليه او يضاف في ذلك اليه مع تقدمه في مدينة بغداد  
 بقراءة القرآن بالقرءات العشر وكثرة سماعه للحديث  
 وعلوه اسناد في الروايات ولقد حضر الناس مجلسه وهو يحل  
 حديث رسول الله صلى الله عليه بعد الجمعة بجامع المنصور على  
 كرسي عبد الله بن الامام احمد وكان المبلغ نحو المئتين  
 ثلاثة وذكروا جماعة من الفقهاء ممن حضر الاملاء وانهم سجدوا  
 في حلقة الاملاء على ظهور الناس لكثرة الزحام في صلاة  
 الجمعة

شرق

الجمعة

وهو هذا الكتاب



# كتاب

شرح العرواح منه في نزوه منه خمس وستين واربع مائة

صلى الله عليه وسلم  
والله اعلم  
بالحق

## كتاب

الجامع الصغير على نهج الامام ابو عبد الله  
محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عبد الله  
بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله

وقد كتبت هذه الشيخ من كتابه الجامع الصغير في الفقه  
بعد وفاته بسبع سنين وكانت وفاته ليلة رجب سنة ١٠٤٠ هـ رحمه الله تعالى  
احمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده  
اما بعد فقد وقف الرجل الجائر القصر الجامع ابراهيم  
ابن الشيخ عثمان بن عيسى هذا الكتاب الجامع النافع  
الكائن في ملكه على الفقير الى مولاه الغني عبد الله بن خلف  
ابن دحيان الحنبلي وقفه وحبسه عليه ثم علي من ينفع به  
من كتابه وشرط الواقف تقديم ذي قرابته ان كانوا اهلا  
ثم تقديم ذي قرابة الموقوف عليه كذلك وقفا صحيحا  
شرعيا ارباع ولا يوهب ولا يورث وحسنا الله ونعم الوكيل  
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما  
عبد الله بن خلف الحنبلي  
وقف الله به وعنه

وشرح المذهب والكلاب الكبير والخصال والاقسام وفتاوى  
بعضهم قد نظرتا مصنفات الامام فصبنا شريعة الاسلام  
ما رتبنا مصنفات جمع العلم مع الاختصار والافهام  
مثل ما صنف الامام ابابكر على كتاب الخصال والاقسام  
ومن نظر الى تصانيفه حقيقة النظر علم ان ما ورثه جريما ولا مفاكرا  
الاما يدخل على البشرية التقصير عن الكمال ويخرج به العالم  
عن منازل الانبياء ويتميز به المتأخرين مراتب اهل التقدم من العلماء  
توفي ليلة الاثنين بين العاشرة تاسعة عشر شهر رمضان  
سنة ثمان وخمسين واربع مائة وصل عليه ولده ابو القاسم  
يوم الاثنين بجامع المنصور وكان العدد يزيد عن الحد ودفن  
بمقبرة الامام احمد رحمه الله تعالى وقد رتب له ما ما صالحه  
كل ليلة جمعة ويوتر عنده وبكثير وورع عزيز وكان يحتم الختم في المسجد  
بعد صلاة العشاء الاخرى ويدعو ويؤمن كما تصورون على دعائه ما دخل  
بهذا من بعد به اللمص او عذر سوى ما كان يحتمه في غير تلك الليالي  
وقال الامام الحافظ ابن الجوزي رحمه الله عن القاضي ابي يعقوب له التصانيف  
الكثيرة في الاصول والفروع وانتهى اليه مذهب الامام احمد  
وله اصحاب متوافرون وكان فقيها تروها متعقبا حسن السمت  
والصمت فلما مرض اوصى ان يغسله الشريف ابو جعفر وان  
يكفن في ثلاثة اثواب ولا يتعدك له آراء ولا يخرج عليه ثم جعله منتهى  
من طبقات الامام مجير الدين الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن  
العلمي المقدسي الحنبلي رحمه الله تعالى ما يخصنا بقرعة بعلم الفقير  
عبد الله بن خلف الحنبلي  
وقف الله به وعنه

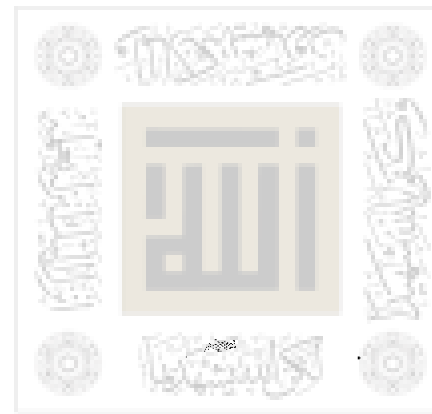
كل ليلة جمعة



الطهارة  
وهي من صفات النفس  
الطاهرة  
وهي من صفات النفس  
الطاهرة

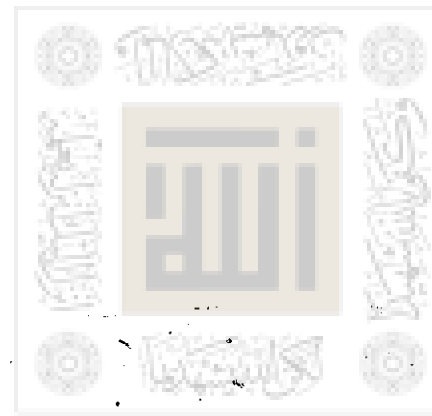
قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلوة  
فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى  
الطهارة واجهة للصلوة وخيل النحر والبطون  
ومن لم يجد الماء فلا طهارة عليه وإنما الذي  
يظهره هو الطاهر الذي لم يخض فيه فاستن  
والمطلق الذي لم يخاطه شيء من الأجزاء الطاهرة  
فتغير أحد أجزائه ولم يتطهر به فإدراكه  
فإن عدم الماء الذي هذه صفته فعله التيمم بالتراب  
الطاهره وهذه الطهارة مختص بالأنداء وإنما  
الطهارة من الخاسه فإنها تتعلق بالأنداء واللباب  
وموضع الصلوة ولا يكون ذلك إلا ما الذي خور  
به الطهارة من الحديث فإن عدم الماء الذي يظهر  
به وكان على يديه خاسه يبرها كما ينتم الحديث  
ولا يكثره الوضوء إنما المشبهه الطهارة التي  
تختص الأنداء على غير صفة يعبر جميع البدن

بسم الله الرحمن الرحيم  
قال الشيخ الإمام أبو علي رضي الله عنه في الحديث  
وغيره لا شر في له وصلواته على محمد وآله  
وسلمه سألته إن ذكر الله اختصاراً كان من جملة  
كفينا الكبار فيقر ما أخذة وتسهل درسته  
فاحتجرت ذلك مع ما على من المشقة الكثرة التمثل  
ولقد كنت التوارق مع المشقة أوفروا من الأجر  
على الأكثر ومن الله سبحانه استمد المعونة  
على ذلك وأباه أسأل أن جعله لوجهه خالصاً وإن  
بعضه من ذلك الطهارة وتوفقي للصواب  
والقول والعلم وهو يسع فيجب وقد سميت  
للجامع الصغرى وعمدت في أكثر على مسابيل  
لثلا فطلبنا للاختصار دون الإطالة والاختار  
لثلا تذهب خلاؤه الكتاب وملة القاذرين  
والله التوفيق لما يرتضيه والمعين على ما توفيه  
وهو حسبي ونعم الوكيل



وَعَسِيلُ الرَّجُلِينَ الرَّكْعَيْنِ وَهِيَ التَّابِيَانُ وَيُجَالَانُ  
 فِي الطَّهَارَةِ هـ وَلَا خَيْرَ الْمَسْحِ عَلَى الرَّجُلِينَ هـ وَحَيْثُ  
 الصَّمْصِمَةُ وَالْأَسْتِنْسَاقُ فِي الطَّهَارَةِ بَيْنَ جَمْعَاهُ وَلَا  
 خُورُ الطَّهَارَةِ وَلَا التَّمِيمُ الْأَبْيَضُ وَلَا الْخُورُ تَبْرُكُ  
 التَّمِيمِ وَالْمَوْلَاهُ وَالسَّمِيمَةُ فِي الطَّهَارَةِ فَإِنْ تَبْرَكَ  
 التَّمِيمَةُ عَمَامَةً لَمْ يَنْصَحْ بِهَا زَيْدٌ وَوَأَحَدِي الرَّوَابِئِينَ  
 وَإِنْ تَبْرَكَهَا سَاهِبًا صَحَّ الطَّهَارَةُ هـ وَحَيْثُ عَسِيلُ  
 الدُّبْرِ عِنْدَ الْعِيَامِ مِنْ تَوَمُّرِ اللَّيْلِ قَبْلَ إِدْخَالِهَا الْإِنَاءَ  
 فَلْيَأْكُلْ إِذَا دَخَلَهَا قَبْلَ الْعَسِيلِ لَمْ يَنْصَحْ بِدَلَالِهَا  
 وَيَكُونُ فَرْضُ الطَّهَارَةِ عَشْرَةَ هـ النَّبِيُّ وَالسَّمِيمَةُ  
 وَالصَّمْصِمَةُ وَالْأَسْتِنْسَاقُ وَعَسِيلُ الْوَجْهِ وَعَسِيلُ  
 الدُّبْرِ وَمَسْحُ الرَّاسِ وَعَسِيلُ الرَّجُلِينَ وَالسَّمِيمَةُ وَالْمَوْلَاهُ  
 وَالسَّمِيمَةُ فِي الطَّهَارَةِ طَائِفَةٌ الْعَسِيلُ يَدْرُسُ عِنْدَ كُلِّ  
 طَهَارَةٍ وَيَسْتَنَاقُ وَيُنَالُ فِي الْأَسْتِنْسَاقِ إِذَا كَانَ  
 مَوْطَرًا أَوْ خَلَّ الْجَنَّةَ إِذَا كَانَتْ كَثْرَةً وَبِأَحَدِهَا دَيْبَةُ  
 مَا حَذَرُوا وَيَسْحُ عَنُقَهُ وَيَسْدُهَا بِمَا مِنْهُ قَلْبًا سِرًّا  
 وَيَغْسِلُ أَعْضَاءَهُ فَلْيَأْكُلْ تَابِيَانًا وَيَسْحُ دَائِمَةً

مَا لَعَسَلُ مِنَ الْجَنَابَةِ وَالْحَبْرُ وَالنَّقَاسُ وَالنَّقَاسُ  
 الْجَنَابَةُ مِنْ عَمْرَانِ نَوَالٍ وَسَوَاطِكَانَ الْبَقَا لَعَسَلُ أَيْدِيهِ  
 أَوْ يَهْمُهُ هـ وَلَا يَنْتَبِهُ الْعَسَلُ مِنْ نَبِيهِ الْمَنَى إِذَا طَهَّرَ  
 سَوَاطِحَهُمْ قَبْلَ النَّوَالِ أَوْ نَعْدَهُ وَوَأَحَدِي الرَّوَابِئِينَ وَالْأَخْرِي  
 حَيْثُ إِذَا خَرَجَ قَبْلَ النَّوَالِ وَلَا يَنْتَبِهُ إِذَا خَرَجَ نَعْدَهُ  
 وَإِذَا انْقَلَبَ الْمَنَى وَكَانَ يَنْظُرُ وَجْهَ الْعَسَلِ هـ وَلَا يَنْتَبِهُ  
 إِذَا رَأَى الْبَدْنَ وَعَسَلُ الْجَنَابَةِ هـ وَالضَّرْبُ التَّابِيَانِ  
 مِنَ الطَّهَارَةِ فَخُصْرُ مَا رَأَى نَعْدَهُ أَعْضَاءَ الرَّجُلِ وَهُوَ مِنْ  
 قِصَاصِ شَعْرَةِ الرَّاسِ هـ وَحَيْثُ إِذَا رَأَى الرَّاسَ عَلَى  
 مَا اسْتَسْرَسَلَ مِنَ الْجَنَّةِ عَنِ الْوَجْهِ وَمِنْ سَجْمِ الْأَذُنِ  
 إِلَى سَجْمِ الْأَذُنِ هـ وَالْبِدَانُ وَهِيَ مِنْ اطْرَافِ الْأَصَابِعِ  
 إِلَى السَّرْفِيقِ وَيَدْخُلُ الْمَرْفِقَانِ فِيهَا هـ وَمَسْحُ جَمِيعِ  
 الرَّاسِ وَوَأَحَدِي الرَّوَابِئِينَ وَالْأَخْرِي وَالْوَجْهَ مِنْ قَدْرِ  
 النَّاصِيَةِ هـ وَلَا يَسْحُ نَبِيَّهُ إِذَا مَسَحَ الرَّاسَ وَوَأَحَدِي  
 الرَّوَابِئِينَ وَالْأَخْرِي يَسْحُ هـ وَالْأَذُنَ مِنَ الرَّاسِ  
 يَخُورُ مَسْحًا بِمَا لَرَّاسِ هـ وَخُورُ الْمَسْحِ عَلَى الْعَمَامَةِ  
 إِذَا كَانَتْ خَيْرَ الْجَزِيَّةِ وَكَانَ قَدْ لَبَسَهَا عَلَى طَهَارَةٍ



لما واحد و يغتسل داخل عنقه اذا امن الضر فيكون مستنون  
الطهارة عشرة ٥ و يغتسل اليدين قبل ادخالهما الانا والسواك  
والمباغية و تحليل اللحية و اخذ ما جدد للاذنين و تحليل ما بين  
الاصابع و غسل اليدين قبل المياطرة و الوقوف الثالث والثالثة  
و يغتسل داخل العينين و مسح الرقبة و الذي ينقذ الوضوء  
الخارج من الجسم المستعملين مقاد الخان حذو وجه كالسور والفا  
نك او نادر كالودود و الحما او من غير السيلين كالدر الخارج  
من بالفضة و الحما و الحرج و القلتن اذا غسل ذلك و يزال  
العقل لجنون او غما فاما النور فان وجد وهو على غير حاله  
من احوال الصلوة كالقحمة و النقي و المستند فانه ينقذ  
ليسوا كان او كثيرا وان كان على حاله من احوال الصلوة كالقلم  
و الراكع و الساجد و الحائض كغيره ينقذ وان كان في احوال  
الصلوة العادة لم ينقذ و من الذكر من غير خالد اذا مشه بكفه  
على الرواية المشهورة ولا فرق بين ان يمسح بيده كفه ام  
يظلمه فان مسحه بذر اعبه فقهه روايتان وان من حلقه  
الذين فهل ينقذ طهره على روايتين و من السائل المشهورة  
ينقذ وان كان لغير شهوة لم ينقذ على الرواية المشهورة و في  
رواية اخرى لا ينقذ حال و اخل في الحزور فان شرب من لبنه  
ادخل كونه او طهاله فعلى روايتين و يغتسل الميت فيكون  
نواحق الطهارة الصغرى ستة خروج البجائات من البدن و يزال

و السيلين

العقل و من الذكر و من النساء اخل في الحزور و يغتسل الستة  
و يكون موجبات الطهارة الكبرى ستة ايضا خروج المني و النقا  
الحنانين و اسرار الخافر و انقطاع در الحيز و انقطاع در النفاس  
و الموت ٥ و جميع ما يظلم الطهارة يبطل الوضوء و يبطل الوضوء ايضا  
بالقدرة على استعمال اليد و نحو ذلك ان يودي صلوات به كغيره  
نظارة و واجبة بالركبت فاما الستم فيقبل به صلوات ما لم يخذ  
او يخذ ال او يخرج وقت الصلوة و نحو ذلك فقبل الطهارة بالماء قبل  
دخول الوقت و لا يجوز فعل الستم قبل دخوله و نحو ذلك الطهارة  
بانواعها العذب و المالح فاما الستم فيقبل به صلوات ما لم يخذ  
او يخذ ال او يخرج وقت الصلوة فيجوز تبويها ما يتصلع من الارض  
وهو تراب العيار فاما البريق و الحيز و الكحل و النونة و لا يجوز  
الستم به و يجوز للستم ان يقتصر على وجهه و كفه و اذا  
نواستسه صلوة نافله لم يجز ان يمسح به فريضة فان شئ انه جاز  
فتمسح بيده انه محدث لرجلة و رؤية الباقي الصلوة ينقلها  
في اجزاء الروايتين و الاخرى لا تبطل و الطلب شرط في صحة  
الستم في اجزاء الروايتين و الاخرى ليس بشرطه و اذا جئت في  
البصر فلي يغير على الماء قسما و صلا لم يعد و اذا الرخلة ما ولا تراها  
صلى و في الاعادة و روايتين و اذا خاف الزيادة في الرخلة جاز له الستم  
و اذا كان يمسح بيده جذا و بعضه صح ما جمع بين الباد الستم  
و اذا كان معه ما لا يكفيه لمسح يديه استعمله و ستمه و لا يجوز  
الستم لصلوة الجاز و اذا خاف دورا مع وجود الماء و اذا شئ  
الماء في حله فصح اعادته و اذا تم





و عليه خفان او عمامة ونزعها العاد انوضوا واذا ابعد  
 اليها اكثر من ثمن مثله بما لا يخفى به لزمه شراؤه والتمسح على  
 الجارية جازية وتفقروا المسح على اليد الى طهارته في احد الروايتين  
 والاخرى لا يفتقروا اذا مسحوا بعدة وجوز المسح على الخفين  
 ونفقروا المسح على الخفين ان كان مقيما يوما وليلة وان كان مسافرا  
 في اقله ايام وتعتبر ابد الندوة من وقت الحدث بعد التمسح  
 على طهارة فان مسح في الحضرة ثم سافر مسح مفسر في احد الروايتين  
 والاخرى ليس مسح مسافرا واذ انوضوا وغسل احدى رجليه  
 وادخلها الخف ثم غسل الاخرى وادخلها الخف لم يجزه المسح حتى  
 يتبدي اللبس بعد كمال الطهارة ولا يجوز المسح على خف محرق  
 واذ مسح على الخفين ثم خلعهما استأنف الوضوء في احدى  
 الروايتين والاخرى قال يغسل رجليه وجوز المسح على الجرمون  
 ولتمسح على ظهر الخف وليس اكثره واذ اخرج القدم الى سافل  
 الخف فغلبه الوضوء وجوز المسح على الجرمون اذا كانا الخفين  
 سواء كانا مجلدين او لم يجونا **فصل** جلود الميتة  
 لا تطهر بالديانغ ولا تطهر بالذكاة جلد ما لا يؤكل لحمه  
 وصوف الميتة وشعرها طاهر وعظم الميتة نجس وهو نجس استعمال  
 البصية اذا كان كائرا ولا يجره اذا كان لبيداه ولا يجوز للميت  
 حشر الميت ولا مسه وجوز حمل العرافة وجوز للميت قواه بعض

ايه ولا يجوز له فراه اية كاملة وجوز استعمال القلعة بالبول في الياسان  
 في احدي الروايتين والاخرى لا يجوز **فصل** الاستنجاء واحدا  
 مائتا او بالاخماس اذا لم يتعد الخبز ولا يجوز ما قبل من ثلثة ارجل ولا يجوز برون  
 ولا عطر ولا يجوز للرجل ان يتوقا بفضل وضوء الميت اذا اخلت بالياه واذ اشك  
 هل احديهما لا لرجب عليه الوضوء وسورة ما يؤكل لحمه طاهرة وسورة ما لا  
 يؤكل لحمه من التسبع وجوارح الطيور والنمل والحمار الا هي نجس في احد  
 الروايتين والاخرى طاهرة وسورة الهرة وما في معناها لا يشك الاحتار  
 منه طاهر وسورة الاذي طاهر ذكرها كان او اثنى طاهر اذ اجنبيا مسلما  
 كان او كافرا او الميت طاهر في احد الروايتين والاخرى نجس يغسل التوب  
 او البدن اذا كان رطبا ويغسل اذا كان يابسا والدرجس ويعفان يمين  
 في التوب والبدن ودوا السيف طاهر وكذا كل داء غير تساليد خدر البراغيث  
 والبق وغير ذلك وبول ما يؤكل لحمه طهر وتنه طاهر في احد الروايتين والاخرى  
 نجس واذ اذق في اليد الذي ينجس نجسه لقلته بول الاذنين او عذرتهم الهامة  
 نجسة وان مراد علي الفلتين وان وقع فيه غيرها من النجاسات كالبول الهامة  
 التي لا يؤكل لحمها وادائها الدم والسيد والخزعة غير ذلك فان كان اقل من  
 قلتين نجس وان كان قلتين فصاعدا اول تغير احدي صفاته فهو طاهر وان  
 تغيرت فهو نجس **فصل** واذامات في الماء اليسير ما ليس له نفس سلبه  
 لم ينجسه وكذا اذامات في ما به غير الماء كالحل والري ونحو ذلك واذ  
 مات فيه ما لا يحل اكله مما ليس في الماء مثل الصدمع والتمساح فانه نجسه  
 ويجب العدد في غسل جميع النجاسات سبعة اذ الرغش على وجه الارض والتوب  
 والبدن والا فان كانت من خلب او خنزير في احدهما التراب وان كانت من

عناها

بالماء

بالماء





**فصل** وإذا حرك وجهه القبلة وصلى إلى جهه ثم تبين أنه اخطأ فلا أعاده عليه وإذا بلغ الصبي في ثنائه صلواته أو بعد فراغه منها وقبل خروج الوقت أعاده **فصل** وعلي من أراد الدخول في الصلوة ان يستقبل القبلة على ظهره من الحركت ومن الخجاس سائراً لعورته يتوي فعل الصلوة التي يريد الدخول فيها بقلبه ثم يخبر واليه ان يقول الله أكبر لا غيره من الفاك التقطير وير فوبده إلى حذوا منكبته وان مثالي فروع اذنه وكذلك اذا كبر للركوع واذا رفع من الركوع ولا يرفع بعد ذلك في شيء من التخيرات والتخبر من الصلوة ويخبر اليا موم عقب تخبر الامام وينهض الامام عند قول المؤذن قد قامت الصلوة فاذا فرغ من الاقامة احرم بالصلوة ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدي وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك فان كان اماماً او متقدماً او اماموماً في صلوة لا يخبر فيها الامام قال ابو ذر بن ابي انما من الشيطان الرجير وان كانت صلوة خبير فيها الامام لم يتعود الامور لأنه لا قرأه عليه واذا استعاد قد استر الله الرجير ولا يخبر بها وهي بعض اية في سورة النمل واية تامة في نفسها وليست باية من فاكه الكتاب ولا من غيرها من السور ثم يقرأ فاكه الكتاب في كل ركعة فان قرأ غيرها من القرآن لم يجزه في الرواية المشهورة وروي عنه انه قرأ بها مستجبه وتجزئ غيرها فان كان لا يحسن شيئاً من القرآن ذكر الله تعالى بالتسبيح فاذا فرغ من فاكه

الشفق **فصل** واخر وقتها الختام إلى ملك الليل والافضل آخرها إلى اخر وقتها **فصل** والسنة الراتبه احد عشره ركعتان قبل الفجر وركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وثلاث بعد العشاء وجب الصلوة باول الوقت وجوباً موسعاً ويستقر باول الوقت وان لم يضر من الوقت مقرر الامكان لادائها واذا ظهرت الحايض وقد بقي من الوقت قدر تخبر الاحرام لمتها فرض الصلوة وجب الظهر **فصل** يجب به العصر والاغني لا يقط فرض الصلوة وتكون للجمع بين الصلوتين في السفر الذي يكون فيه القصر فانه يجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء ان شاء في وقت الاولى منهما وان شاء في وقت الثانية **فصل** ولا اذن فرض علي الحفايه اذا قام به اهل محله سقط عن الباقي ويؤذن لكل صلوة بعد دخول وقتها الا الفجر فانه يؤذن لها قبل طلوع الفجر والاذان مني منى وعدده خمسة عشره كلمة لا يرفع فيه والاقامة فرادى الا في قوله قد قامت الصلوة فانه يقول منى وعددها احد عشره كلمة واذا فاتته صلوات فانه يؤذن ويقيم للاوله ويقيم للثانية وكذلك المجموعتان وسور في اذان الفجر خاصة **فصل** والمستحب ان تكون الاقامة ممن اذن ويصح اذان الصبي دون البالغ واذا اذن في منارة جاز ان يدور في مجالها في احد الروابطين واذا اذن للمغرب قبلت بينهما جلسته خفيفة ويكون اعاده الجماعه باذان واقامه في مسجد له امام راتب ويعتد باذان الجنب وقال الخ في لا يعتد به ولا يجوز اخذ احببه علي الاذان ٥٥٥٥

فصل

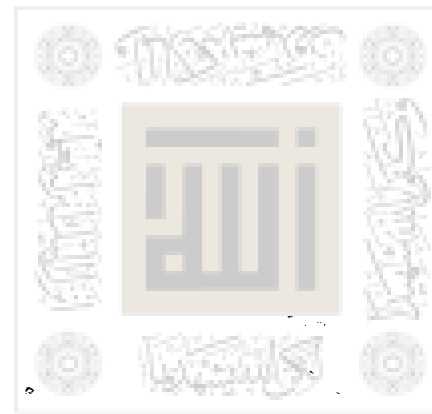


الموسوعة الفقهية

الكتاب قال امين برفعها صوت الامام والماموثر لقرآنه من  
القرآن يتلونها بلسان الله الرحمن الرحيم ولا يجر بها ويضع اليدين على  
الشمال كالتسوية فاذا فرغ من القراءة كبر ورفع يديه حتى يركعها  
ويقول في ركوعه سبحن رب العظمى ثلاثا الواجب من ترتيب رأسه  
ويقول الامام والمقرئ سميع الله لمن حمدته وتبأ ذلك الحمد مل  
السما ومل الارض ومل ما شئت من شي بعد والواجب من ذلك  
سميع الله لمن حمدته وتبأ ذلك الحمد ويقول الامام ورتبنا ذلك  
الحمد لا يد على ذلك وهو واجب ثم يركع وينحى مع التخيير الي  
التجود ولا يرفع يديه وجميع تكبيرات الحفص والرفع واجب  
فاذا استرجع فاعض يديه عن خفيه ورفع يديه عن الارض وعن  
خفيه ويقول سبحن رب الاعلى ثلاثا الواجب مرة ويجوز سجود  
على سبعة اعضاء جهته واذنيه ويديه وبكفيه وقدميه ثم  
يقوم جبرا حتى يشتموي فاعدا يفرش رجله اليسرى ويقعد  
عليها وينصب اليمنى ويستقبل باصابعه القبله ويقول رب اغفر  
لي ثلاثا الواجب مرة ثم ينحى الى السجدة الثانية يكبر ايضا ويقعد في  
مثل ما فعل في الاولى فاذا سجد على كور العمامة لجزاء ونهض الى  
الركعة الثانية فيفعل فيها مثل ما فعل في الاولى ويجوز قيامه على صدر  
قدميه ان لم يشق عليه وتجلس للشهر في الركعة الثانية مثل جلوسه  
بين السجدين ويقول الحيات لله والصلوات والطيبات السلم  
على ابياتي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين

العالمين استهوان الله الا الله واشهد ان محمدا رسوله وهذا  
الشهر واجب بغيره الى الثالثة على صفة نهوضه في الاوله و  
يفعل فيها وفي الركعة الثانية مثل ما فعل في الاوله والثانية الا انه لا يعد  
الاستفتاح في من الركعات وفي الاستعاذه روايتان اكدتهما  
بعد هاتين الثانية لا يعيد هاتين الركعات مع التاخي في الثالثة  
والرابعة ويستحب ان يقرأ في الركعة الاولى من صلوة الظهر والعصر والظهر  
اكثر مما يقرأ في الثانية ويجوز ان يقرأ في صلوته في المصحف ولا يجب  
الغناء خلف الامام سوا استبأ بالقرآن او جهر لكن ينحى في حال الاستسار  
ولا يجوز ان يقرأ في صلوته بالاجبية وكذا لا يعدل في الركوع والرفع  
منه وكذلك السجود والجلسة بين السجدين واجبة واذ حلق  
للمشعر الاضيق الثالث من المغرب والرابعة من الظهر  
والعصر والعشاء جلس متوركا كما جعل ياطن رجله اليسرى  
تحت فخذه اليمنى ويجعل يديه على الارض فاما جلوسه في صلوة  
الغروب والجمعة فانه يقرأ من مجلس مفترشا جالسا في الشهد الاول  
من الصلوة الرابعة ويأتي بالشهد الاول ويصلي على النبي صلى الله عليه  
وسلم ويقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم  
انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم  
انك حميد مجيد ذلك واجب وتعود من عراب جهنم وعراب  
الجنة ومن فقه السبع الاجال ومن فقه العباد الممات ويدعو لنفسه  
ولو لوالديه والمؤمنين والمؤمنات وان دعانا اليه كرام الامين بطلب

الموسوعة الفقهية



وقف لله تعالى

صلوته لم يسلم عن عن يمينه فيقول التسليم عليهما ورحمة الله وعزيساره  
مثل ذلك وهما واجبتان لا تخرج من الصلوة لغيرهما  
**فصل** والترتيب مستحق وقضا الغوايت مع سعة الوقت  
وضيقه في احد الروايتين والآخرى كبح مع سعة وقته ويستقط مع صفة  
وتج مع الذكر وسقط بالسهموه واذا سأل علي الصلوة اشار به واذا  
فصد التنية بالتسبيح او التكميم او قراءه القرآن لم تقصد صلوته  
وكذلك اذا اجتز خير يسره فقال الحمد لله واراد الجواب لم يقصد  
صلوته وكذلك ان اجتز خير بغيره فقال ان الله وانا اليه راجعون  
في الروايه المشهوره واذ اناب المرء شي في صلوته صفت  
ويجوز لها التسبيح واذ اناب الرجل شي في صلوته تسبح  
**فصل** وسقط الغوره شرط في صحة الصلوة في حق الرجل والمرء  
وحذ عوره الرجل من التره الي الركبه في احد الروايتين والبيت  
الركبه والستره منهما وفيه روايه اخري حرها القبل والديره  
وحذ عوره المرء الحره جميعها الا الوجه وفي كفيق روايتان  
وحذ عوره الامه القن حذ عوره الرجل وام الولد الامه واذ  
انكشف من العوره ليسهر لم تبطل صلوته ويجب عليه ان يستر  
منكبه في صلوته المضر رضه واذ الركب نوباً صلي قاعداً وان  
صلي قائماً يركوع وسجود اجزاه واذ الركب نوباً حذ الا نوباً حذاً  
وليس معه ما يغسله صلي فيه وفي الاعاده روايتان نص عليهما في  
العاده للماء والتراب اذا صلي هل يعيد علي روايتين هـ

وقف لله تعالى

واذا صلي في نوب عقب او ارض عقب اذ نوب حريم هل تبطل صلوته  
علي روايتين وحذ ان صلي في البواضع المنهي عن الصلوة فيها  
وهي سبعة النجس واللبن والحمار واعطان الابل والبيده وقارعه  
الطريق وظهر بيت الله الحرام هل يعيد ام لا علي روايتين هـ  
والعلم بطل الصلوة عند وسهوه لتعلمه ولفيتها اما ما كان  
او ماموماً فيه روايه اخري ان كان اما ما فبطلت عامداً الصلي  
الصلوة لم تبطل وان كان ماموماً بطلت وان تغلر ناسياً لم تبطل  
اما ما كان او ماموماً او حذاً هـ واذ سبقه الحديث في الصلوة  
استقبل الصلوة وما يفعل التسبوق مع الايام اخذ صلوته هـ  
واذا صلوا حوه او في جماعة تزارى في جماعة استقبله اعادة  
الا المغرب فان دخل معه اليها الرجا هـ واذ صلت المرء وصف  
الرجال لم يقصد صلوه من يلبس هـ **فصل** وسجد التراب  
مؤخره وليس واجب وفي الحج سجدتان واختلف الروايه في  
سجده ص علي روايتين اخرهما انها من عزائم السجود والثانيه  
ليست منها وفي المفضل ثلث سجدات في اخر الحج وفي الاستغفار  
وفي العلقه وكمن جمله اربعة عشر سجده ليس فيها هـ  
وفي الاخرى ثلثه عشر منها سجده ص ولا يجوز الركوع  
عند التراب من السجود هـ وسجود الشكر مستحب هـ واذ صلي

الجماعه



وليس بين يديه شي فانه يقطع صلوته (الطلب لا سود البهيم وفي  
 المرأه والحار الاهلي روايتان هـ واذا صلى وجود الكعبه صلوة  
 الفرض لم يصح صلوته هـ واذا استلم المرتد لم يلبس بها ما تركه من  
 الصلوات والزكوات في حال رده وحقها ابو اسحق علي بن ابي  
 فان ترك صلوه او صياما او زكوة في حال اسلامه ثم ارتد ثم استلم  
 ووجب عليه قضا ما تركه في حال اسلامه روايه واحده هـ فان استلم  
 المرتد و قد حج لزمه اعاده الحج **فصل** واذا نكح في صلوته  
 فلم يدرك الاصل او ابعث فانه يني على اليقين سوا كان اول  
 ما اصابه السهو او كان يعوض له ذلك كخبر او سوا كان اماما  
 او منفردا هـ واذا سبغ به انسان من الماموس فانه يرجع الي قولها  
 سوا استحو به الى زياده او نقصان وسوا قلنا انه يني على اليقين  
 او على غلبته هـ وسجود التسهوه قبل السلام الا في موضع واحد  
 وهو اذا استلم من نقصان فانه يسجد بعد السلام اما ما كان و  
 مقرودا وفيه روايه اخري ان كان التسهوه من زياده يسجد بعد  
 السلام وان كان من نقصان يسجد قبله هـ واذا شك الامام في صلوة  
 بنا على اليقين ويسجد قبل السلام كالمفرد سوا في احد الرافقين  
 والاخرى يتخير اقلني على غلبته ويسجد بعد السلام هـ واذا  
 قام الى خامسه ثم ذكر فانه يعود فيجلس ويشهد ويسجد  
 سجدي التسهوه سوا فقد في البايعه او لم يعد وسوا عقد

الخامسه سجده او لم يعدها هـ واذا ترك اربع سجرات من اربع ركعات  
 سجده في الحال وقلوباني بثلاث ركعات ويتشهد ويسلم في اخري  
 الروايين والاخرى تبطل صلوته هـ واذا نسي سجده من الركعة الاولى  
 وذكر بعد ان اعتدل في الركعة الثانية واخذ في القراءة الغاى اوله  
 وصارت الثانية اوله وان ذكر قبل ان ياخذ في القراءة عاد فتحدث  
 به في الثانية هـ وان نسي التشهد الاول لم يذكر بعد ان اعتدل قايما  
 وقبل ان يشرع في القراءة فاليستى ان يصح في الركعة ولا يرجع وان  
 جان وان ذكر بعد ان شرع في القراءة لم يكن له ان يرجع وان ذكر قبل  
 ان يعتدل قايما ووجب عليه الرجوع هـ واذا نسي في الاخيرتين من  
 من الظهر والعصر والعشا وعشا الاخره بالحمد وسورة شاهيا  
 او صلى على النبي في التشهد الاول او دعاه بما يدعوا في التشهد  
 الاخير اذ قرأ في موضع لشهره او موضع ركوعه وسجوده او  
 تشهد في موضع قمامه او قال في موضع ركوعه سمع الله لمن  
 حده وخو ذلك فانه يسجد في جميع ذلك للتسهوه وان ترك سجدة او العبد  
 اقراه السورة لم يسجد للتسهوه وان ترك سجدة الخط والرفع  
 والتسبيح في الركوع والسجود وقول سمع الله لمن حده وقول ربنا  
 صل على محمد وقول رب اعقرني والتشهد الاول ناسيا يسجد  
 للتسهوه واذا نسي ان يسجد قبل السلام وذكر بعد ان سلم  
 يسجد ما لم يتناول او خرج من المسجد هـ واذا نسي الامام في يسجد



بجد الها مور في احد الروايتين والاخرى لا يستحده ويحرم السهو  
واجب ٥ واذا صلى بغيره وهو حجب او محض فان كان عالما  
بحوز نفسه اعاد واعاد واعادوا بحزنه او لم يعلموا وان كان  
ناسيا فان علموا بترك في اثنا الصلوة اعاد واعادوا ايضا وان علموا  
بعد الفراغ منها اعادوا الامر ولم يعدوا ٥ وان سبق الامام الحوز  
في صلوته فهل تبطل صلوته في نفسه امر يفتي علي ر وايضا احدهما  
تبطل والثانية لا تبطل ويتوضى ويبنى والثالثة ان كان بالترتيب  
الحزن من غير التيبيلين بن وان كان منهما ابتدا فان قلنا تبطل  
صلوته فهل تبطل صلوة الها مور من علي ر ايضاً فان قلنا لا تبطل  
صلواتهم فهل يجوز له ان يستخلف غيره عليه في غير صلوة علي ر وايضا  
فان خرج ولم يستخلف فاستخلف القوم عليه من رجل منهم او  
صلوا من غير استخلاف صحت صلواتهم فان صلى خلفه كافر وهو  
يعلم بتركه فعليه الاعادة وكذلك ان صلى خلف امراه ٥  
**فصل** وقيل بالناسه وخبرها سوا في موضع الصلوة است  
ليس المراد وما استعمل عليه من التبع ٥ واذا صاب اسفل الخف  
خاسته فستح بالارض وصلى لم يجزه في احد الروايتين والاخرى  
يجزه والثالثة ان كانت بول الاديبي او عذر نهر لم يجزه وان كان  
من غيرهما اجزاه ٥ ويوش بول الغار الذي لم ياكل الطفله واذا  
جبر ساقه لم يطر جس لم يجز على اجزاه ٥ واذا صاب الارض  
بول وضب عليه ما حجب عنه ولم يتغير الماء فالموضع طاهر والماء  
المنفصل طاهر واذا احترق النجاسة لم تطهره واذا صاب

طلب

الارض نجاسته فبست وذهب اثرها ليجز الصلوة عليها واذا وقع شيء  
من بدن الصلي على موضع جس لم يصح صلوته ٥ وتجوز للجن العبور في  
الستره واذا توها الجنب حازه الثب في السجده ولا يجوز لاهل الزقه  
دخول الحرم وهل يجوز دخول غيره من المساجد علي ر وايضا ٥  
وتجوز قضا الفواتب في الاوقات النهي عن الصلوة فيها ولا يجوز  
فعل النوافل التي لها سبب والتي لا سبب لها في الاوقات النهي عن الصلوة  
فيها وفيه روايه اخرى تجوز فعل ما له سبب كتحية السجده وسجود القرآن  
وتحذ ذلك ولا فرق بين مضمه وبين غيره صان البلاد في انه لا يجوز فعل  
النوافل في الاوقات النهي عنها الا في بعض الطواف فانه يجوز فعلها  
في جميع الاوقات عند فراغه من الطواف وكذلك اعاده الصلوة في  
جماعه مع امام الحي تجوز في وقتين وهو بعد صلوة العصر وبعد صلوة  
العصر وكذلك صلوة الجازه تجوز في هاتين الوقتين ولا يجوز في بقية الاوقات  
في النهي عن الصلوة فيها **فصل** والاقوات النهي عن الصلوة فيها  
حتمه اذا طلع العجز الثاني حتى تطلع الشمس وحال طلوعها حتى تغلوا  
وحال قيامها وبعد صلوة العصر وحال غروبها واذا دخل في صلوة  
الصبح تطلعت الشمس ان صلوته ولم تبطل بطلوع الشمس ٥  
والنوافل المرتبه مؤلفا لغيرها اذا قانت فانها طاهه واذا ادرك  
الناس في صلوة الصبح ولم يصلي ركعتي العجر فانه يصلي معهم الركعتيه  
فلا يشلغل بها ٥ والافضل في النوافل ان يسلم من كل ركعتين بالليل  
والنهار ٥ والوتر سنة مؤخره وليست بواجبه واقله ركعه واكثره



احد عشر يتلو من كل ركعتين ويوتر بركعه فان اراد ان يهل ذلك بسلام  
واحد تطرت فان كان الوتر بثلاث جلس عقب الثانية والثالثة وان كان  
تخميرا وسبع ركعتي الا في الاخره وان كان بسبع جلس عقب الثانية  
والثالثة وسبعه والقنوت مستنون في جميع السنه في احد الروايتين  
والاخرى بقنت في النصف الثاني من شهر رمضان ويكون القنوت  
بعد الركوع والمستحب ان يقرأ في الاولى من اللطم فاحتمل الخبر  
وسبع وفي الثانية بالخافين وفي الثالثة بالاخلاص وير فرديه في  
دعاء القنوت ولا يقرأها على وجهه وان صلى جلت من بقنت في صلوه  
مطلب الخبر تابعه في ذلك وصلوه الجماعة واجبه على الاعيان فان  
صلى مفردا مع القنده اثره والصلوه صحيحه ولا يات بحضور العز  
الجماعه ويستحب للنساء اذا اجتمعن ان يصلين في الصلوه جماعة  
في احد الروايتين والاخرى لا يستحب ذلك والصلوه اذا لم  
يقدر على القعود صلى على جنبه الايمن ووجهه الى القبلة كما يوضع في  
الليد ويصلي نائبا وان صلى مستلقيا على فناء ووجهه ورجلاه  
الى القبلة جازه ولا يصح ان ياتر القادر على القيام بالعاجز الا في  
موضع وهو اذا كان امام الخي وكان غيره لعله يرحل والها فاما  
ان كان غير امام الخي او كان امام الخي يخرج لعله لا يجاز والها  
مثل الزمن لم يصح امامته من بعد ركعتي الفياره واذا صلى فهو امام  
للمجالس من اول الصلوه صلى من خلفه جلوبا فان اند انهر الصلوه  
نائبا صح ما على ما هي والقاري اذا وجد في صلوه ما يسير

عودته وكان في يامنه شهر عورته وبني على صلوهه ومن يقدر  
على القيام ولا يقدر على الركوع والسجود فانه يصلي قائما يوم نائبا  
بالركوع والسجود واذا عجز المريض عن الايام براسه او ما يهتد  
وحاجبه وقله واذا كان عجزه رمد فقال الاطباء ان صليت  
مستلقيا ان جازله الاستلقاء واذا صلى في سفبه ساره صلوه  
الفرض قائدا وهو يقدر على القيام لم يجزه صلوته ولا يجوز لفظ  
المريض بالسنفل ولا من يصلي الظهر بين يصلي العصر في احد الروايتين  
والاخرى يجوز ولا يصح امامه الصبي في الفرائض وهل تقم في النقل  
على روايتين يجب ان يخرج في الفرض ايضا روايتان على صلوه السنفل  
بالفرض وفيه روايتان والصبر هو متفقر وله صلوه صحبه  
واذا صلى امي بقاري فسدت صلوه القاري ولم تفسد صلوه الايمه  
واذا احتر الامام بداخل يدخل وهو راغم استحب له تطايره  
ما لم يطل اتمه على الامام ميمه واذا صلى الخافض حتى يستلامه سوا  
صلي في جماعه او فزادى ولا تقم امامه الفاسق سواء كان  
فسقه في اعتقاده او في افعاله في احد الروايتين والاخرى تقم  
والقاري اولى بالامانه من الفقيه وهو ان يكون احدهما خسر  
جميع القلان ومن الفقه ما يتعلق باحكام الصلوه والاخر خسر  
من القران ما تجزي به الصلوه ومن الفقه شيئا كثيرا





**فصل** واذا افتح الصلوة منفرداً ثم تغيره فسدت صلوته في احد الروايتين والاخرى في صلوته ٥ وان افتح الصلوة منفرداً ثم صار اماماً فقد صلوته في احد الروايتين والاخرى في صلوته ٥ على الروايتين في المسئلة التي فيها وضو اذا افتحها منفرداً ثم تغيره فان افتد بالامام لم يفرده صلوة نفسه لعد من صلوته مثل ان يكون مدافعاً للاجئين وعلي باب المسجد رابه تخاف ضايعها او سمع جريفاً في داره وان كان لغيره عذر كخرج علي الروايتين بنا علي ما تقدمه واذا كان الامام في المسجد والامام خارج المسجد وبين الامام طريق او بهر لركعة صلوته واذا كانت الصلوة متصله وصلوته جائزه ٥ واذا صلى في بيته وصلوه الامام في المسجد وهو كالمبا الامام وكان خلفه وهو ان يكون موضع الامام موده في ركعة صلوته ٥ ويكره ان يكون موضع الامام اعلا من موضع الامام موده ٥ واذا وقف قد ام الامام لم يصح اقتداه به ٥ واذا امر رجل امرأه فمن شرط صحه الايتام ان ينوي امامه من بامه ٥ وصلوه الفذ خلف الصف وحده باطله فان كبر خلف الصف وحده ودخل في الصف ولو نكح ركوعه خلف الصف فان كان عالماً بان دخل هذا الجون لم يصح وان كان جاهلاً بهت ٥ ولا ياتي بقدر القلة ودفع في الملوه ٥ ولا يهره عدد الاي في الصلوة الفرض والنفل ٥ واذا كان الايتام في الصلوة من وجع فانه يقطع والصلوة وان كان من خوف الله لم يقطع وقد ذكر ابو عبد الله بن بطة في نقال ابو جعفر عنه **فصل** و صلوة السفر اربعاً كصلوه

كصلوه الظهر الا انه يجب بين العصر والافتاء والقصر افضل ٥ والسفر الذي يباح فيه العصر ستة عشر في ثمانية واربعين ميلاً بالهاشمي ٥ واذا نوا المسافر اقامه مده تن يد علي اربعة ايام انما وان نوا اربعة فادون قصر في احد الروايتين والاخرى ان نوي اقامه اثني وعشرين صلوه اثر وان نوا اقامه احد وعشرين فنادون قصره والملاح اذا كان يسافر باهله وليس له بية في المقادير بلد والحاري والبيع فابهر لا يقصرون الصلوه واذا ايتم السافر بغير لزمه الاقامه ولا فرق بين ان يدرك مع البقره وكعه او اقل فانه يلزمه الاقامه ٥ واذا نسي صلوه في السفر فذكرها في الحضر صلاحها حضره واذا دخل المسافر في صلوه القصر ثم اقتد بها فادان يهبط وحده اربعاً ٥ واذا صلى مسافر بمسافر ومقيمين فاحد الامام قبل ان تستكمل ركعتين فقد مقيماً ليعلي بهم بنية الصلوه وجعل المسافر من ان يتنوا الصلوه اربعاً وهذا يخرج علي الروايتين التي قبلها فقول ان صلوه الامام لا تسقط بالحديث بل يبق عليها هاهن يكون الاستحلاف ٥ واذا سافر بعد دخول وقت الصلوه لم يكره له العصر ولا الفجر في اول الوقت او في اخره ٥ واذا اراد ان يسافر الى بلد وله طريقان احدهما يقطع في مده لا يقصر في مثلها الصلوه فاختر الا بعد لغيره فانه يقصر عليه ان نطق وسبح ثلثاً ذكره ابو بكر في كتاب الخلافة ٥ واذا سافر سفر معصية لم يكره العصر والظهور والصبح ثلثة ايام واقل الميتة ٥ **فصل** ويجوز الجمع بين الظهر والعصر والغروب والعشا في السفر الذي يقصر فيه الصلوه



وإذا دخل المسجد والامام خطب يوم الجمعة استحب له ان يركع ركعتين  
 خلفه المصلي وإذا استموي الامام على المنبر استقبل الناس بوجهه  
 تملأه وإذا تفرق العدد قبل قراء الامام من الجمعة على يمينه (احد)  
 او يمينه اقل من العدد المعين فيها ليركن ان يصلح جمعها واستقبل  
 الظهر وإذا زحم المأمور في السجود فلم يمش في السجود على الارض  
 ونمى من السجود على ظهر انسان لزمه ذلكه وإذا ركع مع الامام  
 ثم زحم انسان فلم يقدر على السجود حتى يتعد الامام وقار الي  
 الركعة الثانية لئلا ينال النجاسه والامام قاي يركع في الركعة الثانية  
 فإنه يتشغل بقضا السجده التي فاتته من الركعة الاولى وان  
 كان راعيا تابع الامام في الركوع ولو يتشغل بالقضاء  
 واذا صلى الجمعة بالعبد والمسافر لم يركع ولا يجوز ان  
 يكون المشافرا ما في الجمعة وكذلك العبده واذا صلى في منزله  
 يوم الجمعة الظهر قبل ان يصل الامام من لا عذر له كانت صلواته  
 باطله واذا صلى في بيته من الجمعة عليه كالعبد والمسافر  
 والنساء والمرضى لم ينفقوا ظهره ولا يركع للعبد والمسافر والمرضى  
 والمراه ان صلوا الظهر يوم الجمعة جماعه ولا يجوز ان يسافر  
 يوم الجمعة بعد الزوال روايه واحده فاما قبل الزوال ففيه ثلاث روايات  
 احدها لا يجوز والثانيه تجوز والثالثه يجوز الجمل خاصه نسوا  
 تفق باليقين انه لم يتعين ولا يجوز السفر لعبده ولا يسحب ان يقرا  
 في الركعة الاولى من صلواته الجمعة بفتح الكتاب وسوره الجرحه وفي

وتكون الجمع بين المغرب والعشاء في وقت احدها في الخض لاجل الطهر  
 ولا يكون الجمع بين الظهر والعصر لاجل ذلكه والوجه عز في الجمع  
 وكذلك الموضع عذر في الجمع **فصل** والجمع فرض على اهل  
 الامصار والقري فان كانت قريه متفرقه الابنيه نفس تقامقاريا  
 صح اقامه الجمع فيها وجود لاهل الامصار المصر ان يقيموا الجمع  
 فيما قرب من المصر من الصحراء تحت الجمع على من كان خارج المصر  
 في موضع يسمع النداء من البلد اذا كان المودن صيا والاصوات  
 حاديه والرخ ساخنه مثل ان يكون في قريه ليرت في عدد ينفق  
 بهر الجمعة ولا تجب الجمعة على الاعراب والاعداد واصحاب  
 الحلاله ولا تنفق الجمعة باقل من اربعين رجلا على الروايه المشهوره  
 ولا تجب الجمعة الا على طيبين واذا خطب على غير وضوء اجراه وكذلك  
 ان كان جنبا ولم تكن خطبته في المسجد واذا خطب جالس بعد  
 عذر فقد اساء وحزبه والقعود بين الخطبتين ليس بواجب وجمع  
 في الخطبه الاولى حمد الله والصلوة على رسوله والصلوة الوصيه  
 بتقوى الله وقراه ايه من القرآن ويأتي في الثانيه بتل ذلكه ولا  
 تصح الخطبه الا بحضور عدد ينفق لجمعهم ذكره ابو يعقوب  
 واذا خطب رجل وصلى اخذ جان ذلك في احد الروايتين والاخرى  
 لا تصح والظاهر في حال الخطبه محذور على المستمع دون الخاطب  
 في احد الروايتين والاخرى لا حرم عليهما ولا بأس بالكل بعد  
 خروج الامام وقبل ان ياخذ في الخطبه وما يرويه له الى افتتاح الصلوة



القائه الصورة المذكور وفيه الساقون ٥ واذا دخل وقت العصر  
قل الفواخ من الجمعة ما على الجبهة ولا فوق بين ان يدخل وقت العصر  
وقد صلى ركعة او اقل ٥ واذا ادرك المأمور الامام في الجمعة  
في المشهد صلى اربعاً ونصح الجمعة بغير اذن سلطان في احد البوائين  
والاخرى لا تصح بغير اذن سلطان ٥ وتجوز ان تجتمع في صرد اخذ  
في موضعين اذا كان هناك حاجة تدعو الي مثل ذلك مثل البلد  
الخير الذي يلحق المشقة في اجتماعهم في موضع واحد وروى عن  
انه لا يجوز ٥ وتجوز اقامة الجمعة قبل الزوال واختلف اصحابنا في الوقت  
الذي يجوز فقال الحرفي في الساعة الخامسة وفي نسخة اخري في الساعة  
الساعة دسة وقال ابو حفص بن تديج البغاري تجوز في وقت صلوة  
العيد ٥ واذا وافق عيد يوم الجمعة فالفضل في حضورها جميعاً  
فان حضر العيد سقط عنه فرض الجمعة ٥ ولا تك الحجة على العيد  
في احد البوائين والآخرى تك فاما النساء والربض والساق فلا  
تك عليهن نهياً واحده ٥ **فصل** وتجوز صلوة الخوف بعد النبي  
صلى الله عليه ولا يجوز تاحيد الصلوة في حال المسابقة وتجوز ذلك  
ان يصلوا في حال الخوف حيناً جماعة ولا يجب حمل السلاح في صلوة  
الخوف ٥ وصفه صلوة الخوف اذا كان العدو في عين القلعة ولم  
يجوزوا امامين ان يعرف الناس كاليقين طائفة تقف خلفه وطائفة  
بازا العدو فيصلي بالطائفة التي خلفه ركعة ثم يقود الامام ويثبت  
قائماً وتفاديه الطائفة وسوي الخرج من صلوته لانه لا يجوز للمأمور  
ان يسبق الامام الا بئيه الخرج من صلوته ثم يترجم به الركعة الثانية

١٨  
ويستلم وينصرف الي وجاء العدو او في الطائفة التي كانت بازا العدو  
فتم ركعتي الامام فيصلي الامام بها الركعة الثانية وتجلس الامام  
في المشهد وتقوم فقضى الركعة الثانية تجلسون للمشهد ويسلم  
بهم الامام واذا قام الي الثانية فانه يتشاغل بقراءة الفاتحة وسورة  
طوبه بعد ركعتي الطائفة الاولى وتبد ركعة الثانية ٥ فان صلى تسهلت  
عليه كما ذهب اليه ابو حنيفة وهو ان يصلي بالاولى ركعة ويسجدتين  
ثم تنصرف هذه الطائفة في وجاء العدو وتبني التي بازى العدو فيدخل  
مع الامام فيصلي بها الركعة ويسجدتين ويتشهد ويستلم ثم يقومون  
فينصرفون الي مقامهم بالركعة وفي الطائفة الاولى فقضى ركعة  
ويسجدتين بغير قراءة وتنصرف الي وجاء العدو وتبني الطائفة الثانية  
فقضى ركعة ويسجدتين بقراءة وتنصرف الي وجاء العدو وتبني  
الطائفة الثانية فقضى ركعة ويسجدتين بقراءة ويتشهد ويستلم فالصلوة  
صحيحة فان صلى صلوة الخوف باربع طواف فصلى بكل واحد ركعة  
لم تقع صلاتهم ٥ واذا راوا استوا اذا قطنوهم عدوا فصلوا صلوة الخوف  
ثم نزلهم خلاف ما طموا الركعتين صلواتهم ويعيدون ذلك ابو بكر  
**فصل** وصلوة العيد واجبه على الغياة اذا قام بقوم سقط عن  
الباقي وكالجهاد والصلوة على الجاه وهي ركعتان بخير في الاولى  
ستاسوا بخير الاحرام وفي الثانية خمسا ويقف بين كل تسهيتين  
ويكبر الله ويحمده ويصلي على النبي صلى الله عليه ويبدأ بالخبر قبل القراءة  
في الركعتين جميعاً في احد البوائين والآخرى يوالي بين القرائين ويكبر في الاولى



هل القراءه في الثانيه بعد التراء وهو اختيار ابي بكر ويوحى  
 التعداد الى بعد التكبير يرفح مع كل تكبيره وفيه تسبيح السنه  
 ربع الاعلى وهل اناك حديث العائشه في احد الروايتين والاخر  
 نهي اباشا من القرآن 5 اذا ادرك الامام في الركوع في العبد  
 ظهر تكبير العبد في الركوع 5 فان فاتته ركعه مع الامام فقامها  
 بالتكبير فان قد اقبل التكبير سابقا فذكر قبل ان يركع فقامت  
 المذهب انه يركع ولا يعود الى التكبير ولا ينقل قبل صلوه العبد  
 ولا بعد ها لا الامام ولا الاموم لا في الصلوي ولا في التمجيد ومن شرط  
 صلوه العبد الاستيطان والعدد والامام على اختلاف الروايتين  
 في اعتباره في صلوه الجمعه والتكبير مستنون في ليله الفطر وفي يوم  
 الفطر في الطربو والجلوس وينقطع اذا فرغ الامام من الخطبتين ويبدأ  
 الشمس من صلوه الفجر يوم عرفه الخ ايام التشرى اذا كان محلا فان كان  
 هجرما كبر من صلوه الظهر تنوير النحر الى اخذ ايام التشرى ولا يكبر  
 الا في صلوه في جماعه وحكي الخ في روايه يكبر للفرد وان كان  
 وحده فاما الوافل فلا يكبر خلفا روايه واخذه فان صلى في جماعه  
 في السفر فانه يكبر وكذلك النساء وتكبير التشرى ان يقول الله  
 اكبر الله اكبر مرتين لا الله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد فان  
 يختر هلال الفطر فلم يصل الناس صلوه العبد حتى زالت الشمس ثم  
 بعد ذلك والانه يصلي بهم من الفجر ما بينه وبين الزوال فان يصلها  
 حتى زالت الشمس من ذلك اليوم يصلي بهم بعد ذلك وكذلك في عيد الاضحى

فان فاتته صلوه العبد مع الامام استحب قضاها في حال الانفراد مع بقا  
 الوقت ومخوض وجهه واحلقت الروايه في كونه القضا على روايات  
 احدها تقضار بقاه الثانيه بصلها كما يصل الامام ركعتين والثالثه  
 انه غير بين ان يطوار بقا او تركه **فصله** وصلوه  
 الكسوف ركعتان يركع في كل ركعه ركوعين ويطول القراءه  
 بالتسبيح والتمتع ان يطوف في جماعه في كسوف الشمس  
 والشمس جميعا والسنه في صلوه كسوف الشمس الجهر  
 بالقراءه **فصله** ويصل الامام بالناس صلوه الاستسقاء  
 ركعتين مثل صلوه العبد يكبر في الاولى ستاينوا تكبيرة الاحاد  
 وفي الثانيه حنينا وتكبر بالقراءه ولين في صلوه الاستسقاء  
 خطبه ولكن يدعوا الامام ويكبر في دعائه الاستغفار بغير  
 عليه احمد وقال الخ في الخطب والامام مخير في ان يدعوا قبل  
 الصلوه او بعد ها نضر عليه واذا مظاهر من الرعا واستقبل  
 الصلوه بذلك استحب للامام ان يحول رداه ويستحب ايضا للناس ان  
 يحولوا اردتهم كما **فصله** واذا ترك الصلوه تكبيرة  
 وتطهرا استحب ثلثه ايام فان تاب والاقل روايه واحده وهو  
 يكفر بذلك امر لا على روايتين احدها ركعتين فيقبل مرتدا وهو  
 اختار اي استحب والثانيه لا يكفر ويقبل حرثا ان العوض وهو  
 اختار ان يعد الله بن بطة واحلقت الروايه في الوقت الذي يكفر  
 ويقبل على روايتين احدهما اذا تفاق وقت الترابيع عن فعلها  
 وجب كفرة وقل هو هو شبه زطاهد الاحبار **فصله**  
 والناسه اذا رابو وقت الثانيه وجب كفرة وقوله ع

فان فاتته صلوه العبد مع الامام استحب قضاها في حال الانفراد مع بقا  
 الوقت ومخوض وجهه واحلقت الروايه في كونه القضا على روايات  
 احدها تقضار بقاه الثانيه بصلها كما يصل الامام ركعتين والثالثه  
 انه غير بين ان يطوار بقا او تركه **فصله** وصلوه  
 الكسوف ركعتان يركع في كل ركعه ركوعين ويطول القراءه  
 بالتسبيح والتمتع ان يطوف في جماعه في كسوف الشمس  
 والشمس جميعا والسنه في صلوه كسوف الشمس الجهر  
 بالقراءه **فصله** ويصل الامام بالناس صلوه الاستسقاء  
 ركعتين مثل صلوه العبد يكبر في الاولى ستاينوا تكبيرة الاحاد  
 وفي الثانيه حنينا وتكبر بالقراءه ولين في صلوه الاستسقاء  
 خطبه ولكن يدعوا الامام ويكبر في دعائه الاستغفار بغير  
 عليه احمد وقال الخ في الخطب والامام مخير في ان يدعوا قبل  
 الصلوه او بعد ها نضر عليه واذا مظاهر من الرعا واستقبل  
 الصلوه بذلك استحب للامام ان يحول رداه ويستحب ايضا للناس ان  
 يحولوا اردتهم كما **فصله** واذا ترك الصلوه تكبيرة  
 وتطهرا استحب ثلثه ايام فان تاب والاقل روايه واحده وهو  
 يكفر بذلك امر لا على روايتين احدها ركعتين فيقبل مرتدا وهو  
 اختار اي استحب والثانيه لا يكفر ويقبل حرثا ان العوض وهو  
 اختار ان يعد الله بن بطة واحلقت الروايه في الوقت الذي يكفر  
 ويقبل على روايتين احدهما اذا تفاق وقت الترابيع عن فعلها  
 وجب كفرة وقل هو هو شبه زطاهد الاحبار **فصله**  
 والناسه اذا رابو وقت الثانيه وجب كفرة وقوله ع



و غسل الميت و اجبلا جود تركه و المستحب ان يغسل في قنبره و لا يخرج  
 شعر الميت و يدخل يده في فيه فيتمها على استنائه بالنا و يدخل طرف اصبع  
 في منخرينه بمشي من الماء فينقيه و يضر شعر المرأة من قرون و يلقا خلفها  
 و يقبل اطفال الميت و كلو شعر عاتقه و ابطه و يوحذ شارب اذا كان  
 طويلا و اذا خرج منه شي بعد الغسل اعيد عليه الغسل و الاذي لا  
 يحتم بالموت و فاما ما انفصل عنه في حياته من اعضائه فعلى ر و ائبين  
 و الصحيح انه كثر و اذا مات المحرور لم يقطع حتى احياه بالموت فلا  
 يحمر رأسه ولا يقرب طياه و لغسل الرجل امراته و تغسل امراته زوجها  
 و ان طلق زوجته طلقة رجعت و مات وهي في العدة فله ان يغسله  
 و اذا مات امر الولد جاز له ان يغسله و لا يجوز لامر الولد ان يغسل سيدها  
 و لا يجوز للرجل ان يغسل ذوات محارمه و لا يجوز للمسلم غسل  
 قدامه الكافر و دونه و لغسل السبط و يطلى عليه اذا استكمل اربعه  
 اشهر و ان لم يستهل و اذا قبل المسلم في معتك المشركين لم يغسل  
 روايه و اخره و في الصلوه عليه و ائتان و ان رفته دابة فانت  
 او عاد عليه سلاحه او نذري من جبل او في برفات في معركة المشركين  
 فانه يغسل و ان و حرمات معتك المشركين و لا اثره غسل و ان  
 جرح في المعتك لم تغسل او اكل او شرب او صلا او وصاومات يغسله  
 و ان قتل صبي في المعتك لم يغسله و الجب اذا قتل شهيد اغسله فان  
 قتل مسلم في غير المعتك ظلمه يغسل في احد الر و ائبين و الاخر يغسله  
 و يغسل قتل اهل البقي و لا يغسل قتل اهل العدل ذكره ابو بكره و اذا  
 احتلقت اموات المسلمين و اموات المشركين و كانوا ممن كلف الصلوه  
 عليهم فانه يطلى على جميعهم بالنيه سواء كان المشركون اعدا  
 او المشركون او استوى عدد المسلمين و المشركين و اذا وجد يعرف  
 جسد الميت غسل و طلى عليه فل او كثره و يستحب ان يغفر في ثلثه اذواب

الجنائز

٢٠

لغير ذنبا و يصر و اعماه و يستحب ان يكون الكفن ثيابا باضا و يكره ان يكون  
 المرء في التعصر و البزيعه و كفن المرء في مالها لا يختصره الذبح  
 و يكون حننه اذواب قلم و مبر و لفاقه و قنقه و خامسه تسد بها  
 فذاهاه و التي امامها افضل و ان كان راجبا فصره خلفه افضل و التبرج  
 في حمل الجنائز افضل من الاقتصار على الحمل بين العمودين و الصلوه على الميت  
 فمرو على الكفاهه و يكبر الامام و من معه اربع تكبيرات ثم اعقب الاول  
 بفاتحه الكتاب و هل يستفتح و يطلى على النبي صلى الله  
 عليه عقبه الثانيه و يدعو للعت و المومنين عقبه الثالثه و يكبر  
 الرابعه و هل يدعوا بعد الر تكبته على ر و ائبين فان تسبقت الامام  
 ببعض التكبير استحب قضاء فان سلك معه فله يقصر جازنه و الصلوه على  
 الميت تستفاد بالوصيه و يكون الوصي اولي بالصلوه عليه من الوالي و الوالي  
 ثم السلطان مقدم على الوالي من الاقرب فالاقرب من العصبه فاذا  
 اجتمع جنازه رجوا امره قدم الرجل على المرء مهاني الامام فان اجتمع  
 جنازه امره و صبي قدمت المرء على الصبي في احد الر و ائبين و الاخرى يتردد  
 الصبي على المرء و اذا اجتمع جنازه صبي و عبد بالغ هل يقدر الصبي على  
 العبد ام العبد على الصبي على ر و ائبين و ان اجتمع جنازه رجال على  
 الاقرب او نساء على الاقرب او رجال و نساء فالسنة ان يستوا بين ر و ائبين  
 و اذا جرح الامام على جنازه نرجي جنازه اخذ في كبره ثابته و نواها فهي  
 لها و كذلك ان جرح جنازه ناله و كبره الثالثه و نواها فهي له و كذلك  
 ان جرح براسه فان جرحه صدره و من المرء فحذي صوسطها و يطلى  
 على الميت اذا كان رجلا احدي صدره و من المرء فحذي صوسطها و يطلى  
 على العاتب بالنيه فحذو الصلوه على الميت في العبد اذا جرح الامام صبغها  
 كبره الامام في احد الروايات و الثالثه يكبر معه في الخامسه و لا يجوز زياده

مطلب



علي ذلك وفيه رواية ثالثة لا يتبع في الخامسة هـ ويرفع يده مع كل خير هـ  
والقراءة شرط في صحة صلوة الجائز هـ واذا اجاب الامام قبحه بظهوره او  
بغيره كبر ولم ينظر الامام في حجر الروائين والآخرى بنظر حتى  
يكثر الامام فاذا كبر مرة فاذا سلم وضاماً بقوله هـ وتجويزات  
تصلي على الجنازة من لم يصلي عليها مع الامام قبل الركن وبعد الركن هـ  
ولا يصلي على القبر بعد شهره واذا مات رجل ولم يحضره الا النساء  
صلى جماعة عليه وقيود الامام في وسط الصلوة ولا يصلي الامام  
على الخال من العنبة ولا على من مثل نفسه ويصلي على بقية النار  
ومن قبله الامام في جسد صلي عليه الامام هـ ولا يصلي قبر الرجل يتوب ويستر  
قبر المرأة هـ وليتل الميت من حجر اسود من عند رجلي القبر وليستر  
القبر ولا يسطر ويكره الخلو قبل ان توضع الجنازة لو تقدت عن غيرها  
ويكره السرى في القبر بتعليق واذا ماتت حامل وعسر خروج الولد  
لم يبق بطنها وقت التقوية بعد الموت قبل الركن ويعده ٥٥٥

**فصل في ما ذكرناه**

قال الله تعالى وما امروا الا للعباد والله مخلصن له الذين حنفاً وقيموا  
الصلوة ويؤتوا الزكوة هـ وحب الزكوة واربع اصناف من الاموال  
وهي حنيفة الانعام وهي ثلثة انواع الاول والذهب والفضة هـ وفي عمر وطالب الجارة هـ  
وفي الخيل البدخ من النار والزرع هـ فاما الاصل ففي كل خمسة ساء  
الي خمسة وعشرين فيكون فيها ابنه مما حاز الي ستة وثلثين فيكون  
فيها ابنه لبون الي ستة واربعين فيكون فيها حقه الي احدى وستين

لبون يسوقه المصنف

ويكون فيها جزءه الي ستة وستين فيكون فيها ثلثون الي واحد  
وستين فيكون فيها حقتان الي مائة وعشرين فيكون في كل اربعين  
ابنه لبون وفي كل خمسين حقه الي مائة وعشرين فيكون فيها ثلثون  
لبون الي مائة وثلثون فيكون فيها حقه وثلثون الي اربعين ومائة  
فيكون فيها حقتان وثلثون الي مائة وستين فيكون فيها ثلثون  
الي مائة وستين فيكون فيها اربع ثبات لبون الي مائة وستين فيكون فيها  
ثلث ثبات لبون وحقه الي مائة وثمانين فيكون فيها حقتان وثلثون  
الي مائة وستين فيكون فيها ثلثون حقا وثلثون الي مائة فيكون  
اربع حقا هـ وعلى هذا الخافي والعداب في ذلك تتواو الزكوة  
والاثر يتواو واذا ابلغت الابل خمسة وعشرين ولم يكن في ماله ابنت  
مخاض ولا ابنه لبون لزمه شر ابنة مخاضه وحب الزكوة في النصاب  
دون الفوا ولا يسقط بهما الفواشي ويؤخذ من المراض مريضه  
ومن الصغار صغيرة هـ واذا اخرج الحامل مكان الحامل جاز واذا كان  
له حنث من الابل فاخرج منها احد الجزء **فصل** واما القبر ففيه  
ثلثين يبع او يبيعه الي اربعين فيكون فيها ستة الي اثنين فيكون فيها  
ثلثان الي سبعين فيكون فيها ثلثين وستة فاذا اذنت في كل ثلثين يبع  
ثلثان الي اربعين وستة وفي ثلثين مستقان وفي ثلثين ثلثة ابعه وفي  
مائة ستة وثلثان وعلية هذا والقر والجوامع في ذلك سواء فان  
ملك ثياباً من ثمر الوحش ساءه حولا وحب فيها الزكوة في احد  
الروائين والاخي لا حب هـ **فصل** واما القبر فاذا بلغ اربعين  
وفيها ثلثة الي مائة وعشرين ففيها ثلثان الي مائتين وواحدة ففيها  
ثلث ساء الي اربع مائة فيكون فيها اربع ساء في كل مائة مائة  
وجب فيها ثلثة والقابن والباع في ذلك سواء واذا ابلغت اربعين

٢١



والزكوة يجب في جميع العروق لا في عيانتها وادائها في جميع العروق

دنانير او خمسة دنانير وما به وخمسين درهما وجبت الزكوة في احوال  
الدرايين والاحادي لا تصرفه واذا كان له ما تاد به حيا وجبت فيها  
خمسة دراهم فان اداعتها خمسة مهوره او غلة لم تكن للحيا د  
ولكنه ينظر الى الفضل بينهما فيصدق به **فصل** فاما عروق التجارة  
فانها تقوم اذا حال الحول فاذا بلغ البضائع التي تكافؤ وتقوم بها  
هو نفع للمساكين دون ما اشتراه به واذ انتاع العروق تعرض وتوي به  
التجارة ففيه الزكوة فان انتاع اصول كل للتجارة فانتمت عنده فانه  
ينبغي التردد كونه العين ثم اذا باع القل بعد الحول زكاه قيمتها وكذلك  
اذ اشترى ارض عشر للتجارة فعليه العشر في الخارج وزكوه القيمة على ارضه  
واذا دفع الى رجل الف درهم مضاربة واشترى بها عبدا يتادى الف درهم  
عليه الحول وهو يتادى كذلك فعليه الضارب زكوه نصيبه من الدرهم  
وهو خمسينه لتتقبل بها حولا من حين القسمة وعليه زكوة المال زكوة  
الف وخمسينه كذلك اذا اشترى عبدا من قيمة كل واحد منها مثل راس  
الماله واما شريكا العار اذا اذن كل واحد منهما لصاحبه في اداء الزكوة  
فادي كل واحد منهما زكاه المال فان ادا احدهما قبل صاحبه جاز ادا  
الاول عن نصيبه ونصيب صاحبه ونصيب الثاني نصيب صاحبه على اوله  
**فصل** واما الذروع والثمار ففي الزكوة فيها كمال ويذكر في  
في ثمر العسل والخمر واللبن والفسق والصدق لوجود الخيل والادخال  
ولا يجب في الخوج والاجاز والتمري والوقت وغير ذلك ويجب في الخبز  
والشعير والذرة والباقي والارز والحردل والكمون والحبوب والبطيخ  
ذلك معا كمال ويذكر ولا يجب في القنار والجنار والبادجان والبطيخ  
والقول للعدو الخيل والادخال ولا يجب الزكوة في شي من ذلك حتى يبلغ  
خسته اوسق يعني ان الوسوسون صاعا بضاع النبي صلى الله عليه وسلم

درهم وعشرون مائة وعشرون

من الفضة والذرة عشر ينسخه استثناء الحول من يوم اكمال البضائع  
في احوالها والذرة والاحادي اذا حال الحول من يوم ملك الامهات وجبت  
الزكوة وحت الزكوة في الحول والفضلان والعمال اذا اقرت في  
احوالها والذرة والاحادي لا يجب وتقدم الخبار ولا تجزي في زكاه الفضة  
اذا كانت كبار الا الجذع من الفان والقبه من العزوه اذا كانت عنده  
انما او زكوا وانما لم يوحذ الا الاثني وان كانت زكورا اخذ الاكبره  
وجبت الزكوة في المتولد من بين العمد والظبان وللخطا في الخاب  
زكوة الموائى فاما غيرهما من الاموال فعلى ذوايينه واذ كان له  
ثمانون سائمة من الفضة في بلدان او قريتين متباعتين في كل موضع اربعين  
لذمه شاتان ولا زكوة في غير السائمة من الموائى ولا زكوة في الخيل  
**فصل** واما الذهب والفضة ففيها الزكوة بصره وتمامه مكشور  
وتبره ونقده فاما اذا كان مصوغا حليا للنساء من الذهب والفضة او كان حليا  
للرجال وهو المصوغ من الفضة مثل الخاتم والمنطقة وبقية السيف وال  
زكوة فيه ولا يجوز الخاذا اوى الذهب والفضة التي تحرم استعمالها  
وفيها الزكوة والمصوغ الذي يجب فيه الزكوة اذا كان مما يوجد الخاذا  
يجب اعتبار صفته دون وزنه فاذا كان له حلال وزنه ما يان ويمنه  
لاجل الصفة ثلثاه فليزومه سبع دراهم ونصفه ولا يجب الزكوة  
في اقل من مائتي درهم فاذا بلغ مائتي درهم ففيها خمسة دراهم فاذا  
زاد على ذلك وجبت حسابه وان قل فلون اذ على مائتين درهم ويجب  
ربع عشره واما الذهب كالج في شئ حتى يبلغ عشره مائة  
فلا يبلغ ذلك ففيه نصف دينار وان اذ في حسابه فان زاد عليها دينار  
كان فيه ربع عشره وعلي هذا كلما زاد ونصف الذهب الى الفضة  
في احوال البضائع بالاحزاب الباقية فاذا كان مائة درهم وعشرون

الذرة



ويعود حوزة النصاب اذا كان على رجل واحد  
ويعود حوزة النصاب اذا كان على رجلين  
ويعود حوزة النصاب اذا كان على رجلين  
ويعود حوزة النصاب اذا كان على رجلين

في الخراج على ما ذكرنا اذا احتلت الارض والنقص منه اذا احتل  
الارض في احد الروايات والثانية حوزة الزيادة ولا حوزة النقص والثالث  
لا حوزة الزيادة ولا النقص ٥ وان كان الاصل بشرط في وجود الزيادة  
فانها هي المال بعد الحول لا تسقط الزيادة سواء قبل او بعد الحول  
او بعده ٥ والزيادة في المال وواجب ان يكون له اربعون شاه او  
تكون من الثمن او خمس وعشرون من الاصل او خمس اواق من اوقاف  
او عشر من مائة من الذهب في مال عليها حولان فان الزيادة  
للسنة الاولى ولا شيء للناسه وتكون للرجل ان يملك صدقة الاموال الظاهرة  
والباطنة وهو اولى من دفعها الي الامام ٥ والزيادة اذا وجدت في حال  
الحياة لم تسقط بالموت واذا استغاد مالا في اثناء الحول بانساع ارضه  
او اربث استغاد به الحول واذا ضل ماله او غصب او كان ودعيه  
في يد رجل غيره او دفعه في داره او في امر اوسى موضعه وحال عليه  
لحول لزمه زكوة اذا رجع اليه في احد الروايتين والاخرى لا شيء عليه  
الزكوة ٥ واذا اجت عليه الزكوة فانه لا تسقطه ولا تجب الزكوة في مال  
الصبي والعنون وحوزة يعجل الزكوة قبل الحول والنصاب ناقص بمقدار  
ما عجله اجزائه ٥ واذا كان له نصاب فعجل زكوة ودفعها الي مستحق  
ثم هلك المال قبل الحول لم يرجع له ان يرجع على المستحق ٥ واذا استغاد  
الامام زكوة ماله ودفعها الي مستحق ثم استغاد او اتى او مات ثم لم يحول  
ورب المال باق عنده نصاب كامل وقعت الزكوة موقعا واجزأت عن  
الفرض ٥ واذا استغاد الوالي بالزكوة من غير مسئلة من المستحق  
وارباب الاموال فمقتضى يد فقضاها على المستحق دون الوالي ٥  
واذا كان عنده نصاب فعجل زكوة وزكوة ما يستغاد عن الحول جاز  
عن النصاب الموجود ولو كان مستغادا ٥ ولا تجوز لعجل التبر  
قبل خروج الطلع وكذلك اذا طرح البدن في الارض اذا عثر ما يخرج

و الواجب من ذلك العشر ان كان في ارض تستقى سحبا او بها السماء وان  
كانت في ارض تستقى بدو لا بد او دابة ففي الخراج من ذلك نصف  
العشر ٥ وتحت العشر والخراج في الخراج من ارض واحدة اذا  
كانت الارض من ارض الخراج ويؤخذ الخراج عن الارض والعشر من  
الخارج ٥ الماخوذ من الخراج من الحبوب من كل حبوب درهم فضة  
وصاع من الخراج من الارض قدره ثمانية اصال بالمدني كان احما  
قال في حبيب الخنطه والشعير قفين ودرهم قدره الفهر بقطنه  
ارطاله قدره الفهر بذلك فتذكر في كتاب الخراج انه سال حسن  
بن صالح عن الصاع فقال الفهر الحما صاع وهو ثمانية اصال وعن  
ابرهيم قال الحما صاع عمر فقديتان قدره صاع وصاعه كان مدينا  
ومن حبوب التخل ثمانية دراهم ومن حبوب الخمر عشرة دراهم ومرجيت  
الربطه ستة دراهم ومن حبوب الزيتون اثني عشر درهما وقد اختلفت  
الاخبار عن قدر الخراج وما ذكرناه اصح واوفاه وما بين الخجل  
والشجر من سائر الارض في ارضه تكون ثمانية اصال والشجر ومقدار  
النصاب في التخل والخمر خمسة اوسق ثمرا وريب في احد الروايتين  
والاخرى بصابها خمسة اوسق رطباً او عنباً ويجوز زكوة الزكوة  
العشر او نصفه ثمراً وريباً ٥ واذا ضرب الامام على بشاري بن عبد  
فكان الجزية عشرين في بشاري بن اسلم او باعوا الارض من قبل  
سقط احد العشرين ويؤخذ الاخر على سبيل الزكوة وكذا الذي  
اذا ضربت على ارضه جزية ثم اسلم سقطت ٥ ويصح للذي غير النصاب  
ان يشترى ارضاً من ارض العشر ولا عشر عليه فما يخرج منها في احد  
الروايتين والاخرى لم ينعون من شرها فان اشترى ارضاً من ارض  
عليهم عشرين في زكوة وشاره ٥ والعشر على السجادة ولا شيء  
العشر في ارض الرقات ٥ وفي القمل العشر سواء كان في ارض الخراج او  
في غيرها والنصاب مقدر في العسل ومقداره من كل عشرة اواق ذوقه  
ونصاب من الحمال والادوية التي لا يلبسها احد العشر ٥ وحوزة الزيادة

مطلب





٢٤

منها الزكوة حتى يخرج الزرع ونقص النصاب في بعض الحول بعد  
وجوب الزكوة ولا فرق في ذلك بين عروض التجارة وغيرها من الاموال الكائنة  
والنقد والفضة والذهب والفضة ولا يجوز اخذ القيمة في الرخوات وان كان  
الرواية في اخراج الذهب عن الورق عن الذهب فزوي عنه الجوان  
وروي عنه المنهه واذ ابدل غنما بغيره او ابدل ابل او بقرا بغيره او دراهما  
بدرهم او دنانير بمثلها بنا على قول الاولي هـ والدين ينع وجوب الزكوة  
في الاموال الباطنة الذهب والفضة والعروض وابه واحده واختلفت  
في الاموال الظاهرة وهي الماشية والزرع والثمار هل ينع الدين ان كانها  
على ذواتين هـ واذ كان عليه دين ومعه عروض وعين جمل الدين في العروض  
وزنخا عن العينة هـ واذ كان له دين على رجل حال عليه الحول وجبت  
الزكوة فيه لم يلزمه اذ اقل القرض سواء كان مقفورا على اخذه  
او لم يكن هـ واذ كان له على رجل مائة او مئتين او مائة الف او  
نقد على غيره وهو ينوي ان يكون ذلك زكوة عن ماله العيس  
والدين لم يجزه عن الدين الذي وهب ولا عن غيره ويضمن الزكوة هـ واذ تخرج  
امراه على ابل باعيا بها او فقرا وغيره وهي شايه او على دراهم او دنانير  
في الزمه فلي تقبض المراه حتى حال عليها الحول وجب عليها  
وكذلك اذا حلق امراه عليها فلي تقبضها حتى حال الحول وجب عليها  
الزكوة اذ اصبحت ذلك هـ واذ امانت صاحب المال قبل تمام الحول بطل  
الحول ولست انا الوارث نحو كراهي بيع ما وجب فيه الزكوة جائزه ونقص  
الحنطة الى الشعير والقطنيات بعضها الى بعض في احوال النصاب  
وجوب الزكوة في احوال الروايتين والآخرى لا يضره واذ اقصى الفراق  
من الزكوة لم تنسقط الزكوة عنه وذلك قبل ان تقع ماشية سا  
او يدخ او يهب قبل الحول بيوم او يومين اذ ينك بعضه فان الزكوة  
لا تنسقط هـ وحق المدين بطلب خارج من الارض مما ينطبع بالذهب  
والفضة والحديد وما لا ينطبع بالفضة والبرونز والياقوت والفضة والفضة  
والنوره هـ وتجوز بيع تراب المعدن اذا كان فيه ذهب او فضة بغير

هنته وكذلك تراب العاغه هـ والواحد في المعدن ربع الفضة هـ  
والنصاب معتبر فيما يستفاد من المعدن ولا يقدر النصاب في الرخا الباقية  
والحق الواجب في المعدن بصرف مصرف الزكوة وما يجب في الرخا بصرف  
مصرف الفضة وتجوز صرف حق المعدن والرخا الى واحد اذا كان فقرا  
وكذلك سائر الرخوات هـ وجب الخمس في جميع ما يوحى من الرخا هـ  
واذا وجد في داره مائة فاقبض ما في البوات وان وجد في داره  
فمئله وفيه الخمس في احوال الروايتين والآخرى اذ وجد في داره مائة  
من غير مائة التي انتقلت عنه حتى ينتهي الى المائة الاولى وقد  
نصر على الروايتين في الاجراء اذا وجد ركان اهل يكون له اول صاحب  
الوارث على روايتين فان قلنا تكون للاخير كان لصاحب الدار لانه  
شارك بالظهور وان قلنا تكون لصاحب الدار ملكه ولا يعرفه هـ وما  
يخرج من اليد من اللؤلؤ والبرجان وذهب وفضة وغير ذلك فقبضه  
الزكوة اذ بلغت قيمته مائة درهم او عشرين دينار في احوال الروايتين  
وكذلك السك والستف والآخرى لاني في ذلك هـ وتجوز وضع  
الصدقات في صنف واحد وتجوز ان يعطى مستحقين واحدا  
ويخرج ابو بكر فيها وابه اخي انه لا يجوز ان يقتصر على بعض الاصناف  
ذره ابو الحنفى في بعض تعاليفه ويكره نقل الصدقة من بلد الى بلد سواء  
كان في ذلك البلد ابيه محتاج او لم يكن الا ان يستغني اهل بلده عنها  
او لا يجدوا فقرا هـ ولا يجوز دفع ثمن الصدقات الى اهل البلد ولا  
يجوز دفع الزكوة الى غني وهو لو اجد لكفايته بماله او كفايته او يكون  
في ملكه خمسون درهما او قيمتها من الذهب لكنها لا تقدر بكفايته  
فانه يخط بها غنيا لا يجوز دفع الزكوة اليه فان ملكه عرضا تساوي  
ما في درهم ولا تقدر بكفايته او فضلا عما يحتاج اليه من المنفعة الحاد  
ومتاع البيت بتساوي ما في درهم ولا تقدر بكفايته او نصاب من الماشية  
او نصاب من الزرع ولا يقدر بكفايته جاز له اخذ الصدقة وان ملك



٢٥

خمس درهما او قيمتها من الذهب لا تقوم بكفائته لركضه الاخذ وكان  
 الفيات يقتصر جواز الاخذ ولكن ثمنه لا يجوز دفعه الي الفوي  
 المتكسب وان لم يملك شيئا اختلف الرواية هل كره الاستد علي  
 من كره الصدقة علي رويين ولا يجوز ان يدفع من الصدقة الي فقير  
 زيادة علي ما حصل به القنا وهو ان يعطى زيادة علي خمس او زيادة  
 علي ما حصل به الكفاية وهو الفقير اشد حاجة من المستحق فالفقير الذي  
 لا شيء الا اوله شي لا يقع موقعا من حاجه لثمنها لا تقوم بكفائته  
 مثل ان يرضى بكفائته في كل يوم عشرة وله مقدار درهمين والسنة  
 من له ما يقع موقعا من حاجه لثمنها لا تقوم بكفائته مثل ان يرضى  
 كفائته في كل يوم عشرة وله ثمنه واما اخذ العامل من الزكوة  
 ياخذة عوضا عن عمله وليس بنحوه ويجوز ان يكون العامل علي  
 الصدقات كافرا ومن دوي الفري وعبد وكجوز صرفها الي الركايب  
 واختلف الرواية هل يجوز ان يتناع منها رقما له يعتمدها علي  
 رويين والبولف قلوبهم في ختمها باي لو يتسع فاذا وجد الامام  
 قوما من المشركين كخاف الضربهم و يظن ان باسلامهم مطيع جاز  
 ان يتألمهم علي الاستمرار نبال الزكوة والجمع بسبيل الله فيكون صرف  
 الزكوات فيه في احد الروايتين ويعطى الفاني من الصدقة القنا وبالسيل  
 هو الجواز يتاذون الشئ وهو الهستاق الذي ليس معه ما يملكه فقيرا  
 ويرده الي بلده فذبح اليه من الصدقة كفائته في ذهابه ورجوعه  
 وكجوز الصدقة اليه وضه علي نبي هاشم وحيي الطلب وموالهم وكجوز  
 للمرأة دفع زكوتها الي زوجها وهدى كجوز ذلك للرجل علي رويين  
 ولا يجوز دفع زكوته الي امراه معسر لها زوج موسر وكجوز صدقة  
 الفطر علي كل من فضل عن قوته وقوت عياله بود الهدى لله العبد  
 قدر الصاع كجوز عن نفسه وعياله ودونته وجميع من يلزمه فقير  
 من افار به عن كل راس صاع من خطه او شعر او زبيب او تمر او دقيق  
 او اقط فدره خمسة ارطال وثلاث بارطال العراق ولا يجوز اخرج  
 القيمة وكجوز صرفها الي فقير واخذ الزكوة والمستحق اخرجها

### باب في الصيام

قال الله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب علي الذين من قبلكم  
 فصور رمضان فيص على كل مسلم ذكورا وانثى اذا قيد على ذلك ولو لم يفسد  
 منه مرضه ورجح له الاقطار في السفر والافطار افضل ولا يصح الايام  
 من الليل وكذا كل صور وجب من قضا وكفارة او يذوق نوا  
 من النهار لركونه وكجوز صور التطوع بالنسبة من النهار قبل الزوال  
 و بعدة وتعين النبي واجب في شهر رمضان فان نوا صوما طافا  
 صوم



أو نوا صور النطو لم تكنه و تقبل في روية هلال رمضان شهادة عدل  
 واهد نسوا كان بالساعة أو لربن ولا يقبل في هلال السؤال أقل من  
 اثنين ٥ وإذا زاه رجل وحده لم تكنه أن يستقر بظفره ٥ وإذا أوال هلال  
 أهل بلد لم يزل به أهل بلد آخر لو من لربن حكر من راه سوا كان البلدان  
 متقاربين أو متباعدين والصور هو الامساك عن الأكل والشرب والجماع  
 فإن أكل أو شرب ناسيا فلا شيء عليه وإن تعد فعله القضا ولا كفارة فإن  
 جامع فعله القضا والكفارة عايد كان أو ناسيا وهل يلزم الزاه كفارة  
 على ما في الخبر والظاهر عتق رفته أن وجد ذلك أو صيام شهرين متتابعين  
 إن لم يكن أو اطعام ستين مسكينا لكل مسكين مدين أو نصف صاع  
 تمر أو شعير إن لم يستطع الصيام وفيه رواية أخرى أنه على التخيير  
 وإذا عجز عن كفارة الوطى حين الوجور سقطت عنه ٥ ومن عجز أو عجز  
 عن الصوم أو فطره أو طعم عن كل يوم مسكينا ٥ والحامل والبرص إذا خافا  
 على جنينهما أو فطرتا أو عليهما الكفارة لكل يوم أو اطعام مسكين ٥ والبرص  
 والسنان إذا قطا في الفضا حتى فات وقتة وجب مع القضا الفدية ٥ والبرص  
 والجنون إذا لم يطقوا الصيام أفطروا أو اطعموا عن كل يوم مسكينا ٥  
 وكجور قضا رمضان متفرقا ٥ وإذا نذر صيام شهر بغير عتق وجب  
 عليه السابغ في أحد الروايتين كما يجب السابغ في كفارة القتل والظهار  
 والجماع في رمضان وكفارة المني وفيه رواية أخرى لا يجب السابغ  
 كما لا يجب في قضا رمضان والصيام عن كل التمتع والقراة وخبر الصيد  
 وإذا جامع في سادون الفرج فأنزل أو قبل فأنزل وجب القضا والكفارة  
 في أحد الروايتين والأخرى لا كفارة فيه ٥ ومن ذرعه القرف فلا شيء عليه  
 وإن استقأ فعله القضا ٥ والجماع تقطر الماير فاما ما فقد فلا  
 لفطره ٥ وإذا بلغ نسا بقى بين أسنانه عايدا أفسد صومه وبخره موضع  
 العرق ويكره للمرأة أن تبصص لغيرها إذا وجدت من ذلك بدأ فصر عليه في  
 روايه أبي الحزب ٥ وإذا دخل الطيب أو الماء أو الدخان أو القمار  
 خلق الصائم لم يفسد ذلك صومه ٥ ولا يجوز لأحد أن يصوم يوم النظر  
 ولا يوم التمر لا عن فتنه ولا عن تطوع ٥ ولا يجوز صيام أيام التبريق  
 وهو عاوهل يجوز صيامها عن واجب مثل قضا رمضان ونذر أو صوم

عندوا التمتع على روايتين ٥ وإذا حال دونه طلوع الهلال في ليلة التمتع سئل  
 من شعبان غير وقت وجب صومه على أنه من رمضان في أحد الروايات  
 والثانية لا يجب والثالث يبيع فعل الأمر في ذلك ٥ ويستحب أن يتم رمضان  
 بسبب من سئل ويستحب صيام ثلثة أيام في كل شهر وهي أيام البصر يوم  
 الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر ويستحب صيام يوم عاشوراء  
 ويوم عرفه ٥ ومن حضره الموت وعليه صيام من رمضان فعليه إن  
 يوتى أن يطعم عنه لكل يوم مسكينا ٥ فإن لم يوتى بذلك وجب على الورثة  
 أن يطعموا عنه من تركته إذا كان له مال ولا يصح صوم الورثة عنه ٥  
 وإن حضره الموت وعليه صيام نذر قضا الورثة عنه صح الصيام ونحوه  
 من ماله كفارة يمين وإن لم يصوموا عنه اطعموا من ماله لكل يوم مسكينا وكفارة  
 يمين كالموعين بنذره صوم شهر فليصم وجب عليه القضا والظهار ٥ وإذا  
 أكل بعقده أن الفجر لم يطلع فبأنه لم يطلع أو أكل بعقده أن الشمس قد غربت  
 نذر بأن ابها لم يقرب فعليه القضا ٥ وإذا أكل سائحا في طلوع الفجر ولم  
 يزل له طلوع الفجر بعد اكله فلا قضاء عليه ٥ وإذا أكل الفجر وهو مخالط  
 لامرأته فعليه القضا والكفارة سواء تمتع في الحال أو لم تمتع ٥ وكذلك  
 إذا وطئ ناسيا نذر ذكر فتمتخ ٥ وإذا فطر في أحليله فلا قضاء عليه وإذا  
 احتلم مما يطأ إلى حلقة فطره ٥ وإذا استعوط بدهن أو غيره وقصل إلى  
 دماغه أو فطره ٥ وإذا جامع في يوم من رمضان ولم يكفر حتى جامع في يوم  
 آخر فعليه كفارة ثانية لليوم الثاني فإن وطئ وكفرت نذر فوطئ ناسيا  
 في يومه فعليه كفارة ثالثة ٥ وإذا نظر فأنزل فعليه القضا ولا كفارة  
 فإن استند أو النظر حتى أنزل ففي الكفارة روايتان فإن ذكر فأنزل لم يفسد  
 صومه ٥ فإن لم يمس فامد فعليه القضا وإذا أوى في بيته فأنزل أو  
 لم يزل وعليه الكفارة وكذلك إذا أوى في دبر امرأة أو رجله ٥ وإذا جامع  
 امرأة وهي مكروه أو ناسية ففسد صومها وعليه القضا ولو أكرهها  
 على الأكل لم يكن عليها القضا ٥ وإذا نضح واستنشق ودخل الماء  
 حلقة فلا قضاء عليه ويكره السواك للماير إذا زالت الشمس ويجزه في الصوم



بطل صومه ويحرمه اذا يدور للجمعة ويؤد الست بالصيام الا ان يوافق عاده

### منها الاعتاق

٢٧

قال الله تعالى وظهر بيني الطائفتين والعاكفتين والدرع السجود  
والاعتقاف منه ولا يصح من الرجال والنساء الا في المسجد الا ان اعتقاف  
الرجل يختص بالمساجد التي يقيم فيها الجماعات فاما النساء في كل  
مسجد ولا يصح الا بالنية ولا يصح بلا صوم ولا يجوز له ان يجامع ليله ولا  
يهاجر وان جامعها ناسيا او عامدا بطل اعتقافه ليله فعمل ذلك اوهاجا  
فان كان الاعتقاف نذرا او حب عليه كفارة ويجب ان تكون كفارة  
لمين لانه قد نص في روايه صلح اذا نذر صيام شهر بعينه فافطر لغيره عذر  
قضا وكفارة كفارة لمين وقت روايه اخرى لكفارة عليه ولا يجوز له  
الخروج من المسجد الا لحاجة النساء او للجمعة فان خرج لحنازه او عياده  
مريض بطل اعتقافه الا ان يشترط ذلك هـ واذا اوجب على نفسه اعتقاف  
شهر لزمه ذلك متناعاه واذا حلف على نفسه في المسجد الذي اعظم  
فيه من لصوصه او من اشهد امر المسجد فله ان يتحول الى غيره من المساجد  
ولا يبطل اعتقافه هـ والمسجد للمصنف المتشافق بذكر الله تعالى  
والصلاة وقراءة القرآن وخاصته هـ ولا يستحب له اقدار القرآن وكتب الحديث  
ومجالسه العلماء والمذاخره الهوى والعاز والتدبير هـ وليله القدر يمتنع  
في جميع العشر الا واحد واو كثره ليله السابع والعشرين هـ واذا نذر اعتقاف  
يومين لزمه اعتقاف يومين وليله يدخل المسجد قبل طلوع الفجر ويبقى فيه  
الى غروب الشمس من اليوم الثاني هـ واذا نذر اعتقاف ايام يتخللها يوم  
الجمعة فاعتقاف في المسجد نذرا يخرج له ليله الجمعة لم يبطل اعتقافه واذا شرط  
في اعتقافه ما في فعله فربه مثل عياده الربيع وشهود الجنائز وزياره اهله وقصد  
العلاج هـ

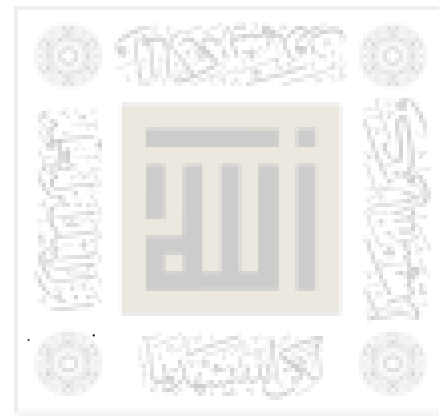
### منها الحج

استواء بالعود الرطب في احد الروايتين والاخرى لا يحرمه ولا يحرمه للصائم الاعتقال  
في شهر الحرم وخوف التلف ومن لم يترك الفقه شهوته لم يحرمه ذلك في احد  
الروايتين والاخرى يحرمه هـ واذا ظهرت الحائض في شهر رمضان او فقدت لسانها  
او بلغ الصبي او افاق الجنون او شهد الشهود بعد الزوال برديه الهلال  
امس او اظفر الرجل فبطل الصوم الربيع او اسلم الخاف وجب عليهم  
الامساك في نقيه النهار عن الاكل والشرب والجماع وفيه روايه  
اخرى لا يجب عليهم الامساك هـ واذا ذوا الصوم في الحضر لم يتأخر  
في اثناء النهار فهل يجوز له الفطر ام لا على روايتين هـ واذا راي هلال  
رمضان وحده فوذا الحائض شهادته صام وهو وان وطئ فيه فعليه  
الكفاره هـ واذا نذر صيام شهر بعينه فليصمه لغيره فعليه الكفاره  
وكفاره لمين فان لم يصمه لغيره فليصمه لغيره فعليه الكفاره  
واذا نذر ان يصوم يوم بقدر فلان فقيد فلان بقار او لم يكن  
قد اكل فيه لزمه ان يصوم ذلك اليوم ونقصه وان قدم  
في يوم قد اكل فيه لزمه قضا ذلك اليوم والكفاره في احد الروايتين  
والاخرى لا قضا عليه هـ فان قال تعالى ان اصوم اليوم الذي قدم  
فيه فلان فقد في يوم من رمضان لزمه صوم يوم وقال الحنفى لا قضا  
عليه هـ فان نذر ان يصوم شهر رجب فضاء شهر جاري ليخرجه وكذا  
من نذر صومه في وقت بعينه هـ فان جن قبله يجب ونقصه حتى يصي  
رجل لم يلزمه قضا هـ والتتابع ليس بشرط في قضا رمضان هـ والامس  
وغيره ممنعت عليه الشهور اذا صام باجتهاده ليله انه وافق  
رمضان اجزاء هـ واذا افاق الجنون في نعيم الشهر لزمه صوم  
ما بقي من الشهر ولم يلزمه قضا ما مضاه واذا نذر من الليل في الهجره  
عليه فليصوم حتى غربت الشمس لم يصح صومه وان افاق في نعيم النهار  
اجزاء هـ واذا دخل في صوم التطوع ثم اسد له ليخرجه قضا هـ واذا  
قال الله على ان اصوم يوم النحر او يوم الفطر فانه يفطر ويكون عليه  
كفاره لمن ولا قضا عليه في احد الروايتين والاخرى يفطر ويصوم  
اخر وعليه كفارة لمين هـ واذا رفض الصوم او اعتقه الخروج منه



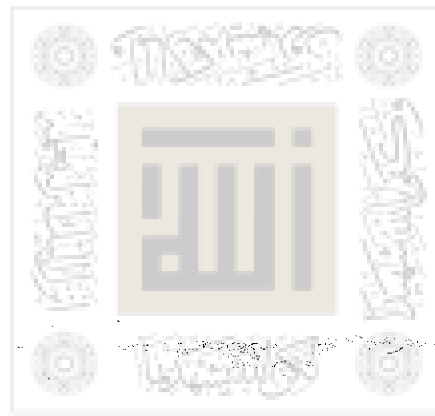
قال الله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا ٥ وكف  
 الحج على الكوااتب العاقل اذا استطاع اليه سبيلا والاستطاعه وجود الزاد  
 والراحله والسوت على الراحله فان كان فقرا او شيخا خيرا لم يلزمه  
 ويكون الطريق متساويا منا ويكون للمرأة محرم فاذا وجدت هذه  
 الشرايط وجب الحج على القدر ولا يسع تأخره مع القدر عليه ٥ فان احرز  
 الاحرام الى الميتة فهو افضل وان احرز من غيره كره ذلك وصح  
 احرامه ولا يخاور الميتات الا محرمان والى الوايت التي يقع الاحرام  
 منها ولا يكون نجا وزتها هي ذات عرف لا هلال العراق وذوق الخليفة كاهل  
 المدينة والحفة لاهل الشام وقرن كاهل نجد وبلبل لاهل اليمن ٥  
 واذا اراد ان يخرجه اغتسل او توشا والغسل افضل ثلث بليست توبين  
 جديدين او عتيلين وتطيب باي طيب شام من الغالية والمسك والكافور  
 وما الورود ثم يقول اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني ومحل حيث  
 حسنتي ونيوي الاحرام فاذا نوا فقد احرز ويكون احرامه عقب  
 ركعتين يصلها ثم يلبس لبك اللهم لبك لبك لا شريك لك  
 لبك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك والتلبسه غير واجبه  
 وتلبس عند تنقل الاحوال به كلما عاشر فاوهبط واذا ولقي رجا  
 او بالاسفار وفي اديار الصلوات ٥ واطهار التلبسه غير مستنون  
 في الامصار ومساجد الاصل وانما هي مستنون في القهاري والبراري ٥  
 وتنفي في احرامه ما نهى الله عنه من اللغو والدق والفسوق والحزال  
 ولا تعطي راسه ولا ان يغطي وجهه والبراء لا تغطي وجهها ولها  
 ان تغطي راسها وتلبس العيظ ولا يلبس الرجل ما يشتمل عليه بالحمار  
 ولا يلبس سراويل الا ان لا يجد ميرز فيلبسه ولا يلبس خفين  
 الا ان لا يجد ثعلب فيلبسه ولا يقطعه اسفل الخعير ٥ واذا اراد  
 ان يبدئه فدخلها قبل الوقوف بعد فة طواف القدوم وسعه  
 اشواط فان كان يريد ان يسعي عقبه دمل في طوافه ثلثة اشواط  
 ومسا في الباقي على هيئته ثم يثلي ركعتين عند المقام وحيث ما يلبس

له ثم جمع الى الحجر فاستلمه ثم خرج الى الصفا فسعى منها الى المروة ثم  
 يعود من المروة الى الصفا يفعل ذلك سبع مرات يبدأ بالصفا ويختم بالمروة  
 ويسعى من المبل الى اخضر الى المبل الاخضر ثم يقيم نية الى يوم الترويه  
 فاذا كان يوم الترويه راح الى منى فصلى بها الظهر والعصر والمغرب  
 والعشاء والفجر ثم يروح الى عرفات فنطلي بها الظهر والعصر مع الامام  
 يجمع بينهما في وقت الظهر ثم يعود الى الموقف فيقف مع الامام الى  
 ان تغرب الشمس فيدفع مع الامام ولا يصلي المغرب في الطريق حتى  
 ياتي جعلا فيصل الى المغرب والعشاء ثم يبيت جمع وياخذ سبعين حصاه يرمي  
 بها ثم يصلي الفجر نفلين ويقف عند الميمنة ويدعو الا ان النبي صلى  
 الله عليه وسلم وقف عندها ثم يدفع منها قبل طلوع الشمس فياتي  
 منى فينزل حيث شاء ويصير الى جمره العقبة فيرميها بسبع حصيات ويعود  
 الى منى بمحلق او يقصر والحلق افضل ثم يدخل مكة فيطوف طواف  
 الزيادة يستلم الحجر في كل شوط وان كان سعي عقب عقب طواف القدوم  
 لم يرمي في طوافه وان لم يرمي سعار دمل في الطواف وسعا بين الصفا  
 والمروة ثم عاود الى منى وكايت بيته فان فعل ذلك كان مسأ وعليه دم  
 في احرامه الثاني والاخي لا دمر فاذا عاود الى منى بات هناك فاذا رات الشمس  
 من اليوم الثاني من الدهر دما الجمره التي على المسجد تسبع حصيات وكبر عند  
 كل حصاه ودعا ثم دما الجمره الوسطى مثل ذلك ثوبياي الجمره التي هي جمره العقبة  
 فبرمها بسبع حصيات ولا تقف عندها ويرجع الى منى فيسب بها فاذا كان من  
 القدر فعل مثل ما فعل في اليوم الذي قبله ثم هو بالخيار ان شاء اقام حتى  
 يفعل في اليوم الثالث مثلا ما فعل في اليومين قبله وان شادفع ولا  
 شي عليه ثم ياتي مكة فيطوف طواف الوداع ويرجع الى اهله ان احب  
 وهذا حشر السفر بالحج ٥ فان كان معتمرا فالعمر واجبه فاذا اراد  
 الاحرام بها صنع ما ينصفه الحاج من الاغتسال واللبس والتلبسه وياي  
 الميت فيطوف ويسعى وكالحق او يقصر وقد حل له كل شي والحاج اذا حلق



حل له كل شئ الا الشافا اذا كان حله النساء ويقال له الشعي والرمي وطواف  
 الهمدور وكل ذلك واحد وليس يركن وفي الشعي رواية اخرى انه ركن خطوات  
 الزبارة واما الفان فهو المير بالبحر والعمرة معا وفيه روايات اخرى  
 ربه على ما فعله المفرد سوا على ما ذكرنا والثانية تفعل ما فعله المعتبر من الطواف  
 والشعي ويجوز ذلك من افعال العمرة على طريقتي الواجب ثم سوا حراما  
 الى يوم التروية ثم يخرج الى منى فيقيم بها الى غداه عرفه فيرجع الى عرفات فيفعل  
 ما فعله الحاج فاذا حلق أو قصر حل منهما جميعا وعليه ذم لقراءته وهو در  
 لسك واما المتبع فهو ان تصوم العمرة والرمي في شهر الحج من سنة واحدة من  
 غير ان يجمعها سفر لقصر فيه الصلوة وكل من العمرة والحج ويستمتع بالناس  
 والطيب والجماع والحلق وعليه ذم ادائه شاه واما المتبع افضل من الافراد  
 والقران واما افضل من القران وكل ذلك جائز وليس في العمرة  
 الا طواف واحد وفي الحج الهمدور ثلثة احوط طواف القدوم وليس يوجب طواف  
 الزيارة وهو ركن لانهم الحج الابه وطواف الهمدور وهو واجب فان تركه فعليه  
 ذم واما التمتع فاذا احرمت بالحج ففي حقه ثلثة ايضا كالمفرد الا انه يأتى  
 بالبين منها في يوم النحر الاول سنة والثاني ركن والثالث للوداع ويجوز الشعي  
 عقب الاول والثاني واما الفان فعمرة روايات احرمانه كالمفرد  
 وحقة ثلثة الاول سنة للقدوم والثاني ركن والثالث واجب للوداع والثانية  
 في حقه ثلثة اثنان منها ركنان ومعهما سبعان احدهما للعمرة والاخر  
 للحج والثالث للوداع واما البس العمرة فيها او سرا او بلا اوجبه او عمارة او قبا  
 فعليه ذم نسوا البس يومها كما في رواية اخرى وكذا اذا نظيت سوا حب عسوا  
 كما في رواية اخرى واما اذا حلق ثلث شعرات او اكثر من ذلك فعليه ذم وان  
 حلق ذم وذلك فعليه لخبره منذ وكذا ان قلر ثلثة اهما فير فعليه  
 ذم وان قلر اقل من ذلك ففي كل ظفر مذ واما جامو مرارا ولم يشرف فعليه  
 ذم واحد سوا كان في مجلس واحد او مجلسين وان كفر عن الاول فعليه  
 ذم ثان واما من فاته الحج كحل بعمل عمره وعليه الحج من قبله وفوات الحج  
 المتأخر بان لا يصل الى عرفه حتى يطلع الفجر من يوم النحر ولا يفسد الحج  
 الا بالجماع فيردى الحرم فاذا افسده كان عليه ذم بدنه يهدف بها ويحكي  
 في حقه فاسده ويصح الحج عن الميت وعن كاستطيع الحج عن نفسه كالمفرد

والشعي الفان وتجب عليه ذلك اذا كان له مال ذبح عنهم من قد حج عن  
 نفسه فان حج عنهم من لم يجز عن نفسه لركه ذلك وبيع الحج عن الحاج وقال  
 ابو بكر لا يبيع عنه ولا عن المحوج عنه وقال ابو جعفر يبيع عن المحوج عنه  
 ويقله الحاج عن نفسه ومن يذله غيره الطاعة في الحج لم يلزمه ذم الحج  
 متى كان المذول صحيحا او ذمنا مومنا كان او مومنا او اذا حج المقصوب  
 او الصحيح عن نفسه حجه للظوع اجزاه واما كان مرضه يبرج او له لرج  
 له ان الحج عن نفسه ومرضان الجبر بئنه وبين طريق مكة والقاب منه السلامة  
 فعليه الحج واما لا يعمى اذا وجد رادا او راحل وقابله القوده لزمه الخروج  
 نفسه واما اذ مات وعليه حجه الاستلام لزم الورثة ان يحجوا عنه من صلح مال  
 من دونه اهل بيتا وما يذ لك اول يومه ولا يجوز الاستيلاء على الحج ولا  
 على اهل بيته الطاعات مثل الامامة والاذان وتعليم القران واما نصيب التباه  
 عن غيره بنفسه ياخذها منه فان فضل منها شي رده واما اخذ مال الحجية عن  
 غيره فثقة ياخذها منه فان فضل منها شي رده واما اخذ مال الحجية عن  
 غيره فثقة الطريق لم يلزمه ضمان ما اتفق واما اخذ مال الحجية عن  
 فقير لم يصح الثقة وكان ذم القران في حال الحاج واما كان عليه  
 حجه الاستلام فاحرم ويؤى به تطوعا وقبه عن حجه الاسلامي اجزاه وان  
 والاخرى يبيع بمائة واولى ان يحرم بالحج في اشهره فان احرمه قبل  
 اشهر الحج صح الاحرار واشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذى القعدة  
 ذى الحجة اذها يوم النحر والايام المعلومات عشرة ايام من اول ذي الحجة  
 والايام المعلومة ذوات يوم النحر ويومان بعده ويوم الحج الاكبر ويوم  
 عرفه ويقطع المقيم التلبية اذا افتتح الطواف ويقطع الحاج التلبية  
 حين يرمى الجمره ولا تكرر العمرة يوم عرفه ويوم النحر واما التبريق  
 فيكون فعل العمرة في السنة مرتين واشترى الا فضل للمتمتع ان يحرم بالحج  
 يوم التروية ويجوز فتح الحج الى العمرة ومعناه يفتح بيته بالحج ويقطع  
 افعاله ويجعل احراما للعمرة فاذا فرغ من اعمال العمرة حل ثم احرمت بالحج  
 من مكة ليكون متنعفا وهذا اذا لم يسبق هديا فاما ان ساق الهدي  
 لم يكن للفتح وكذا يكون فتح القران الى العمرة المبررة والبي  
 يصح منه التمتع والقران ولا يكره له ذلك الا انه لا يلزمه ذم اذا



في احد الروايتين والآخرى لا يفار عنه وقليل اللبس والطلب وخبره  
 ٣٠ شوا ٥ واذا لبت العمره نوباً بمصوباً نعمه جاز له ذلك ولا يفار عنه ٥  
 واذا خضب العمره لحيته بالحق او يديه او رجله فلا يفار عنه عليه حاله  
 وان لبت نوباً بمصوباً نعمه جاز له ذلك ولا يفار عنه ٥ واذا شرب العمره  
 لم يلزمه نبي في احد الروايتين والآخرى فيه الفديه ٥ واذا حلق العمره  
 بلسه شعرات من راسه او قصر فلان يحل له ذلك فعليه دم في احد  
 الروايتين والآخرى في اربع شعرات فصاعداً دم فاما الثلث فما دون  
 فلا در فتمن فان خلق شعره فقها مدم من طعامه وفي شعره من مدين  
 في احد الروايات والثانيه في شعره ففضه من طعامه والثالثه في كل  
 شعره درهم او نصف درهم وفي الثلث نصه على ذلك في اليه من ليلتي  
 مني ولا يخلف الروايه انه لا يحل بلسه دم ٥ واذا حلق العمره شعر  
 بلسه لزمته الفديه ٥ واذا حلق له الخلق فليقتصر راسه او قصر اجزاه  
 وان حلق او قصر اقل من ذلك لم يكره ٥ وعلى الجمر حلق او تقصير  
 في احد الروايتين والآخرى لبت عليه خلق ولا تقصير ٥ واذا حلق القارن  
 او التمتع قبل ان يذبح او يرمي فليبت عليه الا دم البتران في احد  
 الروايتين والآخرى ان فعل ذلك جاهلاً او ناسياً فلا شيء عليه وان فعل  
 ذلك عمداً فعليه دم بخالفه الترتيب وهو اختار ان يكره ٥ واذا  
 اخر الحلاق عزاقه العمره لم يلزمه دم في احد الروايتين والآخرى يلزمه  
 دم ٥ واذا حلق العمره راسه حلال فلا شيء عليه ٥ واذا حلق الحلال  
 راسه العمره وهو نائم او مضطرب فالفديه على الحالتين كره ابو بكره  
 وان حلق العمره راسه العمره بانه فعلي الحلق شقوه فديه ولا شيء  
 على الحالتين فان كان العمره اطلع او محلق الراس استحب له  
 امرار الموي على راسه ولربح عليه ٥ واذا حلق لغيره لزمه  
 دم ولتكره من راسه اسنان ٥ واذا غسل العمره راسه بالسدر  
 والخطمي لم يلزمه الفديه في احد الروايتين والآخرى عليه (الفديه ٥)

رجع التمتع الى الميتات بعد الفداء من العمره لم يسقط عنه دم الفديه  
 فان رجع الى موضع تقصير في الصلوه سقط عنه دم الميتة ٥ واذا احرم  
 بالعمره في رمضان وطاف بها في سواها وحج من عامه ذلك لم يكن متنعاً  
 حتى يحرم بالعمره في اشهر الحج ولا يكون دمج هدي الميتة قبل طلوع الفجر من يوم  
 الحج ٥ واذا صار التمتع بلسه ايام بعد ما احرم بالعمره اجزاه ٥ واذا لم يمتنع  
 قبل يوم النحر صامها وهل عليه دولتها خيرها من ايام الحج او كان واحداً  
 للهدى فاحرمه عن ايام النحر فله عليه هديان احدهما لاجل التمتع والآخر  
 والثاني للناخيرين وقد علقوا آيات احدهما عليه كدم لنا خير  
 الصور ودم نافي لنا خير الدم والمانيه عليه دم واحد والثانيه  
 ان كان الناخير لغيره وهو تعدد ما شتره او ضيق نفقته فلا دم عليه وان  
 كان لغيره عدل فعليه دم ٥ واذا صار التمتع التسعة بعد الفداء من  
 الحج قبل الرجوع الى أهله اجزاه ٥ واذا دخل التمتع في الصور نحر  
 وجد الهدى في صياحه اجزاه المصطفى فيه ويستحب للمتمتع ان يصوم  
 قبل يوم الترويه بيوم ويوم الترويه ويوم عرفه والتمتع الذي  
 لتسوق الهدى لا يحل الا بيوم النحر فاذا كان يوم النحر ذبح وحل فاذا  
 طاف وسعا بعمره لم يكره منها ولا يخرجه بالحج ثم لا يحل حتى يحل  
 منها معاً وحاضري المسجد الحرام هي اهل الحرم ومن كان في الحرم  
 على مسافه لا تقصر في مثلها الصلوه وقايدته الهجره اذا التمتعوا  
 دم عليهم ٥ واذا جاؤه الميتات غير محرم ثم احرم ثم عاد الى الميتات  
 لم يسقط الرقعه لنا اوله بلسه والشكي اذا خرج الى الحلال فاحرمه  
 بالحج لم يلزمه الدم سوا عاد الى الحرم اوله بعد بلسه ميتات احرامه الي  
 عرفه ٥ واذا جاؤه الميتات غير محرم ثم احرم ثم حج او عمره  
 ثم جامع فعليه قضاؤها فان قضاها لم يسقط عنه الدم لتكر الميتات  
 في احد الروايتين والآخرى يسقط عنه ٥ واذا احرم بلسه ثم  
 ما احرم به فهو محرم ان شامته حيا وان شامته غيره غيره ٥ ولا يجوز  
 للحرم لبت الفحازن ٥ واذا لبت العمره الفقا وادخل حلقه فيه لزمه  
 الفديه ولا يستطير العمره على الحمل فان فعله افدا في احد الروايتين  
 وفي الاخرى لا يفار عنه ٥ واذا لبت او تطيب ناسياً فعليه الفديه



في الطواف الحجر لركبته الا ان يسايف الطواف فينبى على  
 الموضوع الذي دخل من الحجر واذ اطاف راجعاً لغير ركبة لركبته  
 في احد الروايتين والاخرى تجزيه ولا دم عليه وطواف الحامل  
 غير جارية عنه وطواف العمول كطواف الراجب ان كان  
 لغير راجد وان كان لغير عذر علي يواظبه وركعتا الطواف  
 غير واجبتين ولا باس ان تجمع بين الاسابيع من غير ان يفصل  
 بين اسبوعين بر كعتين يزيلي بعد ذلك وهو مخير ان يقطع  
 علي وترواف يشاعلي ينفذ في احد الروايتين والاخرى ركوله  
 ان يقطع علي شفعه واذ اطراف طواف الزيارة اذ انصت النصف الاول من  
 ركبته شي واول وقت طواف الزيارة اذ انصت النصف الاول من  
 ليله الحجر وهذا وقت يرمي جمره العقبة وطواف الزيارة يقتصر الي  
 يقضي به الفرض فان طاف بنيه التطوع بعد دخول وقتها وطاف  
 للوداع لم يبع عن طواف الزيارة ه والشعبي ركز في الحج لا يوجب  
 عنه الا في احد الروايتين والاخرى للبيت بركن ولا يكف بركبه  
 ركبه واذ اوقف الفان يعرفه قبل الطواف والسعي لم يصر  
 واقفا للعمرة ويجوز للحاج الجمعه بين صلاتي عرفه وحده والاول  
 ان يجمع بين صلاتي عرفه اذا كان مسافراً ه وقت الوقوف طلوع  
 الفجر الثاني من يوم عرفه الي طلوع الفجر الثاني من يوم النحر ه واذ  
 يقع من عرفات غروب الشمس ولر بعد اليها فقلبه دمه واذ اصلي  
 المغرب في طريقه بالمزدلفه اجزائه صلواته والركن مسياً ه ويجوز  
 دفع من المزدلفه بعد نصف الليل من ليله النحر فان دفع من المزدلفه  
 ل نصف الليل او لم يلبث بها حمله لغير عذر فقلبه دمه نصراً عليه ه  
 نقل الجماعة عنه اذا تروى ليالي من ليله عليه فخرج من الجموع روايات ه  
 ويجوز رمي جمر العقبة بعد نصف الليل وقبل طلوع الحجر

واذا قلتم تلك اضابير فصاعداً فها دم وان قلتم اقل من ذلك فهو  
 علي الروايات التي تقدم في خلق الشعر ه واذ اخلق نوح خلق او قلتم  
 ثم قلتم او ليس ثم لبس او تطيب ثم تطيب او وطى ثم وطى ولي يظهر  
 عن الاول فكفارته واحده في احد الروايتين وفي رواية اخرى ان  
 كان السب مختلفاً مثل ان لبس بالفراء ثم ذوه وقت الظهر للحرم ووق  
 المغرب لعله او حلق لعله ولبس لعله اخرى او تطيب لسبب اخر فعليه  
 لكل واحد كفارة وان كان السب واحداً فكفارته واحده ه فان  
 قتل صيداً ثم قاصداً اخر ففيه روايتان احدهما لا يند اخل  
 والثانيه يند اخل ه وان حلق وقلم وتطيب ولبس ففيه روايتان  
 احدهما يند اخل كبر كبر جنس الواحد والثانيه لا يند اخل  
 واذا اجمع في خلق الشعر بين الرأس والبدن دقعه واحده  
 خلق من شعر رأسه ثلث شعرات فصاعداً ومن بدنه ثلث شعرات  
 فصاعداً ففيه فديتان ه ولو جمع بين الرأس والبدن في اللبس واللبس  
 لزمه كفارة واحده ه فان اصاب صيداً او حلق وتطيب واللبس  
 علي وجه الفرض لا يند اخل واحده كفارته ه ونكاح العجز  
 لنفسه ولغيره باطل ولا تصح الرجعة في حال الاحرام في احد  
 الروايتين والاخرى تصح ه واستلام الركن المماني مستنون  
 ولا يستحب لقبيل يده ه واذ لم يقدر علي قبيل الحجر وضع  
 يده عليه ثم وضعها علي فيه وقبلها ه ولا نحره الفراء  
 في الطواف احد الروايتين وفي الاخرى يكره ه واذ اطاف  
 محزناً او علي بدنه كجائسه او ممشوف العور لم تجز وعليه  
 الاعاده في احد الروايتين والاخرى تجزيه وعليه دمه واذ  
 زكمت الطواف وهو ان جعل اليد عن اليمنة لم يقدر  
 واذ اترك بعض الطواف لم يقدره ولم يجز ه واذ اسلم





وقف لله تعالى

ولا يجوز رمي الحجار الا بالحجارة خاصة هـ واذا رمي بحجر قد رمي به مرة اخرى  
فان وقع حصاه على ثوب انسان ففضها عن ثوبه وتوقفت في رمي  
فانما ابو بكر عن احمد جواز ذلك فان رمي احراما بالشرع قبل الزوال  
لجزءه و اذا غابت الشمس يوم النحر الاول وهو لمن فعله ان يبيت  
تلك الليلة بها ويرى من القدر فان يدرك في اليوم الثاني يحرمه العقه فوالله  
نعم بالاولى لجزءه الا وما بعد الوسطي والاخيره هـ واذا احرم في يوم  
الي قدر او الى ما بعده رماه ولا بد عليه واما الذي حمله بمنزلة اليوم  
الزاحه فان ترك الذي في يوم منها فزماه في ما بعده من ايام التشريق  
احرامه فان ترك حصاه ففيها مذم من طعام وان ترك حصا ثوبا  
مدنيا في احد الروايات والثانية في حصاه فصد من طعام وفي خصا  
قصبين وفي خصا ثوبين وفي ثلثة درهم وفي ثلثة درهم في حصاه درهم  
او نصف درهم وفي خصا ثوبين درهمين ودرهم نصف علي ذلك اذا ترك  
لديه او لثوبين من ثيابي مني فزوي عنه لاشي عليه وفي ترك حصاه  
وفي ترك حصا من درهم والمد ذهب الصبح في ذلك ما قاله في الشرع  
والا كفار وانه يحب بذلك المد وفي اثنين مدين وفي ثلثة درهم وفي  
في يوم النحر خطبه وفي النحر الاول خطبه مستنونه ولسرى اليوم السابع  
خطبه هـ وطواف الوداع واجب وتركه لغير عذر بوجبه دعاه اذا  
طاف للوداع ثم اقام بعد ذلك لسرى حاجه او عياده ثم يصوم ويحرم  
لجزءه طواف الوداع وعليه ان يطوف حرمه حرمه والصلح حج  
صحيح هـ فان كان مستترا فاحرمه بان الوقتي حج اجرامه وان لم يكن  
مسترا فاحرمه عنه الوي صار مسترا باجرامه وجنب ملكه اليوم فان  
فعل شيئا من مخطورات الاحرام لزمه الفديه وتكون في حال الصبح هـ  
واذا اعتمر على رجل من اهل الرفقه فاحرم عنه رجل من اهل الرفقه  
لم يصير محرما ولم ينفقه الاحرام هـ واذا احرم العدة ثم اعتق قبل  
الوقوف اجزاء عن حجة الاسلام واذا احرم باذن سيده لم يكن  
له ان تحله وكذلك الامه هـ وان احرم بغير اذنه انفق اجرامه  
وهل له ان تحله علي روايتين وكذلك الروجه اذا احرم بغير اذن زوجها

رابع

وقف لله تعالى

واذا اشتم الرجل جاربه بحرمه وقد كان البائع اذن لها في الاحرام لملك  
المشترى ان تحلها هـ واذا دخل العدمية مع مولا بغير احرام ثم اذن له  
مولا او اعقده فاحرمه والبني يدخل مكة مع وليه بغير احرام ثم يبلغ او ياذن  
له وليه بغير مولا وعليه هـ واذا احرمت المرأة حجة الاسلام لم تحرم  
لزوجها ان تحلها فان احرمت بغير اذنه علي روايتين هـ واذا دخل نصراني  
مكة فاستلم براحه منها فعليه ذم لتركه الميقات في احد الروايتين  
والاخرى لا شيء عليه هـ ومن اراد دخول مكة لحاجة تتحرم كالتيارة  
وغزوها لزمه دخولها محرما سواء كان منزله بالميقات او ور الميقات  
النساء او الى مكة هـ واذا احرم الميقات غير محرما لزمه احرام علي وجه  
القفا فان ادى به حجة الاسلام في سنته سقط عنه وان احرم للسنة  
الثانية لم يحرم حجة الاسلام عنه ولزمه حجة او عمره هـ فاذا احرم  
لمن يحرم او عمره لم يفسد احرامه احرام واحد ويصير الحج ابي  
العمره ولا يصير القدره الى الحج فان فعل لم ينفق العمره هـ واذا افتد حجة  
الحج لم يخرج منه بالاشهاد بل يلزمه المضي في فاسده هـ واذا افتد حجة  
بالوطي وعاد للقضا فابها تنفران من التوضيع الذي وطبها فيه هـ واذا  
وطي قبل الوقوف فتد حجة وعليه بدنه هـ واذا وطى بعد الوقوف  
بعرفة قبل التحلل فتد حجة وعليه بدنه هـ وان وطى بعد الذي وقيل  
بغواف الاقاضه فعليه العيرة والهدي هـ وجاء النبي لفسد الاحرام  
وساخ له بعد التحلل الاول كل شي لا يساق فلا يجوز له الوطي في الفرج ولا  
الفعله ولا المتراسهوه وعقد الزناح وساخ ما عد ذلك من الطيب  
وقتل الصيد وغير ذلك هـ فان وطى دون الحج فانزل او قبل او لغير  
وانزل فسد حجة في احد الروايتين والاخرى لا يفسده هـ واذا وطى امرأه في الوضوء  
المكروه او عمل عمل قوم لوط او وطى نهيته فسد حجة وعليه البدنه هـ  
واذا وطى في العيرة فسد ما عليه القضا وشاه هـ والقارن اذا وطى فافتد  
حجة وعمرته لم يفسد عنه ذم القدران بالافساد وكذلك المتنع هـ  
ويلزق القارن درهم واحد لاهل الفساده ولا يجوز لغيره من الهدي  
عن المتنع والقارن وما كان في معناه من الهدي الواجب بترك

٣٢



٣٣

الاخر امر من النفقات على غير فقر الحرم وذلك لا طعام في جزاء الصيد  
 وكذا ذلك من فدية الايدي وما كان في جوعه من اللباس والطيب ودوا الاطباء  
 وان وجد سب ذلك في القتل واذ اذبح الهدي ثم شرفه ولو لم يذمه غيره وسقط  
 عنه الواجب واذ افسد الجوز من الفضا من بعد الموضعين اما النفقات التي  
 او الموضع الذي احرم منه وكذلك اذ افسد العمرة لزمه القضاء من العدا  
 المومنين ومن فاته الحج بعد من مرض او عذر او وصل الطريق او اخطأ  
 العذر او ابطأ سببه بغير عذر مثل التواني والتشاغل بما لا يفتنه بقطع  
 احرام الحج ويحتمل احرام عمره ويلزمه مع العمرة الفضا في احرام الروايق  
 والاخرى لا يلزمه الفضا ويلزمه الهدي كخرجه في السنة الثانية واذ اقل  
 الحرام صيدا عمدا او خطأ ففعله الجزاء والعاقبة لقتل الصيد ثانيا عليه الجزاء  
 وتضمنه بثله فيما لم يسل وضعا في الصيد الذي لها مثل تضمن ثلها من  
 النحر وكذلك ان قتل صيدا اعور او مستورا اليد من فداء ثلته وحرام الحرم  
 وحرام الحل تضمن ثلته وما كان دون الحرام بقتله كالقمار فدية القمار  
 والسمان وكذا ذلك وما حرقه صحابيان انه مثل للمقتول استسخر  
 حكمهما فيه ولا يعدل عن ذلك واذ اخرج صيدا ضمن ما يقصر فيه بالحرمان  
 وبقته في اخراج الطعام فيه بالنظر لاقية الصيد فاذا اقل صيدا قتل  
 واداد التوليد وان يشتري بالثمنه طعاما فانه يومه مثل الصل وكذا  
 الجزاء على التخيير فاذا اقل صيدا مثل فهو مخير ان شاء اخرج مثل وان شاء  
 قوم الثلذراهم واشترائها طعاما وتصدقته وان شامر عن خلوها  
 يومها وفي الصيد الذي لا مثله بخير من الاطعام والصيد في احرام  
 الروايق وفي الاخرى هو على الترتيب ان لم يجد الهدي اشترى طعاما  
 فان كان معسرا ولم يقدر على القيمة صامه واذ اصطاد الحرام صيدا  
 للحرم لم يجز للحرم اكله سواء اكله امطاده بقلبه او بغير علمه واذ  
 قتل الحرم صيدا ثم اكل منه لم يلزمه الاكل شي فان اكل من الحرم صيدا  
 لا ياكله وجب عليه الجزاء واذ اضطر الحرم الى ميتة وصدا اكل الميتة  
 ولا ياكل الصب واذ اذبح الحرم صيدا فهو ميتة لا ياكله وكذلك  
 ان ذبح الحرم صيدا في الحرم لم ياكله واذ اذبح الحرم حلالا او محرما  
 على صيد فقتله فعلى الادل الجزاء فان دل محرما على صيد في الحرم  
 فعلى الادل والقائل الجزاء واذ اشترك جماعة محرمون في قتل صيد

الاصح في  
الاصح في  
الاصح في

فعلهم جزاء واحد فان كان الجزاء بالصيام فهل يلزم كل واحد صوما  
 كاملا ام بالحصر المنصور عنه انه يلزمه صوما كاملا وقال شيخنا الصوم  
 بالحصر كالطعام فان شاركه في القتل من لاجب عليه الجزاء كالحمل  
 في الحل فهل يلزم الحرم الجزاء بالجملة او اجزاء خبز او احد وكذلك  
 الخبز او الثياب بالحصر والقارن اذا قتل صيدا لزمه جزاء واحد وكذلك  
 اذا نطبت او لبترا او وطى واذ اذبح الحرم صيدا فقتله فلا جزاء عليه  
 واذ اقل الحرم صيدا اتملوا كالزمنه الجزاء واذ املك صيدا لم يحرم له  
 يزل ملكه عنه فان كان في يده فقتله ارسله فان كان في بيته لم يجب  
 عليه ارسله واذ اصطاد صيدا وهو حلال ثم احرم فارتسله من  
 يده كلال او محرم بغير امره لم يضمنه واذ كان اصل الشجرة في الحرم  
 واعضاؤها في الحل فوقف طاب على هذه الاعيان فقتله بمحل في الحل  
 فعليه الجزاء في احد الروايتين والاخرى لا جزاء عليه فان كان في الحرم  
 وفي صيدا في الحل ففقه الجزاء وصيد الحرم مصنوع على الحل والحرم  
 وللصوم مدخل في ضمان صيد الحرم وما دخله الحلال الحرم من الصيد  
 فانه يرسله وشجر الحرم مصنوع على الحل والحرم وتضمن الشجرة  
 الكبيرة بالثمنه والصغيرة بشاه وما انبتت الادميون من الشجر نحو  
 قطفه ولا ضمان عليه وما نبت بنفسه فلا تجوز قطعه وان قطعه  
 صمنه سواء كان من جنسه ما نبتت الادميون او لرسوخه ولا تجوز  
 ان يبيع خشب الحرم وصيد المدينة شجرة امطاده وكذلك شجرها  
 محرم قطعه وبضمن صيد المدينة وشجرها بالجزاء في احد الروايتين  
 والاخرى لا جزاء فيه وجزا صيدها سلب القائل يكون للذي ثلته  
 ولا يحرم صيد وح ولا شجرها وهي بالطرف ومثله افضل من المدينة  
 في احد الروايتين والاخرى المدينة افضل وهو الهدي واجد على المحرم  
 ويحرم هديه في موضع خوله من حل او حرم روايه واحده وقد يوجد  
 الحرم والحلال الي يود الحرم ويحلال في وقت الحصر على روايتين  
 احدها شجره ويحلال في الحلال والاخرى لا يشر ولا يتحل قبل يوم الشجره  
 واذ احصر في حقه النطوع فحل منه بالهدي لم يلزمه الفضا في احد الروايتين



واذا خوي عليه القضاو اذا حضر في حجه الفرض فخل منها بالهدى لزمه  
 قضا الحج وبلزمه عينه معها هـ وهدى الاحصار كخزي عنه الصيام ومفاد  
 الصور عشرة ايام ولا يجوز التحلل حتى ياتي بالبدل الذي هو الصور كما لا  
 يحل حتى ياتي بالبدل الذي هو الدرهم واذا وقف بغيره وصدق عن البيت فله  
 التحلل هـ واذا مرض المرء لم يجز له التحلل ولقوله علي احرامه حتى يصل الى  
 البيت فان فاته الحج فعمل ما فعله الفات من عمل الفمرة والهدى والقضا على  
 احد الروايتين هـ واذا شرط المبرم انه اذا مرض او اخطا العود حل كان  
 له التحلل عند وجود الشرط وكذا ان حصره عدا التحلل ولا يدر عليه  
 يستفيد بالشرط عند المرض والخطا التحلل وانسقاط وانسقاط الام  
 وعند العدا انسقاط الدرهم واشهاد البدن من الاصل والقرن وطريقها  
 مستنون وصفه الاشعار ان يشق صلبه ستامها الايمن في اخذ  
 الروايات والثانية ان يشق صلبه ستامها الايسر حتى يطهر  
 الامر والثالث هو فخر بن صحنه المني واليسرى وللمر احدها  
 ما ولي من الاحر والتقليد مستنون في العتق واليسر من شرط الهدى اب  
 لوقوف بعرفة ولا التجمع بين الحل والحرم فاذا اشتراه في الحرم وحج  
 في الحرم ولم يعرف اجزاه وادى موضع حرم من الحرم اجزاه هـ ويجوز  
 ان يشترك السبع في البدنه والقرنه سواء كان هداهم تطوعا او  
 واجبا وسواء التفت جهات فربهم او اختلف وكذلك ان كان  
 بعضهم تطوعا وبعضهم عن واجب او كان بعضهم يريد الحج  
 وبعضهم مقربا هـ ولا يأكل من شيء الهدى الا الهدى التمتع والقران  
 والتطوع اذا بلغ محله في احد الروايتين والاخوي لا يوكل من النذر ولا  
 من جز الصيد ويوكل ما سوا ذلك واذا اوجب بدنه جاز بيعها وعليه  
 بدنه مكانها فان لم يوجب مكانها حتى زادت في بدن او سهر  
 او ولدت كان عليه مثلها اذ بدنه ومثل ولدها ولو اوجب  
 مكانها قبل الذبانه والولد لم يجز عليه شيء في الذبانه واذا  
 انذر هديا لزمه ساء فان اخرج جزورا او بقره كان افضل ولا يجزي

فيه الاما يجزي في الاضحية هـ واذا اقال لله علي ان اهدي بدنه  
 فان نواشتا فهو مانو او ان لم ينوي فهو مختار بين الجز قرابين  
 الدرهم في احد الروايتين والاخوي عليه جزور فان لم يقدر عليه  
 اخرج بقره هـ واذا اوجب هديا او اضحية في الزمه ثوبتين ما تقي  
 ذمته في شاء بعينها لم يحدث فيها غيب بعد الفحين لم يجز  
 عن ما تقي ذمته هـ فان فقار جلعين الهدى يقصد بالارشاد  
 واذا اقال لله علي ان يصدق ببدنه ولم ينوي شيئا لم يجرها  
 في الحرم هـ فان غضب شاء فدخها التمتع او قد ان لم اجاز  
 ما الخيا او ضمنها لجزء هـ واذا حج لث ان تلت استلم فعله  
 حجه الاسلام ولا بعد بما كان فعلة هـ واذا فزع من افعال الحج  
 استجبت له زياره قبر النبي صلى الله عليه عند الضراف الى  
 منزله وان قدم ذلك على الحج فلا بأس هـ هـ

**باب البيوع**

قال الله تعالى واهد الله البيع وحرم الرباه والدماء محترمة وهو  
 من وجهين اهدى الزبانه والاحد نسبه اما الزبانه ففي شيئين  
 احدهما في كل ما جمعه الجنس والوزن فالنخيل فيه ثابت هـ واذا  
 باعه متفقا حرا كالذهب والفضه والحديد والدماصور والنحاس هـ  
 والثاني كلما جمعه الجنس والاصل فالنخيل فيه ثابت هـ واذا  
 متفاضلا كالخنطه والشعير والنوره والحجر وكذا ذلك في احد  
 الروايات والثاني تحريم فيما كان ما يحول لا محلا او ما يحول  
 موردنا وفي هذا الارياها يوكل وليس لمعيل وامورون مثل  
 الرقمان والشعير جل ولا في غير الماكول متبايعا وبوزن كالنور  
 والحجر والاشنان وخنوه هـ والثالثه تحريم فيما كان ما يحول



٣٥

خامه فيدخل فيه شايبها كولات وتخرج منه ما ليس بما كوله  
 واذا اختلف الحستان وهو مكيل او موزون فالتفاضل فيه حان  
 والنساء محرم اذا كان محمها غلة واحده والخيطه بالشعر والشعر  
 بالوت والحديد بالوصاد ان محمها غلن كالحيطه بالخرد والاصاص  
 بالشعر وكخودك فقيه روايان احدها النساء محرم لان الربا حاري  
 فيهما كما لو محمها غلة والثانيه المحرم النساء لان الربا فيهما نقلين  
 وهو كبيع الخيطه بالذهب والفضه نساك واذا عدم الخيل والوزن  
 والثاب والحيوان والذبول وكوذلك من الاشياء الهدونه حان  
 التفاضل والنساء في احذر الروايات سواء وجد الحنن بالحيوان او اختلف  
 بالحيوان بالنساء والثانيه ان عدم الحنن فان النساء وان وجد حرم  
 النساء والثالثه حرم النساء وجد الحنن او عدمه ولجود بيع الذهب  
 بالفضه متفاسلا ولا يجوز احدها بالآخر لثبته وان لفرق اعز محليته  
 العقد قبل الفسز رطل الصراف وان شرط فيه الحنن رطل الصراف  
 فاما خيار المبلت فله يثبت فيه على روايتين واما خيار العيب فثبت  
 فيه واذ لم يجد البواقي التي اخذها بوقا او بغيرها بعدما اقرقا  
 فاخذها ورد بدلها جبار في محليته الرد لم يطل العقد في احد  
 الروايتين والثانيه بطله وان وجد البعض من ذلك ذمها فاخذها  
 ورد بدلها جاز ذلك وهذا على الروايه التي تقول لو كان جميع ذمها  
 لم يطل العقد فاما على الروايه التي تقول بطل فاذا وجد في البعض  
 كان مثمنا على البعض الصفة فان قلنا بقبض رطل في مقدار المردود  
 وصح في الباقي واذ قلنا لا تنقص بطل في الجميع ولا يجوز بيع درهم  
 بدرهمين من اهل الحرب في دار الحرب ولا في دار الاسلام ولا يجوز  
 بيع درهمين بدينارين وحين الحنن ولا يجوز بيع بلسين سوا كانت  
 نافع او كاسده وسوا كانت باعيا بها او بغير اعيانها ويجري  
 الربا في ميعول المزد والحاش والوصاد وكوذلك فاما الشايب فان  
 كانت مما لا ينفع منها الوزن كالصوف والظن جاز بيع بعضها ببعض  
 متفاضلا وان كانت مما ينفع منها الوزن كالبرسم لم تجز

والتفاضل في الباقيين ٥ واذا باع حنينا فيه الربا بعضه ببعض وتفرقا  
 قبل الفسز بطل البيع وذلك مثل الركيل بعضه ببعض والموزون بعضه  
 بعضه والخيطه والشعر حستان نحو ذبيح احدها بالآخر متفاضلا  
 وشماثلا والخيل المتصور عليها مثله ابدأ لا يجوز بيع بعضها  
 ببعض الا كالا والموزونات المتصور عليها موزونته ابدأ وما لم ينص  
 على تحريم التفاضل فيه حيا ولا ذنا فالرجوع فيه الى عرف العاده هي  
 بالحجاز في عهد رسول الله صلى الله عليه فما كانت العاده فيه الغسل  
 لم تجز الا كالا في شايب الايات اما ما كانت العاده فيه التوزن لم تجز  
 الا ذنا في شايب الرشا فاما ما ليس له هناك عرف احتمل  
 ان يرد الى اقرب الاشياء شها بالحجاز واحتمل ان يعتبر بحاله ما عرف  
 في موضعه ٥ ولا يجوز بيع الخيطه بالذوق في احد الروايتين والآخر  
 يكون وزنا وكذلك الخلاف في بيع الخيطه بالسويق وبيع السويق بالذوق  
 يكون بيع الذوق بالذوق اذ اكانا على صفة واحده من العومه ويجوز  
 بيع الخبز بالخبز وزنا ولا يجوز بيع الخيطه بالمبولة بالياسته وحل العيب  
 وحل التمر حستان ونحوه التفاضل فيهما ولا يجوز بيع شئ من الخيل  
 والمعه ونات غلي التخي ٥ والمجور احناس لخص لا نفار صنف  
 الالبان في احد الروايات والثانيه هي اربعة اجناس لخص لا نفار صنف  
 والوحش صنف وكوم الطير صنف وكوم دواب الباصف  
 نحو ذبيح كل واحد خلافه متفاضلا ولا يجوز بصفه الامته اتلا والثالثه  
 جميعها حنن واحد وهو اختيار الحنن ٥ ولا يجوز بيع الرطب بالتمر  
 ولا يجوز بيع الرطب بالرطب ولا يجوز بيع حنن فيه الربا بعضه ببعض  
 ومو ادرها او معها من غير حنن مثل مدخوه ودرهم يدي نحو ٥ او  
 درهم وثوب ودرهم او مدخفه ومد شعر بدين بدين حنن  
 او مد حنن حنن ومد حنن رديه بدين حنن او ردين او دار  
 بيد وبنار وسط بدين حنن او وسطين ولا يجوز بيع الدر بالاول



بالجوار المأخول فان باع شاة في ضربها بين يدين او شاة علمها  
صوت تصوت كخرج علي روايتين نزل عليهما في بيع او بالتمالي  
فه النوع علي روايتين والراة والذليل تبعان بالهقد اذا عبت  
ومعناه انه تتبع استند الهاويست مثلها في الوقت وكو بيع  
الاعيان العاقبة والحاص بالصفة فاذا وجدها علي الصفة لم يملك  
الحجار في الفسخ وكجو وسعها بغير روية ولا صفة في احد الروايتين  
والاخرى نحو فعل في هذه الرواية هل يثبت له خيار الدوب  
علي روايتين احداهما يثبت له والثانية لا يثبت ويجوز بيع  
الاعمى وشراه اذا وصف المبيع في خيار المجلس ثابت في  
بيع الاعيان فاما في عقد التسليم والصدق فقيهه روايتان ولا ينقسم  
خيار المجلس بالخيار في احد الروايتين والاخرى ينقسمه ويجوز شرط  
للمخار في البيع اكثر من ثلث اذا كانت البك معلومة طالت او قصر  
ونقل الملك في بيع الحجار بنفس العقد سواء في ذلك خيار المجلس او  
الشرط فان اعتق الباع العبد في مدة الحجار ونهر المشتري  
العقد او فسخه لم ينفذ عقده فان وطى الباع الامه قبل الفسخ  
فعله الحد ذاته ابو بكر وان وطى المشتري فلا حد عليه وان  
اعتق المشتري في مدة الحجار نفذ عقده فان باع الباع او وهب  
او اقتصر او وقف في مدة الحجار لم ينفذ بشي من ذلك ولم يكن  
فسخا للبيع فان كان المبيع عند الفات في مدة الحجار لم يبطل الحجار  
في احد الروايتين والاخرى يبطل وقايد الخلاف انهما اذا لم  
يخيرا البيع وفسخا لعقد التلذد لما ذى يرجع الباع علي المشتري  
اذا كان ثلث المبيع في يده علي روايتين احدهما يرجع عليه  
بالقيمه والثانية يرجع بالثمن المستمرا فان قلنا يرجع بالقيمه  
فالحجار حال لانه قد ملك الفسخ وتعد الرجوع في الغير توجب

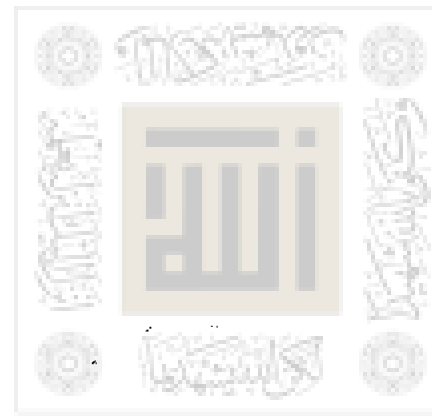
الرجوع في القيمه وان قلنا يرجع الباع علي المشتري بالثمن فالحجار  
قد يبطل لانه غير مالك للفسخ في جملة التسمي بقا العقد واذ اشاع  
نوعا من ثوبين او من ثلثه اواب او من اخوانه شرط الحجار  
او مطلقا فالعقد فاسد واذ اشترى شيئا علي به بالخيار  
الي الليل او الي الظهر او الي العذلة الحجار الي ان تطلع الشمس  
الفجر او الي ان تزل الشمس اذ الي ان تقرب في احد الروايتين والاخرى  
له الحجار الي الليل كله و الي الظهر كله والعذلة واذ اشترى  
مسلعة بشرط انه لم ينفذ الثمن الي ثلثه ايام فابيع بينهما فالبيع  
حايث واذ اشترى حايثه علي ثلثه بالخيار ثلثه ايام فليسته الحار به  
في مده الملك المشهور واذ اشترى انها فبطلت ذلك لم يبطل حياره  
واذا اشترى الحجار وسعها عن ضرب مده تبطل البيع في احد الروايتين  
والاخرى بيع ويكون للمخار ابد الحجار الذي يثبت فان شرطا  
اخرا مجهولا في الشرائع في عقد التسليم فالعقد باطل وان اتفقا علي  
استقاطه قبل مضي جز من المدة المجهولة في احد الروايتين والاخرى العقد  
صحيح والشرط باطله اذا اشترى الحجار لاحدها فاختار فتح البيع  
لغيره فمضمون الاضمان واذ اشترى تسلفه وشرط الحجار لغيره  
حاز وكان اشترطه لغيره اشترطه لفسده ونوكه لا للغير  
في اجازة البيع وفسخه ويكون له وللذي شرطه ولا نهى  
هو به دون الموكل واذ اشترى رجلان من رجل عبيدا علي انهما  
بالخيار ثلثه ايام فذموا حدها كان لهما حضانة يرد حصته وخيار  
الشرط لا يورث واذ امضت مدة الحجار ولم يكن من مشروطه رد  
ولا اجازة حرج عليه بضمي المدة واذ تقدم القول علي الايجاب  
لم ينفذ البيع سواء كان القول بلفظ الماضي مثل ان يقول ابتعت  
منك بكذي او كان بلفظ الطلب فقال يعني بكذي في احد الروايتين



والاخرى بفتح سوا لفظ العاصي او الغلب ه ولاختلف الروايات في الصحاح انه لا يبيع وادائها بما لا يتفان الناس بمثلها في العاده وكان احداهما من لا يبيع تسعد ذلك البيع قلبه الجارية ولا يكون البيع بشرط الراه من العيوب الا ان تعلمه بها ويوقفه عليها في احد الروايتين والاخرى تكون ذلك اذا لم يكن البايع عالما بالعيوب فان شرط الراه من العيب فالباع صحيح والشرط باطل ه واذ اوجد الباع عيبا فله الرد بغير قضا قاضي يتواء حده قبل الفحص او بعده وسواء رضي البايع او لم يرضه ه واذ احدث به عيبا عند المشتري وخلص به عيبا كان عند البايع كان له رده بالبيع الذي كان عند البايع وعليه رد الارش على البايع للعب القوي حدث قلده في احد الروايتين والاخرى لسقط حقه من الرد ورجع بالارش وكذا لو كان البيع ثوبا فقطعه او طعاما فاكل بعضه ثم ظهر على عيب كان به عند البايع خرج على الروايتين ه واذ اشترى حماره ووطئها ثم وجد بها عيبا فان كانت ثمتا ردها ولا شيء عليه للوطئ كما لو اشترى منها ثم ظهر على عيب وان كانت بخر افقاي روايتين احدهما بملك الرد ايضا ورد ارش الجاره والثانية لا يملك الرد ويطالب بالارش كما لو قلنا في الثوب اذا قطعته ثم ظهر على عيب ثم اشترى منها ثم وجد بها عيبا كان له الرد ه واذ اشترى شيئا ما فوله في جوفه كالخود واللون والبيهود والرقمان والبطيخ وكسره فوجد فيه قاشوا فله الرد واخذ الثمن في احد الروايتين والاخرى ليس له الرد ولا المطالبه بالارش ه واذ اطلع المشتري على العيب وطلب باخذ الارش مع امكان الرد وانما وقع الاخذ كان لمن اراد الرد ان يرد ه فان ابتاع من رجل عبد بن او ثوبين فوجد باجرها عيبا كان له رده دون الصبح في احد

الروايتين والاخرى لئس له رد اجزها فاما ان يرد بها او يمشيها وما اخر الارش فان كان المبيع نفوسا بالتفريق كزوج خف ومهر امرات بوب جربا حدها عيبا لم يرد له الا ردتها ه واما مسأله ه واهده ه فان اشترى غنما فقتله او طعاما فاكله ثم ظهر على عيب رجع بارسنه ه واذ اشترى عبيدين فمات احدهما ثم وجد بالثاني عيبا فجارده ه فاختلفا في قيمته الميت فالقول قول المشتري ه واذ اشترى شيئا وقبضه لم يباعه من غيره من رده عليه ببيع فله رده على الاول وسواء رجع اليه نقدا او بغير نقاه واذ ابتاع عبدا فاكله عيبا او خفنا صح البيع ورجع على البايع نارش العيب ما بين قيمته عبدا غير قاتله فان اشترى عبدا فدخل دمه برده او نحوها فقتل في يد المشتري رجع على البايع نارش العيب ه واذ اشترى عبدا على انه كافر فبان مسلما فاجار له وقد نكره ابو حنيفة وادان بزوجها على انها كتابيه فاذا هي مسلمة له الفسخ فغير قوله اذا ابتاع عبدا على انه كتابي فبان مسلما بملك الفسخ ه والروايتان في الجزية والقلام وكذلك المهر عيب فيهما ه واذ اشترى غلاما فوجده يبول في الفراش وقل ببلغ النسخ الذي لا يبول مثله في الفراش كان عيبا يرد به وكذلك الجارية ه واذ اشترى حيوانا وقبضه وظهر به عيب عند المشتري كان ذلك في ضمان المتاع ولم يرد له الرد ه واذ باع عبدا جارية فقبضه المشتري واعتقه ثم وجد بالجارية عيبا ردها فادفنته العبد وكون بيع ما يفسد بالفسد كالشاب والصد والحيوان والبقاع وصبر الطعام وتكون ذلك قبل قبضه ولا يكون بيع ما لا يفسد مثل قفيز من صبره ورطلين حديد من صبره ورطل ثمر من قوصره وكذلك ما كان مبيعا في الدمه وهو لا يسلم لا يجوز

٣٧



بيعه قبل قبضه وكل ما كان يبيعه قبل قبضه اذا تلف قبل القبض فهو في ضمان المشتري وما لم يجز يبيعه فهو في ضمان البايع واذا خان في ضمان البايع وهل يبطل العقد بتلفه نظرت فان كان بائرا سمي بطل العقد فاستأ على قوله اذا تلفت الثمرة بافه سمي بطل العقد وان تلفت لنفس من جهة ادمي اما من جهة البايع او اجنبي لم يبطل العقد وكان المشتري بالخيار ان شاء نقد الثمن وان لم يجرى لغيره وان شاء استسج البيوع والتعليق فيه فيما ينقل وحول في احوال الروايات والاخرى لم يكن يقبضه واذا كان الهداق متعسفا جاز لها التصرف فيه قبل قبضه فلزم البيوع متعسفا كجزء البيوع سواءه ومن باع ملك غيره بغير اذنه يبطل البيوع في احوال الروايات والاخرى لا يبطل ويكون موقفا على اجازة المالك فان اجازة جاز وان لم تجز يظل وكذا في النكاح اذا عقد الولي بغير اذنه المنطوقه وان اشترى بغيره شيئا بغير اذنه مراه فان كان فان كمال بين مال الغير فبطله روايتان احدهما بطلان الشري والنايه وقوفه على الاجازة فان اجازة جاز وان رده يبطل ولم يلزم به المشتري لان الثمن يقع على اصلنا وقد عينه بمال المشتري فلم يلزمه غيره وان كان الشري في الذمة وقف على الاجازة فان اجازة من اشترى له جاز وان لم تجز لزم المشتري ولا يبطل من اصله ومن باع كراموت اقمته للبايع الا ان بشرط المتاع وللبايع تركها حتى لو باع كراموت غير موبوءة فخره للمشتري ومن باع ثمره او لمن يبيع بشرط ان يقطع ثمره فان تركها قبل يقطعها بطل البيوع وان باعها مطلقا بشرط ان يقطع البيوع فان باع الثمره بعد بدو صلاحها بشرط ان يقطع البيوع وان ابد الصلاح في نوع من الثمار كان صلاحها في بقية ذلك النوع في قراح واحد في احد

احد الروايتين والاخرى لا يكون صلاحها للربيد صلاحه من ذلك النوع كما لا يخفى صلاحها لنوع احدا ما النخلة الواحد والشجر الواحد فبدا الصلاح في بعضها يكون صلاحا لجميعها وانه واحد لانه لا يبيع او اذ البيوع لزم من حله واحد لانه لو افرز البس بال عقد اخلت بغيرها في يوم واحد لان البس يفتى في يومها ومن كحل من قان الاحتياط فان باع حلا من قان قد ابر بعضه فهل يكون الخلل للبايع كما لو قد ابر جميعه اختلف اصحابنا وكان يقول شيئا يكون حبيبه للبايع كما لو باع حلا من قراح فلما الصلاح في بعضه ان يكون صلاحا لبقية ذلك مجموع وقال ابو بكر يكون للبايع ما ابر وما لم يبر فهو للمشتري وتكون بيع ما ظهر من المقاتي والسايط دون ما بطن وجوز بيع الباقي في قشره الاعلى وكذلك بيع الخبث في سبيلها ولا تجوز البيوع ثمره سستان ويستثنى منه امداد معلومه ولا يبيع صبره ويستثنى منها اقمته ولو باع حله واستثنى منها ارقام معلومه حان لان الجهالة يستبره في النخلة الواحد لهذا احدنا يبيع الثمر الحديث بالحق لان نقصانه لسير واجزا يبيع العرايا فيما دون حنسه او سقوه واذ باع شاة واستثنى الراس والسوا قط من الجلد والاطراف حازه ونوع الجوارح عن المشتري فيما قبل وعثر في احد الروايتين والاخرى نوصح اذا اتت على البنت فصاعداه وبيع العرايا قايض وهو بيع ثمره على النخل خذصا لثمنه من الثمر الموصوع على الارض هذا من الواهب لها او من غيره اذا دون حنسه او سق لمن به حاجة الي اكل الرطب ولا تس معا فان لم يكن به حاجة لكونه واذ قال تعذر هذه الصوره على فقير بددهن فالبيع صحيح في حبيبه فان قال بفسخ

بطل  
مطل



ذره اعمان هذه الاراد وهاهنا ان مبلغ ذرعان الدار يصح البيع وان لم يعلمان ذلك لم يصح البيع و اذا كان البايع يعلم بطل الصبر و باعها جزافا لم يكن الا بعد ان يعلم المتبايع بقدر خيلها فان لم يكن له كان للمتبايع الرد و قوله ولا يجوز بيع الرخايات بقضها بغير جزافا و قد ورد في المورونات و بالمضربه ثبت الحار للمتبايع في الرد و رد قاعا من ثمر كما اختلفها من اللبن و اذا ابتاع جارية فولدت او كرا فانثرت لم يظهر على عيب كان له الرد بالقيس و امتسك النباه فان اشترى امه حائما فولدت عنده لم يرد حدها عسافا اذ في الامم و امتسك الولد لم يرد له ذلك و كان بالجارية من رد الامم مع الولد و الامسك و اخذ الاراس و فان اشترى جارية حائما فولدت قبل العتق او بهي فتمت و ولدت في يد البايع قبل العتق لم يرد المشتري لم يرد على الولد في البيع ولا يكون له حظه من الثمن وهو للمشتري ولو وجد بالامم عتقها جميع الثمن و اذا اعل بالعب وهو على خياره مال يرضيه او يفعل مايد له على الرضا و كذلك خيار العتق كتح عبد و اقا خيار الجيرة و خيار العتق و خيار القول فانه معقود على الحمل و اختلفت الروايه في العقد اذا ملك هل يملك على روائين احدها لا يملك و الثانيه يملك ولهذا لاقتلاف قوا يد منها اذا قلنا لا يملك بتعليقه سيد فان كوه على سيد و اذا قلنا يملك فان كوه على واحد منهما و ينطأ اذا قلنا لا يملك فملكه امه لم يرد له و طيب و لا يستر من المال الذي في يده اذا ادرجه و اذا قلنا يملك ملك المشتري ما ذن ستره و منطأ اذا قلنا لا يملك يستره بالاطعام و اذا قلنا يملك كضرب الاطعام و العتق جميعا و الزيادة في الثمن بعد لزوم العقد لا يلحق بالعقد و كذلك الاجل و الخيار و اذا اشترط

اجرا في عقد العتق لم يلزم الوفايه و العقد الفاسد اذا اقل به العتق لم يخل به الملك سواء كان فساده بشرط يلحق مثل ان يشترط شرطين او كان لفساد العوض كالحمد و الخبز و لا يلزم البايع تسليمه ولا يجوز للمشتري العتق منه و ان تصرف كان باطلا و بيع الاشيا اليسير لا يقهر الى الجاب و يقول اذا كان الثمن معلوما مثل قوله اعطني بهذه القطعه باقه بثلث و قوله اعطني بهذا الدرهم حبه و قوله كيف تباع عشرة ارطال حبه و يقول بدرهم و يقول خذ درهم و نحو هذا و اذا وطى امه لثا راد بيعها فليس ان يستر بها قبل البيع و كذلك المشتري طر مه الاستبراء في احد الروايتين و الاخرى ك الاستبراء على المشتري دون البايع و اذا ابتاع امر جانيا في اول حضا او في اثنا عشر لم يعتق بذلك و لا بد من حصه مستأقنه و كى تسلم الامه البيعه الى المشتري ليستبرها في يده و اذا اشترى جاريه فحاضت في يد البايع حضا اعتدت بها من الاستبراء على قياس قوله لان حضا حرم العتق بدليل انها تثبت في ملك المشتري و روى عنه انها لا تعد بذلك و اذا اقلها قبل وضا الجارية فولي البايع ان يستبرها في احد الروايتين و الاخرى ليس عليه استبراء و اذا اشترى جاريه فادفعه حضا من غير ايات لم يظاها حتى يمضي لها عشرة اشهر تسعه للحمل و شهرين الحضا و اذا اشترى جاريه على انه بالخيار ثلثه ايام و قبضا ثم اقتاد ردّها في الثلث و جب على البايع الاستبراء و اذا اشترى جاريه من عبده تأجر فليس عليه ان يستبرها سواء كان عليه ذنب او لم يكن و اذا اشترى انثا ابنت امه او اخته او عمته فحاضت عنده لم يخر العتق لم يخر

بها





في الجميع وغذلك الحرفيه اذا باع عبده وعده غيره هـ واذا اختلف  
 المتبايعان والسلفه ثابته خالفا ونرا اذا وان اختلفا بعد هـ  
 السلفه فهل يتخالفان على روايتين احدهما يتخالفان ويرد المشتري  
 لقيمه والاخرى القول قوله المشتري ولا يتخالفان هـ واذا خالفا  
 بد ابين البايوع هـ واذا مات المتبايعان او احدهما خالف الوتره هـ  
 واذا تضاد قاني الثمن واختلفا في الاجل وشرط الخيار او شرط  
 رهن او كفيل خالفان في احد الروايتين والاخرى لا يتخالفان  
 ويكون القول قول النضره هـ واذا باع عبده بشرط ان لقيه  
 المشتري صح البيع ولزم الشرط في احاد الروايتين والاخرى الشرط  
 باطل والعقد صحيح هـ واذا باع دارا او عبدا او دابة واستثنى  
 منفعة مدة معلومه صح البيع ولزم الشرط وكذلك اذا ابتاع  
 ثوبا وشرط على البايع خياطته او لفه او شرط على البايع خذوها  
 او حطبا وشرط على البايع حمله او طعنا او شرط عليه ان يطبخه او  
 غزلا على ان يلبسه او زرعا على ان يحمله هـ واذا اشترى هدايا على  
 انه صود او دابة على انها هي وجه جاز البيع ولو ابتاع فتربا على  
 انه مصوت او حمامه على ان يطبخ من مساقفه بغيره لربح لان العقد  
 من صوته الطرب واللهو وهذا لا منفعة فيه بل زكوه ومحيط  
 من بعد لذيها للمحيو ان وانها باله وذلك محرمه وتنعيب الفحل  
 محرم وهو ان يستأجر الفحل من الابل او الضمير او الفم لينزوا على  
 الاناث هـ وبيع العصير ممن تخله حمرا باطل هـ ويكره بيع المصاحف  
 في احاد الروايتين والاخرى محرم وهو اختيار ابي بصير وبيع  
 الحاضر للبايع باطل على صفات وهو ان يكون البديوي حاضر  
 لبيع سلفه ببيع لسوق يومها وبالناس حاجه الي شرا متاعه وضيق

على الوالي ان يستمر بيطه فان ابتاع امه فاعقها قبل ان يستمر بها نكح  
 عليها عقد النكاح لربح العقد وكذلك لو ابتاع امه من ووجه هو  
 وظلها الزوج بعد البيع وقبل الدخول بها الركن للمشتري وطحا حتى  
 يستمر بيطه واذا باع سلفه مراجه على كل عشره درهم وهذا الشري  
 يسمى ذهاب ذخوه ذلك والبيع صحيح هـ واذا على المشتري ان البايع  
 قد حانه في التولية والمراجه حط في التولية مقدار الحانه وفي  
 المراجه مقدار الحانه وحصه من الرخ وليس للمشتري الخيار  
 في الفسخ مع الحط في احد الروايتين والاخرى المشتري بالخيار  
 بين الاماره مع الحط وبين الفسخ وتساوي ذلك بيع التولية والمراجه  
 واذا حل البايع انه اجب بنقصان من راق ماله كان القول قوله  
 في ذلك مع بينه ويرجع على المشتري بقدر النقصان في اجل  
 الروايتين والاخرى لا يفسل قوله هـ واذا اشترى ثوبين صفقة  
 واحده بثمن واحد لربح له ان يبيع احدهما راجحه هـ واذا ربح في  
 سلفه ثم اشترى اها طرح الرخ من الثمن الثاني وباعها مراجه على  
 الباقي وهو ان يشتري سلفه لبعثه درهم ثم يباعها خمسة عشر  
 درهم ثم يشتري اها لبعثه ثمانا او يبيعها مراجه حين شراء خمسة هـ  
 ولا يجوز بيع لبن الاذنين هـ واذا باع غنما بثمن لبيضة حتى اشترى  
 ذلك الغنم باقل منه لربح البيع الثاني وان اشترى لبيد الثمن  
 الاول او ما اكثر جاز هـ فان اشترى عبدا بالدرهم ووجه  
 ولم يقبل الثمن لتراجه من بايعه بدنا بغير اقل من قيمه الف جان  
 فان باعه من اي البايع او ابنه باقل من ذلك جان فان باعه  
 من وكيل البايع باقل من الف لم يجزه هـ واذا اشترى عبدين  
 صفقة واحده بثمن واحد فاذا اشترى بايعا فالباع صحيح في  
 البيع العبد ويطلق في الحد في احد الروايتين والاخرى البيع فاشد



في واحد الروايتين والآخرى لا يجوز ٥ و اذا كان التفضل لرجل والعلو  
 لآخر فوفقا فباع صاحب العلوية العلو جاز ٥ ولا يجوز بيع التبريق  
 بين الاخوان في البيع وكذلك كذلك كذا في رخص من و اذا فذ فابيع  
 فاسد ٥ ولا يجوز التصرف بعد البلوغ في احد الروايتين والآخرى  
 يجوز بعد البلوغ ولا يجوز نقله ٥ و اذا اشترى الامر والولد صفقه  
 لم يوجد باحد هاتين يرد هاتين جميعا كالحقير والفقير وكذا اذا  
 كان له عدوله بن فبا العدينايه او استدان دينايها جميعا  
 وقضى حقه المدين من ثمنه وحقه الولد للمولى ٥ وتجو نبيو الخيل  
 مفرد عن الخوار اذا رباها المتعاقد ان محبوسه في بيتها وقد  
 العقده وكجو نبيو دود القده ٥ و اذا اشترى بجان من رجل عدا  
 فاراد احدها ان يقد نصف الثمن ويقض نصف العدينايه و اذا  
 عاب احد المشتريين فقد الحاضر جميع الثمن لم يكن له ان يقض  
 الا نصف العبد ٥ و اذا عاب احد المشتريين فادى الحاضر جميع  
 الثمن فهل يكون مطوعا في نصب القايب امر له الرجوع بما ادى  
 يخرج على روايتين نقر عليهما فمين من عن غيره دينا وقضاء يعير  
 امره ٥ و اذا اتفق رجلان على ان يباها عبد الثمن ذكره على ان  
 ذلك بلحه لاحصيه معطى نقر بقا فذ البيع قبل ان يبطلانا ت ايضا  
 عليه فالبيع بلحه وان لم ينفق في العقد فذنا بعاه بلحه فان اتفقا  
 في الرد غير عقد على ان الثمن القدرهم و اظهرا في العقد الفين  
 فالمن ما اظهرا في العقد وكذلك النجاح ٥ و اذا باع المريض لوارثه  
 بشئ مثل جاز البيوع ٥ و اذا اشترى سلعه فلبس فقضى التسليه ثم  
 خست الفلوس لم يطل العقد وعليه قيمه الفلوس ويقدر قيمتها  
 بيو مرسدت بسا على امره هو اذا عصب شيئا مثل فاستهلك

ع ١

في البيع

في ناصريه ٥ واختلفت الروايه في بيع نلقى الرجلان على و اشترى احدها  
 البيع باطل ايضا والثانيه ان كان في البيع غير كان البايع بالخيار لان  
 النهي عن ذلك لا جدر العن والتدليس فهو كما لو دلست العيب في البيع ٥  
 والنهي في بيع الحاضر للبايع لا جدر الصيق الصيق على اهل البلده  
 وبيع الخبير صحيح وقال ابو بكر هو باطل ٥ ولا يصح البيع يوم الجمعة  
 ممن يلزمه حضور الجمعة عند جلوس الامام على المنبر ولا  
 يجوز بيع الصوف في الظهر بشرط الحد في احد الروايتين والآخرى يجوز  
 ولا يجوز بيع لبر الضرع اياما معلومه ولا يجوز بيع التبريق  
 وهو سحر من ما لا يوق كل لحمه من الحيوان ولا يجوز بيع الغلب ولا ضمان  
 على متلفه ٥ و اذا اتبع الخافض عبد امسلا فالبيع باطل سواء كان رجلا  
 او اجنبيا منه ولا يجوز بيع ارض رطبه ولا اجاره بونظا وهذا على الروايه  
 التي تقول انها تحت عنوه فاما اذا قلنا فتح صلحا فانه تجوز ذلك  
 وقد اختلفت الروايه عنه في صفه فتحها ٥ ولا يجوز بيع الزيت الخمس  
 ولا يصح غسله و هل يجوز الاستصاح به على روايتين ٥ وكبر البايع  
 على تسليم المبيع ثم كبر المشتري على دفع الثمن وفي النجاح جبر الزوج  
 على تسليم الصداق ثم كبر على تسليم لنفسه ٥ والاقاله فتح قبل القبض  
 على تسليم الصداق وحق الفير فابده هذا الاختلاف اما اذا اوقفنا  
 وبعده في حقهما وحق الفير فابده هذا الاختلاف اما اذا اوقفنا  
 هي فتح لم يربح الشفوه اذا كان البيع شقفا وحازت في البيع قبل  
 قبضه فيما شرط العتص في جواز التصرف فيه واز كان ثما من غل  
 او ثمره كان للبايع و اذا قلنا هي بيع وجبت الشفوه ولم تجز  
 قبل العتص والنما للمشتري ٥ و اذا نقابا بزيادة او نقصان  
 او ثمن غير الاول لم يصح الاقاله ولم يكن بيعا ايضا وبها الشئ  
 على ملك المشتري ٥ و اذا استقاله بعض المسلمين فيه و اقاله جاز

في البيع



و نقد المثل فقلبه فمه اخر يومه انقطاعه من ايدي الناس و اذا اشترى  
 من رجل فلو ساققت ت كان عليه فمسطح ولا يتكون عليه ثلثها  
 و اذا اقترض رجل عشرة دراهم فقبضها ثم امره المقتضون ان يصرها  
 له بالذمان لم يجز وان صرفها كانت للمستقرض ولا تكون للطلب  
 حتى يقضها منه وكذلك لو قال له صدق بها و اجمع بها عنى لسر  
 خبز و اذا اقترض صتا او عبداً محجوراً عليه فاستهلكه فقلبي  
 الهى الفان كما قلنا اذا اودعه فاستهلك الوديعه و اما العتد  
 فيعلق الفان برفقته و نحو ذلك في الحيوان تنوي الادميين  
 و كذلك تجوز قرض الشاب و لا يات بقرض الخبز و اذا اشترى ابريق  
 قيمته مائة دينار و تقاضاها بالابن بوعيا و ضالجه من العيب  
 في ذنابه اكثر من قيمه العيب او اقل لم يجز الا ما يقابل  
 الناس لثله **فصل** و السلف لا يصح الا ان يشترط  
 ستة اشيا حسنا معلوما و متوقفا معلوما و صفة معلومه و مقدار  
 معلوما و احرا معلوما و معرفة راس المال سواء كان حيا او موزونا  
 او موزوعا او معدودا فاما ذكر الميزان الذي يوفيه فيه فليس بشرط  
 و يكون ميزان العقد مطابقا لارها فان شرط ذلك لم يصح الشرط  
 في احد الروايتين و الاخرى يصح و كذا في راس مال المسلم في مجلس  
 العقد و ان تاجر ذلك حتى لفرق بطل السلف و شرط الحيا في السلف  
 بطل و بنت حيار العيب و هل بنت فيه حيار المجلس على روايتين  
 و تجوز السلف فيما كان معدوما حين العقد اذا كان موجودا حين  
 الحمل و تجوز السلف في الحيوان و في اللحم و لا تجوز السلف في البيض  
 و الحوز في احد الروايتين و الاخرى تجوز عدا اذا ذكر منه نوعا

المعروف

معلوما

و



وان لم يكن مقرر الربح غير بقضه ويمرهن المشاع من شريكه  
 وبين اجنبي سواء كان مما لا يحمل القسمة كالقيد والثوب والسيف  
 او كان مما يحمل كالمخيل والموزون والدرود والارضين فاذا رهن  
 رجل من بعين رهنا بدين لهما عليه حتى ذكروا وكان حسيه رهنا عند  
 الاخر حتى يقضه دينه ولا يجوز الزيادة في الرهن ولا يجوز الزيادة  
 في الدين فاذا رهن عبدا تراخيه حتى العتق فان كان موسرا كان  
 عليه قيمة العبد يكون رهنا بانه وان كان المولى فقيرا لم  
 يلزم العبد ان يسقى في قيمته ولا يجوز للراهن ان يوجر الرهن ولا  
 يتفق به الا باذن المرتهن فان اعاده بطل عقد الرهن وله مطالبة  
 بان يعيده اليه واذ اهلك الرهن في يد المرتهن لم يبطل دينه  
 وجود وضع الرهن على يد عدل تراخيه فاذا رهن المالك العين  
 المضمونه من القاصب صح الرهن وزال ضمان القصب واذا  
 رهن شيئا على حق فلف احداهما كان الباقي رهنا بجميع الحقوق  
 واذا وطى المرتهن الجارية المصوم لم رهونه وليردع شبهه وجب  
 الحد وان وطى المرتهن الجارية المرهونه باذن الراهن وادعا  
 الجهالة سقط الحد ولا يجهل فان وطى المرتهن عن اذن الراهن  
 وادعا الجهالة فجلت منه وولدت فالولد حر ولا يج عليه قيمته  
 واذا اذن المرتهن في بيع الرهن قبل حلول ديمته فباع الراهن جعل

بها شرط عليه وقلنا له خذ هذا وردى درهما  
 ففعل لرجل ولا يجوز الشركة والتولية في السلم قبل  
 قبضه واذا امر المسلم اليه وبالفعل ان يشتري له طعاما  
 ويقضه له ويجوز ان يكتبه لنفسه ففعل جاز فان اشترى  
 طعاما يقضه فوقع اليه عراره وقال له طعمه في فيها ففعل ما يقضه  
 وخرج من ضمان الباطن واستهناج القمى والطنت والحف  
 ذلك حال معلوم لا يبيع واذا اسلم الى رجل عشرة دراهم فقبضها  
 المسلم لم يوجدها عليها بوقا بعد الافتراق فزدها التقف القف وان  
 وجد في بعضها بوقا فزدها التقف في المردود في احد الروايتين والاخرى  
 لا يندقق وله ان يتبدل في موطن واذا اشترى طعاما مكاييله وبعها  
 بغير كيل لم يكن له ان يبيعه حتى يخاله لنفسه وكذلك المونون  
 والمعدود والنردوح واذا اسلم في شيئين ثيبا واحدا لم يبيع  
 السلم حتى يبين شي كل جنس ولا يجوز التسعير ٥٥٥٥

### كتاب الرهن

قال الله تعالى وان كنت على سفر ولم تجدوا كتابا فوهو  
 مقبوضه والرهن جائز في التسعير والخضر ولا يبيع الرهن على الخمر  
 قبل وخوبه ولا يبيع الا ان يكون مقبوضا سواء كان مبركا كالنور  
 والعقد والدار او غير مبرك كالقطن من صبره والدينار من جملة  
 دنانير في احد الروايتين والاخرى ان كان ممترا صح ولو من غير قبض



رهنًا بغيره ٥ وإذا اذن المرتهن للمرهون في بيع الرهن على ان يجعل  
 منه رهنًا جاز وكان منه رهنًا فان اذن المرتهن في بيع الرهن على ان  
 يجعل له الدين من ثمنه جاز البيوع ٥ واذا رهن العبد المرتهن او الخالي  
 جاز الرهن ٥ واذا اقر الراهن ان العبد المرتهن كان حيا فقل رهنه  
 وصدقه ولي الخبايه او اقرانه كان عضه من فلان او باعه من  
 فلان وصدقه المقر له وكذبه المرتهن لم يفسد اقرانه ٥ ويصح  
 رهن الذب وكذا اذا اعلق بصفه مثل دخول الارض وكجو  
 ذلك ٥ ويصح رهن ما يسرع اليه الفساد مثل البطيخ والفتا  
 والقولدين بوجوه فان خاف فساده باعه الحاكم وحفظه  
 لثمنه واذا رهن غصيرًا فصاح حذرًا ال ملك الرهن وتطل  
 وثقه المرتهن فاذا صار فلا عاد ملك الرهن وعادت وثقه  
 المرتهن ٥ واذا اختلف الراهن والمرتهن فقال رهنك غصيرًا  
 فصار حيا في يدي فلا خيار لك في فسخ البيوع وقال المرتهن رهنك  
 او قال اقبضته حيا فلي الخيار في فسخ البيوع والقول قول الراهن  
 واذا شرط في الرهن ان يبيعه المرتهن عند محل الحق جاز الشرط  
 والمرتهن يبيعه ٥ واذا شرط في عقد الرهن ان يبيعه العدل وغيره  
 ملك الراهن عدله ٥ واذا باع العدل الرهن فهلك في يده من ضمان  
 الراهن ٥ واذا باع العدل الرهن وفسد الثمن فهلك في يده ثم استوفى  
 المبيع رجع المشتري بالثمن على الراهن ٥ فان باع العدل فارقا سلب  
 الثمن الى المرتهن فالقول قوله موثقه ٥ واذا استقر عند المرتهن  
 فوفه فهلك عند المرتهن او جاني يده فذفع بالخبايه ضمن المستقر

عقده

مطالب

للمعبر ضمان العاربه ٥ واذا اذن العبد المرهون خبايه خطا فالسيد بالخيار  
 بين ان يبيعه في الخبايه وبين ان يدفعه بالخبايه ويملكه ولي المصنوع  
 عليه ٥ واذا وصفا الرهن على يدي رجلين فلا بد من ان يكون  
 في ايديهما لعلانه في حجره بينهما سواء كان مما يقسم او مما لا يقسم  
 واذا قال الراهن ان جيتك بالمال الي وقت كذاي والالفه رهنك  
 بطل الشرط وصح الرهن وكذا اذا شرط شرطا فاسدا صح  
 الرهن وبطل الشرط ٥ واذا شرط في البيوع رهنًا فليسد الفاسد  
 البيوع وهذا على الرواية التي تقول ان الشرط الفاسد ليسد  
 البيوع فان شرط المشتري رهنًا او حيا او ليريقن الرهن  
 والعين ليريقن الرهن والعين ٥ ولا يجوز اخذ الرهن بمراس مال  
 السلي في احد الروايتين والاخرى يجوز ذلك ٥ ولا يجوز اخذ الرهن  
 بمال الكتابه ٥ واذا زوج الراهن الامه المرهونه بغير رضا  
 المرتهن جاز والمرتهن ان يبيع الزوج من وطيط والسهر بغير  
 رهنًا مع عتقها او ليريقن وطيط وعما الرهن يدخل في الرهن  
 مثل الولد واللبن والصفوف والتمن والغائب ٥ واذا  
 اختلف المتراهنان في قدر الحق فالقول قول المرتهن  
 على كل وجه يسانه ان يقول المرتهن ارهنني عندك



هذا الجميع الرهن الذي يملكه ويقول الرهن بل رهنه نصفه | و  
 كحلون في قدر الرهن ويقول المرتهن رهنني عبد ربه هذين بالدين  
 ويقول الرهن رهنك احدهما فالقول قول الرهن هـ و اذا كان الرهن  
 محلوبا او موكوبا فاقول عليه المرتهن والراهن غيب منه لغوا امر  
 الحاضر ليرى من مطوعا وكات الرهنه ديناً على الرهن وله استعادها  
 من ظهره ودره هـ و اذا اجاب العبد الرهن على المرتهن ثبتت الجارية في  
 رقبته العبد سواء كان فيه فضل او لم يكن فان شاء ارطل الرهن ودفعه  
 بالجارية الي المرتهن وان شئ ادفع الي المرتهن ارش الجارية وهو رهن  
 على حاله هـ و اذا رهن عبداً فاجاباه على احبى فقراه المرتهن والراهن  
 غيب ليرى من مطوعا هـ والعبد الموهون اذا قتل عبداً فاختار  
 الراهن المقاصد و ابا المرتهن ليرى للراهن المقاصد فان اقتصر  
 اخذت القيمة من الراهن وكذا لو قتل سيده واخار الورث  
 المقاصد و ابا المرتهن هـ والخير اذا احلته ليركس هـ هـ

مالة الاعد اناس رثته هـ وكبحر على المليون اذا سأل الفوما  
 ذك خوقا على اموالهم هـ ومن كان عليه ديناً وامنع من قضاء  
 باع الحاكم ماله اذا استمع هـ ومن يبعه واقفي دينه هـ واذ بلغ الفلاس  
 مطلقا ماله غير رشيدي دينه سلمى اليه ماله هـ والاشات على علي  
 البلوغ في حق المسلمين والفقار وجد البلوغ بالستين الفلاس والحايه  
 خمس عشر سنة هـ ولا يهل المجر عن الصغره وان بلغت حتى توم  
 ويند خلعها زوجا وتلد ولد او تحول عليها حولا وتكون ضابطه  
 لما لها هـ ولا يحل للمراه المصرت في اعتر من ثلث مالها بغير معاوضه  
 الا باذن زوجها في احد المهر والثنين والاخرى يجوز لها التصرف في مالها  
 بعدد دفعه الربح لغير اذنه هـ و اذا اقر المحجور عليه لسفه لصال لعلق  
 بدمته يتبعه بعد وفاء المجر ولا يبرمه من المال الذي في ملكه في حال  
 مجره هـ واذ بلغ الصبي رشداً فانه يزول المجر عنه بغير حاجره هـ هـ

مطلت سن البلوغ

مطلت سن البلوغ

### منها المهر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قلت الرجل  
 فوجد عزمه متاعه بعنه عند المفلين فهو احق به هـ واذ قلت  
 المصتري بالتمن ووجد البايع المبيع في يد المشتري بعينه ولم يصر  
 من ثمنه شيئا فهو احق به من ساير القدمات ثلث شرابط احدها  
 ان يكون المفلين حيا فان مات مفلتا وعليه ديون كان البايع لسوه

### منها المجره

قال الله تعالى وابتلوا التامى حتى اذا بلغوا الذخاح فان التامى  
 منهم رشداً فادفعوا اليهم اموالهم هـ وكبح المجر على المجر  
 العاقل البالغ لاجل تديبه ماله هـ واذ بلغ مبدرا ماله لم يسلم اليه

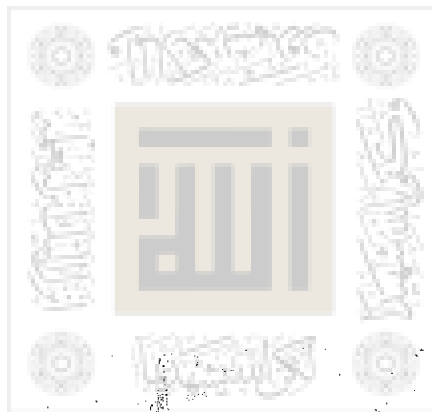




بها ولا منقأ من الثياب حازه وإذا راع أحد الشريكين  
العقد علي أن له نصفه كان للمشرك نصف العقد بنصف الثمن وهو  
نصفه خاصة دون نصف الشريك ٥ ولا يجوز الشرك في الوضوء  
مثاله مثل كالمجمل والموروث ومما لا مثل له كالثياب والعقد  
والبهايم ٥ وإذا ولي الشريكان عقد المداينة فاحذر أحدهما نصيبه  
من الدين حازه ولا نصيب المضاربة إلا بالدرهم والدينار ولا نصيب بالثياب  
ولا بالعروض ولا بالفلوس وإن كانت نافقة ولا بالورق المقشوش  
علي ظاهر كلام أحمد لا تكون مضاربة إلا بذهب أو فضة والمضاربة  
إن يكون المال لأحدهما أو الآخر يعرفه ويستحق رب المال الربح  
بماله ويستحقه المضارب بعمله ويجوز أن يتساويا في الربح ويجوز أن  
تتقاسما والوصيفه علي رب المال وليت علي المضارب منه شيء  
وتصح المضاربة مع تخليه رب المال بين المال وبين المضارب  
وتصح مع نوب أيديهما عليه وللمضارب أن يتقاسم بالمال ولا يكون  
مضمونا عليه إن أصيب به وليت للمضارب أن يدفع المال مضاربه إلى غيره  
ونفقة المضارب في ماله مقيما كان أو مستافرا إلا أن يشترط النفقة  
فيهم الشرط ٥ وللومي أن يدفع مال اليتيم مضاربه وله أن يعمل هو  
فيه مضاربه ولا يأخذ حصته من الربح ٥ وإذا باع المضارب متاعا للمضاربة  
نسيه لم يمتنع أن يتقاضا حبره علي القاضي سواء كان في المال ربح  
أو لم يكن ٥ وإذا دفع اليه عروضا وقال له تعه وأعمل به مضاربه  
كان خيارا علي المال إذا قبض الثمن كان مضاربه وتصح أن تقع

شيئا تسوي الدرهم والدينار ٥ والشركة إن شاء شرعه الوجوه  
وهو أن لا يكون لها مال ويشتركان علي أن يشتربا فيهما ولق  
التجار بهما فإذا اباعا فضنا الثمن وقسم الربح علي ما شرطوا من  
مساواة أو تفضل وهذه الشركة مبني علي الكفالة والوكالة  
وكل واحد منهما وكيل لصاحبه فيما يشتر به وكفيل عنه فيما  
هو من تجارتهما والشركة الثالثة شركة الأبدان وهو الاشتراك  
في الأعمال كالحياطين والفقارين (اشبه ذلك وهي شركة محمي)  
مبني علي الفهم لأن كل واحد منهما إذا عمل عملا أطول الأجر  
به والفقير مما يستحق به الربح فلذلك سميت هذه الشركة ولا فرق  
بين أن تتفوق صناعتهم أو تخلف وتصح الشركة في الإصطحاب  
والاختصاص فاما شركة المفاوضة فلا تصح لأنها تنفق علي وجه  
لا يتفق عقد الشركة وهو أن يدخل أحدهما مع صاحبه في ضمان  
العصب أو كفاله أو النقاط أو كجزأه وإذا اشتركا شركة  
فاسده مثلا أن يشترط لأحدهما دراهم مائة منفرديها أو بشرط  
أن يصر فاما فالربح علي ما اطلما عليه ولا يطر المسمي وكذلك  
المضاربة الفاسده كالمضاربة علي العروض فان شرط أن الوصيف  
يلتزمها اتلا تمام التساوي في المال بطل الشرط وصحت الشركة  
وكانت الوصيفه علي قدر المال ٥ وإذا اشتركا في المال حازه  
لكل واحد منهما البيع والشراء بغير إذن الآخر ٥ وإذا قال  
ما اشتريت هريسي فهو يني وينك ولربذا وقتا ولا المال الذي يشتره





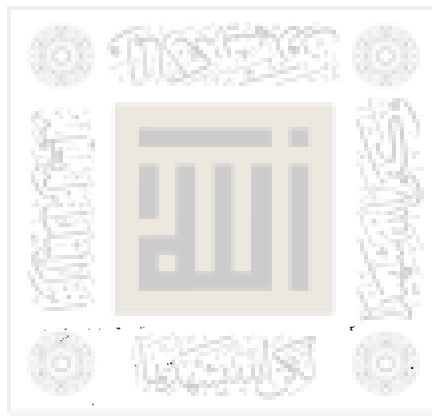
٤٨

المضاربة موفقه في احد الروايتين والاخرى اذا وقت فسدت  
واذا شرط على المضارب ان لا يشتري الا من فلان او لا يشتري الا  
تسلفه يعني او لا يبيع ولا يشتري الا بعد اذ كان على ما شرط ولا يجوز  
ان يتجاوزه فان نقده ضمنه واذا شرط ضمان المال على المضارب بطل  
الشرط ولم يطل العقد واذا اشترى المضارب ابا رب المال او ابيه  
او من يفتوق عليه بغير اذنه صح الشراء وكذا ان اشترى من وجه  
او كاتب رب المال امره فاشترى زوجا وكذا المادون له في  
التجارة اذا اشترى ابا رب الملا ومن يفتوق عليه ثم تنظر فان كان  
المضارب عالما بانه اياه او ابنه غير القبيح لم يفسد المال لزول  
الضرر عنه وان كان جاهلا بذلك لم يفسد المال مع وجوده كما  
الي صفت المشركون فاحبار مسلمي الايمان عليه فان اشترى  
المضارب ابا نفسه وفي المال فضل لم يفتوق نصيبه في احد الروايتين  
الاخرى يفتوق واملا اذا ظهر في المال ربح هل المضارب يقبل  
القسمة وحسب فيه الزكوة على روايتين هـ واذا اقتضى عقد  
المضاربة والمال دين على الناس اجبر العامل على اقتضائه وسلمه  
الي رب المال سواء كان في المال ربح او لم يربح ولا يجبر رب المال على قبول  
الحوالة وهو اذا قال خذ هذا المال مضاربة علي ان يكون جميع الربح  
او يكون جميعه لي فان هذا عقد فاسد اذا ربح او اخذ اجبر  
المثل وان تلف المال كان من ضمان صاحبه هـ ويجوز في المضاربة  
المطلقة ان يتفاضل بالمال ما لم ينهه عنه علي قياس قوله في المودعة  
ان يتفاضل بالودعة وليس للعامل ان يبيع ولا يودع ولا تضارب مع اخيه

اذن رب المال فان فعل كان ضامنا هـ ولا يجوز ان يشتري رب  
المال من مال المضاربة شيئا في احد الروايتين والاخرى يجوز وهن  
اذا اتبع السيد من عبد المادون ولا تختلف الرواية انه يجوز لاحد  
الشريكين ان يتعاضد من شريكي هـ واذا اختلف رب المال والمضارب في  
مقدار الربح لم يتخالفوا روايه واحده وهو يكون القول قول المضارب  
او قول رب المال علي روايتين هـ واذا اختلف العامل في المضاربة  
الفاسده وعمل استحق اجره المثل على رب المال سواء حصل في المال ربح  
او لم يحصل وفسادها تحصل بخلاف العوض او مضاربه علي الفروض  
او مضاربه لرب سيوف الربح فان كانت المضاربة صحيحة لكن بعد  
المضارب فيما امر به مثل ان يهاه ان يعامل فلان تجزا لعينه  
او يهاه ان يجر في نوع من المتاع لعينه فياخذ وعامل فلان انا المتاع ذلك  
المتاع في ذمته لرب المال وقد مال المضاربة ثم ظهر في المال  
ربح واحار ربح المال الشري لرب المضارب سمي من الربح وهو  
يكون له اجره المثل على روايتين هـ واذا تضارب رجل لرجل ان يضارب  
لاخذا كان فيه صدر علي الاول فان ضارب الثاني وحصل في  
المال ربح رده في شركة الاول هـ هـ هـ هـ هـ هـ هـ

في احواله بالوكالة

قال الله تعالى فاعثوا احدكم بدو نعم هذه الى الموت فلنظر  
ايها ان كاطعانا قلبنا نرى برزق منه هـ ونهي الوكالة في سائر  
العقود وفي المطالبة لسائر الحقوق ونهي الوكالة باستيفاء  
العقود في اثبات العضاة وتقبل وكال الحاضر في الخصومة بغير



الموكل ٥ واذا وكله ببيع عبد الفاعم نصفه وليربوه ما بقي لمركز  
 بيع ذرية بصر عليه في احد الروايتين واذا باع نصف العبد المشترك  
 فانه يكون مبيعاً في احد النصفين وهو نصيبه خاصة دون نصيب  
 شريكه ٥ واذا ابرأ الموكل المشتري من التمس لمركز ونقل  
 الملك الى الموكل دون الموكل ٥ واذا وكل المستر ذماً لغيره  
 حراً او حراً لم يبرأه التوكل ولا الشري بنا على الاصل الذي لله  
 وان الملك ينتقل الى الموكل والمستر لا يصح ان يملك الحر سوا  
 قلنا انهما مال لهم او قلنا ليست مال واذا وكله في شري شاه  
 يدنيا فاشترى شاهين بدنياً لتساوي كل واحد دينار  
 والشاهين للموكل ولا يجوز للموكل ان يتابع من نفسه لنفسه في  
 احد الروايتين والاخرى يجوز باحد شرطين اما ان يبيد في قيمته  
 او يوكل غيره في بيعها منه ليجوز الاتحاب من غيره ولا تجتمع  
 الاتحاب والقول من شخصه واذا امر ان يبيع بغير فاسد اذاع  
 بيعاً صحيحاً لم يبرأه على قوله ان البيع الفاسد لا ينتقل الملك ٥  
 واذا قال لفلان العايب على الف درهم وهذا وكيله لم  
 يبرأه على دفعه اليه وكذلك في العين ٥ واذا ادعى انه وكيل  
 صاحب المال وانخر الذي في يده المال كان القول قوله ولا غير  
 عليه ولا يسمع الفاضي البتة على الوكالة من غير حضور الخصم ٥  
 والوكيل في الخصومة لا يكون وكلاً في العترة ٥ ٥ ٥

منه ما هو

رما خصه وتنفق حقوق العقد بالوكيل كما يطالب بالتمس للوكيل  
 بالشري وتسلم المبيع للوكيل بالبيع والرد بالعيب وضمان العهد اذا  
 استحق المبيع كالوكيل بالزواج تتعلق بالموكل وهو الزوج دون  
 الوكيل ولا يطالب وكيل الزوج بالهداق وكلا وكيل الزوج يستلم  
 الى الزوج ٥ واذا وكله ببيع عبد ادنوب فباعه باقل من  
 ثمن المثل ضمن النقصان وان باعه بغيره لم يرض البيع وان باعه  
 بنفسه لم يرض في احد الروايتين والاخرى يجوز بغيرها في بيع المزارع  
 نفسه ٥ واذا وكله بالشري لم يرض ان يستقره الا بتمن مثله فان  
 اشتراه بما لا يقان الناس فيه لم يرض الموكل وليربوه الموكل ٥  
 ولا يجوز اقرار الوكيل على موكله كاعند القاضي ولا عند غيره ٥ واذا  
 وكل وكيلين لشيء لم يرض ان يتفرقا احدهما يذك كالموكل في الشري  
 والبيع والخصومة وعند ذلك ٥ ويجوز تعليق الوكالة بالشرط  
 مثل ان يقول اذا جاء امر الشهر فبيع عبدي واذا قدم الحاج فافق  
 ديوي ٥ واذا حضر عند الحاضر وادعاه انه وكيل فلان في استيفاء  
 دين او في ايفاء اقام بذلك شاهداً او امران او شاهد وحلف  
 معه بليت وكالته وكذلك دعوي الوصية ونهذه الموكل وان  
 لم يعلم بالعدول وبالموت في احد الروايتين والاخرى لا ينفذ الا بعد  
 العلم بالعدول والموت ٥ وملك الموكل عزل نفسه من الوكالة  
 في غيره من الموكل ووكالة الصبي الذي لعقل جابح ٥ واذا وكله  
 في شري عبداً فاشترى عبداً اعني او موقوف اليد لم يرض الموكل دون



وإذا اذن لعبد في خار خاصة لم يجز له ان يتجر في غيرها ٥ وإذا اراد بيع  
 بيعه واستري فلم يسهه عن ذلك لم يجز اذنا له في التجار ٥ وإذا اذن  
 لعبد في التجار فباع واشترى لوفه دين تعلق بذمة السيد وإذا  
 كان غير مادون له ففقه روايتان احدهما يتعلق برفقه العبد والثانية  
 يتعلق بذمة العبد يبيع به بعد العتق ٥ ودعوة العبد للتاجر جائز وذلك  
 هديته للطعام وعذرك غائبته دابته ولا يجوز كسوته الثوب  
 وهبته الدراهم ٥ وإذا ابق العبد المادون له في التجار لم يصير محجورا  
 عليه ٥ وإذا اذن لأمته في التجار فلم يخط دين لم يولدت ولذا  
 تعلق الدين بذمة السيد وهو محرم ان شاقضاه من عنده وان شاقضاه  
 قضاء من غنم لكنه ان قضاه من غنم وجب تسليم الولد مع  
 وكذا لو لم يرض مادونه فاستدان من فلان ان الدين يتعلق  
 برفقته فولدت بيع الولد مع ٥ وإذا اجر المولى على عبده وفي دين  
 الف درهم ثم اذن له فاقب العبد ان الالف كانت وديعه له ان  
 او غصبها من فلان في حال الأذن فانه يتصرف في الالف ٥  
 ونحو ذلك ان ياذن لابنه الصغير في التجار اذا كان يعقل  
 الشري والبيع وكذا الوصي ويجوز ان يذم العبد المادون  
 له ويصير مادونا له في قدر ما اذن له وكذا اذا اذن للصغير في قول  
 الخاج ٥

**كتاب الحوالة والكفالة**

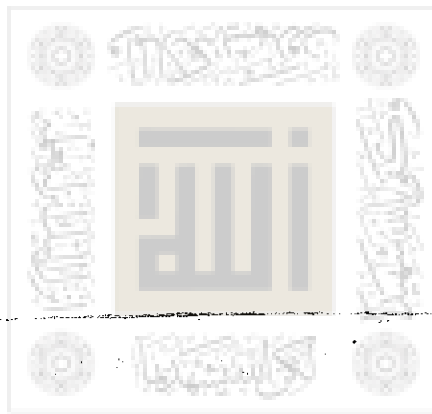
قال الله تعالى قالوا انفقوا ما لم نملك ولمن جابه حمل يعبر

وانا به رعم ٥ وقال النبي صلى الله عليه وسلم مثل العبي طر ومن  
 احب علي مني فليجده ٥ وإذا كان علي بعلم مال فاحاله به علي طر  
 وجب عليه قول الحوالة وإذا قبل ذلك لم يجز له ان يرجع علي  
 المحمل سواء ائتمر المال على المحال عليه بان يجر الحوالة ويخلف علي  
 ذلك او عوت المحال عليه مقلتا لآمال له او لم يتو المال عليه ٥  
 ورضا المحال عليه غير مقتر ٥ وتم الحفاله بالديون وبالاعان  
 المضمونه مثل العتق المعصومة والعارية ونحو ذلك ولا يتم الحفاله  
 بالقصاص ولا يبي من الأمانات مثل الوديعة والمال الذي في يد  
 المضارب والوكيل ولا يتم الحفاله بمال الخطأ الكتابه في احد  
 الروايتين والاخرى نعم ٥ ويصح ضمان المال الذي علي الميت بعد  
 موته سواء خلف وفا او لم يخلف ويصح ضمان المال المجهول وما  
 لم يح ٥ وإذا ضمن عن عين بغير اذنه حقا واجبا عليه وقضاه  
 كان له الرجوع بذكر علي المضمون عنه في احد الروايتين والاخرى  
 لا يرجع عليه ٥ ويصح الضمان بغير قول الطالب قياسا على الحوالة  
 وانه لا يعتبر فيها رضا الطالب والحق لا يتحول عن ذمته من عليه الحق  
 بالضمان سواء كان المضمون عنه حيا او ميتا ولما جاز الحق مطالبه  
 من سائمها الفاضل والمضمون عنه ٥ ويصح الحفاله بالذهب  
 وبطال الكفيل باحضاره اذا اريد منه فان امتنع من ذلك يعيبه  
 المكفول به اوله به وهو ضامن للدين الذي عليه وان تقدر حفور  
 لموت المكفول لم يأنه ما عليه ٥ وإذا كفيل بيد رجل محبوس

٥

طر

طر



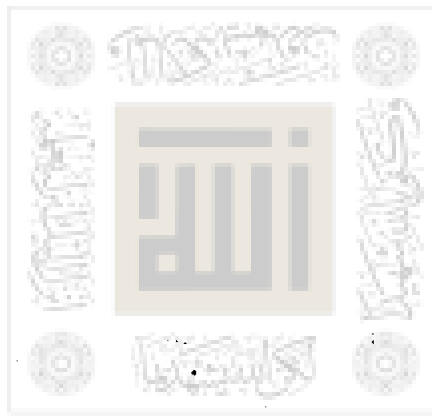
٥١

او غاب صحت الخفاه ٥ ولا نصح الخفاه بيد من عليا  
 حد سوا كان الحد لله تعالى كالزنا وشرب الخمر والسرقة  
 او كان لادمي هذه كذا القذف والقصاصه واذا حفل بنفس  
 رجل ثم سلكه الي المصنوع له في مصرفه سلطان وفيه شهود  
 صاحب الحق غير المصنوع الذي كفل فيه جاز وبيري الخفاه ٥ واذا  
 كفل بيد رجل علي انه ان جاءه والافه وكفيل بيد رجل اخر  
 له عليه دين فالخفاه باطله وبها عدل لو كفل بنفس رجل  
 علي انه ان لم يوافق به فالمال الذي له علي رجل اخر معروف  
 وهو كفيل بهما وان علمت لذي علي ذمتي حتى من قرض او غيب  
 وكفل له عنه ذمتي جاز فان اسلم المقترض بيري الخفاه ٥ والمصنوع له  
 لان الخفاه ينفذ عن ذمته المستعوضه فلن اسلم المستعوضه  
 وجهن احد هما مثل ذك والثاني كايبر او عليه قيمه الخفاه ٥ واذا  
 قال الطالب للخفيل قد بدت من اموال الذي كفلت به عن فلان  
 فهو اقرار منه بقبض المال ٥ واذا مات المطلوب فابسراه  
 الطالب من اموال او وهدبه فابا الورثه ان يقبلوا ذلك فالبراءه  
 صحيه ٥ ولا يدخل الخمار في الخفاه والفيضان ٥٥٥٥

**في اموال الصالح**

قال الله تعالى والصالح خير ٥ وجود الصالح علي الاقدار وعلي الاضرار  
 وعلي السخوت الذي لا اقداره ولا اضرار ولا وجود الصالح علي العمهول علي

ثم هو لا ولا يجوز علي مجهول سوا كان الصالح عنه معلوما او  
 مجهولا ٥ واذا كان الصالح علي الارواح فاستحق ما صلح عليه رجوع من  
 دعواه فاذا استحق نصفه رجوع في نصف دعواه ٥ واذا صلح من دين  
 حال مبلغ الف درهم علي حتمه به حاله جاز لانه اخذ العرفه  
 واستقطق لبعده فان كان الذين موجبا لبيع الصالح علي المصنوع ويبيع  
 كانه باع الف الف حتمه به فلا يجوز ٥ وصلح الاب والوصي علي مال النبي  
 لا يبيع سوا كان به يتيه اوله يرضي وان كان الصالح في مال يدعاه علي  
 النبي يبيعه صح فان كان بغير يتيه لم يبيعه ٥ واذا استهلك لعنه  
 عبدا او ثوبا قيمته ثمانه درهم فصالحه علي ثمانه وعشرون لرحم  
 فان اتلف عبدا قيمته ثمانه درهم فصالحه علي ثمانه درهم حال  
 لم يبيعه الصالح يتا علي المسئله التي قبلها وان الذي ثبت في ذمته  
 الصبي ٥ فان صلح عن ذمته الصبي هذا العهد فاذا هو قرض فعليه  
 قيمته لو كان عبدا ولا يجوز ان يخرج من ماله الي الطريق الا عطي  
 جناح او ميرا او طله او يبي فيه دكانا يتقاع به سوا كان في ذلك  
 يبرر بالمخار او لير يرضي ٥ وللخيار ان يقود حسيته في حدار جاره  
 اذا كان الحسيه حقيقا لا يهدر الجار ولا يصفه وان لا  
 يرضي التقيير ٥ الا الوضه علي حارط جاره وهو ان يكون  
 الموضه له ارضه حيطان حارطه وثلثه حاره فانما ان كان له  
 حارطان فليس له ذلك وان لير يرضي جاره او امتنع الجار عن ذلك



اعقني ومدني المفضله ولربيعي للعالم نسيب معروف  
 يولد له بنت النسيب منه وتصدق المراه في الأب والزوج والمولى  
 وفي الولد في احد الرذائلين وأما في لا تصدق في الولد اذا كان له  
 زوج وتصدق اذا ربيح لما رويها فاذا اقدار بالأخ والأخت  
 والعرق والحال نظرت فان كان في حيوه الأب لربيعي ولورثته السب ٥٢  
 وان كان بعد موته وكان من جميع الورثه مع سوا كان المقت  
 واحدا واكثر وان كان من بعضهم لربيعي ولا يفت النسيب ولزيمه  
 ان يقاسمه عاقبه يده فيدفع اليه بنت ما في يد ان كان الورثه انسان وان  
 كان ثلثه دفع اليه ربع ما في يد ٥ واذا اق احد الورثه بلين  
 على الميت وانجز الباقيون لزمه من الرثه بقدر حصته ٥ واذا اقد  
 بالف نزلت كان عليه الف واحده ويكون الثاني هو الأول ٥  
 واذا قال له علي الف درهم ان شاء الله لزمه الف ولربيعي الاستغناء ٥  
 واذا قال له في مالي الف درهم او في عيدي هذا الضفه او قال له  
 عيدي هذا او داري هذه كان اقرارا صحيحا ٥ واذا قال له الف  
 درهم وقصص في رجل قوله في الرجل ولا يضمنه شي ٥ واقرار الصبي  
 المادون له لا يرضى واذا قال فلان علي مال عظيم او كبير  
 رجعتي لفتنني اليه فان ضمن ياقع عليه أسر المال قبل منه  
 ذكر شيئا ٥ واذا قال له علي الف الف درهم فالحميمه درهم

الزيمه الحاجه ٥ واذا كان بين رجلين جد افسهظا فطالب احداهما بالبنا  
 وامتنع الآخر اجبر الممتنع على البناء واذا كان بينه ماد ولاب  
 واذا كان سطح جازه اعلا من سطحه وليتصرف عليه لزم الاعلى  
 ستمه نحو عن النظر الي جازه ٥ ومنع الانسان من التصرف في ملكه  
 على وجه لضره كأنه مثل ان بني حماما الي جب داره فيتاد الحياه  
 او تنور يتاد باسند امه دخان او كان قضاة يتاد اجتمع رقه وكودال

باب في اقرار

قال الله تعالى فان كان الذي عليه الحق سفيها او ضعيفا او لا  
 يستطيع ان عمل هو فليمل وليه بالعدل ولا يهتج الاقرار من المريض  
 يدين لاحد من ورثته اذا مات في مرضه الا ان يحضر ثلثه الورثه  
 بالله واذا كان عليه دين في صحته واقربدين في مرضه ومات  
 ساد اعزما المرض لعنا بما العقه وان لم يرض في شك  
 وقابله ٥ وان اقر المحبوع عليه لفتن او سفه يدين وعاد  
 يكون قبل المحبوع لثبت المحاصه ٥ واذا قضى المريض لغيره  
 الصقه دون لفتنهم صح القضاة عليه ٥ واذا اقر بالالف  
 الي اجز وكذبه المقتله وهو حال فالقول قول المقتل مع يمينه  
 ويدفع الدين احياه ٥ واذا اقر الرجل فقال هذا الف امراي او  
 هذا الرجل اي اقره المراه زوجتي او هذا الرجل موكلي الذي

اعقني



الاصحاح

٥٢

وكذلك الصفة بغيره ودينار ذكره شيخنا وعلي قياسته لو  
قال الف وتوب الف وعبد يخون الجميع من جنس المفسره  
واذا افرسقوا استنسا من عيش خفته لم يبع الا استنسا واختلف  
اصحابنا اذا استنسا عينا من ورق او ورقا من عيش فقال الحرفي  
يبيع وقال ابو بكر لا يبيع ولا يبيع استنسا الاكثر واختلف  
اصحابنا في استنسا النصف فقال ابو بكر لا يبيع وظاهر كلام  
الحرفي انه يبيع واذا قال لقان عند ي توب في منديل او تبر  
في حجاب كانت اقرارا بالتوب دون المنديل والتبر دون الحجاب  
واذا قال لقان علي كذب درهم الزمه درهم واحد وان قال  
كذب وكذب درهمها اختلف اصحابنا فقال شيخنا ابو عبد الله  
يلزمه درهم واحد وقال ابو الحسن النعماني يلزمه درهمان وقال  
ابو الحسن ومن اصحابنا من قال يلزمه درهم فائتوه واذا اقر  
المريض بدين له جدين احدى اوارب والاخر اجني مع الاقرار في حقه  
الا جني ويطر في حقه الوارب سواء اقر الاجني بالشركة للوارب  
او لم يقر بطل علي تصريفه في البيع مع انها الجاهله واذا  
اقر المريض لامرأة بدين لم يطلها قبل بدخلها ثم تزوجها  
فبانت في ذلك المرحط بطل اقراره وعقود المريق مع  
وارثه تعوض المثل جائن ولا يطل اقرار العمد المادون له والمجور  
عليه يطل العمد ويتبع به بعد الفتوى واذا اقر العمد المادون له

حقوقه لا يعلق بامر التجار كما افترضوا من الجنايه وقل  
الحط والعص فحج حط المجر وعليه ووجه روايات اخرها  
تعلق بدمه يتبع به بعد الفتوى والنايه تعلق بدمه ولا يعلق  
بدمه السيد رواه واحده واذا اقر المولي عليه فاقدر بدين بعد  
المجر لم تصدق واذا قال له علي درهم فدرهم او قال درهم درهم  
لزمه درهمان واذا قال له علي درهم فدرهم او درهم فدرهم  
درهم لزمه درهمان واذا اقر بدين في موطن و بدين في موطن  
اخر لزمه درهم واحد واذا قال لقان علي الف من ثمن  
بيع واخر لزمه فاقدر البايع قيمه فاقول قول المفسر  
فاس قوله اذا قال له علي وفضيه قبل منه واذا  
اقر بماء درهم ليا في بطن الحاربه ولم يلبس الجبهه مع الاقرار  
في قول شيخنا ابو عبد الله ولم يبع في قول ابو الحسن النعماني  
واذا شهد شاهراة اقر بالف واحداه اقر بالدين واطلقا  
الستهان او عزمنا الى جبهه واحده فالأمر قد ثبت شاهراة  
في غيرهما والاخر ثبت لشاهد فحلف معه ويستحقه واذا  
حلف ابنن فاقدر احدهما باخر وكذبه اخوه لم يثبت نسبه وبتراء  
المهزله المهر في نصه من الميراث فباخذت ما قبله واذا  
ترك ابنا واحدا لا وارث له عنى فاقدر باخر ثبت نسبه واذا  
قال لغلام هذا ابني لزم مات الرجل في مات امر الغلام يدعي الزوجه



لم تكن روجه وادامات رجل وترك ابني فاقه احد هما  
 بدين علي الميت وازخر الآخر وحب عليه في حصته نصف الدين  
 وازخانو ثلثه وحب عليه ثلث الدين واد اقال عصبة هذا  
 العبد من زيد لا بل من عمر فهو لزيد ورضي منه لعمر وهرطري  
 لو قال مطلقا هذا العبد لزيد لا بل لعمر واد تسليمه الى زيد  
 ضمن لعمر ثمنه واد اذ اقر انه وحب لفلان شتا وانه قبض  
 له لو قال فلان ما قبضته وسأل القاضي ان يستجلب الموهوب  
 له لو حلف وكذا لو قال وحب من فلان شتا وقبضه ثم  
 قال فلان ما قبضته وسأل احلافه وكذا لو اد اقر السابع  
 في الكتاب انة نفس الفرض وانشهر على نفسه لو قال لرافع  
 وطلب لمن المشرك على ظاهر كلام ارحم وقد اومى في موضع  
 اخر الى انة يستجلب واد اذ اقر باصل الدين وادعا احلافه  
 وكذبه المهر له في الاخذ فالقول قول المصروع منه في الاجرة  
 واد اذ اقر المقترا كانت كجارية خصاله فان عمر بيعت  
 فان لم يرده المولى واد اذ اقر في مرضه بالف درهم بعينه  
 لقطه عند وللمر له مال غيرها وحين ان تصدق جميعها صدقة  
 الورثة او كذبوه واد اذ قال لفلان في هذا العبد شرك والقول  
 قوله بعد ثمنه بما شأ وكذا لو قال له فيه شركه او قال هو  
 شر بعي او قال قد اشركته في هذا العبد واد اذ اعترج جارية

له ثم قال لها قطعت يدك واني امنى فقالت لا وخذت قطعتي  
 وانا حرة فالقول قوله وخذت لو قال اخذت منك الف درهم قبل  
 العتق وقالت اخذتها بعد العتق والقول قوله وهذا قبض المذهب  
 كما لو قال له علي الف وقبضها قبلنا قوله فان قال لفلان علي  
 مائة درهم والالمان او قال لفلان علي مائة درهم والالمان  
 علي مائة درهم فقياس المذهب انة يوزنه مائة الاول ومائة  
 الثاني بنا علي قوله هذا العبد لزيد لا بل لعمر واد اذ قال له علي  
 الف درهم ان شأ الله لزمه الف ولو بيع الاستبراء فان قال  
 له علي عشرة دراهم وسخت ساعه ثم قال هو ودرجه وقد  
 هلكت لربيل قوله واد لو قال له علي عشرة دراهم قبضتها باها  
 قبل قوله فان قال له في مالي الف درهم او في عيدي هذا نصفه او قال  
 له عيدي هذا او دارى هذه كان اذ ارضحها واد اذ قال له  
 علي الف درهم فيما اعلم او علمي لزمه ما هاقده واد اذ قال لفلان  
 علي مائة درهم الى عشرة دراهم لزمه تسعة في احد الروايتين  
 والاخرى يوزنه عشرة واصل الروايتين ما نقر عليه اذ احلف لا  
 كلمتي الى العبد هل يدخل يوم العدة في ثمنه علي روايتين واد اذ  
 قال له علي مائة كثة شعير الى كثة خبطة فهو مسي علي ما قلبي ان  
 قلنا يوزنه في التي قبلها تسعة لزمه كثة شعير وكثة خبطة الا في  
 شعير وان قلنا يوزنه عشر لزمه كثر ان واد اذ اذت المراه ان



فلا يزوجها من عانت قبل ان يصدقها ان زوج من صدقها ورتبها وحولك  
 ان اقر الرجل انه تنه فح تزمت قبل ان يصدقك ليرصدقك ورثته ه  
 و اذا كانت امه في يد رجل فقالت انا امرؤ ولا لقان ادمد بته او  
 محابته ومدد بها فان وقال صاحب اليد بل انت امي قال قول  
 قول صاحب اليد ه و اذا تزوجت المحجوه رجلا تزوجت بالرق  
 صدقت على نفسها في انعامه ولا يصدق علي امسار النكاح ولا  
 علي روق الا ولاد المولودين ولا علي الحمل الذي تملكه لافل من ستة  
 اشهر من وقت الاقرار فانما ما حملهم بعد ذلك فهو رقيق  
 كما قلنا اذا بلغ اللفظ وقدماع لمز ادعاه عبدا وقد نقل عن احمد  
 في معنى هذه المسئلة كما مر مختلف فقال في روايه ما يرقى رجل  
 تزوج امه وهو يراها حتى ودلت منه ثم قال لا شيء له مالي  
 بقي البينه او لقر له و ظاهر هذا انما اذا قرنت له صدقت على  
 نفسها وحجر بر قولها وقال في روايه ابي الحرف اذا تزوج امراه  
 امراه فاولدها اولاداً تزوجها رجل فادعاهما فاقت له ان يستحقها  
 باقرارها و ظاهر هذا انه لم يقبل اقرارها على نفسها ه ه ه

**باب في القصاص**

قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا اموالكم بعضكم بالباطل  
 الا ان رضون بخياره عن ثواب منكم ومن عصب شيئا وانفقه  
 فان كان مكسبا او موزونا فعليه مثل ما عصب وان كان الخلف

ذلك مثل ان يعصب عبد اوسيفاً او ابياً و يطرد في بلد فعليه قيمه  
 ذلك بالقام المبلغ ه و اذا عصب جاريه تساوي الف اذت تسعين  
 وتعلم صنعه فصارت تساوي الفين ثم نقصت فصارت تسعون الفاً  
 فعليه ردّها و ردّها و ردّها فان ولدت ولداً اخذها و ولدها فان مات  
 الولد فعليه قيمته و اذا اقصم الولد لرجل نقصان الولد بالولد فما  
 لو نقصت بذهاب عصب لرجل نقصان ذلك بالولد ه و اذا عصب  
 عبداً قابو في يده فلم يقدر على رده فعليه قيمه العبد فان رجع العبد  
 كان للمعصوب منه و يرجع بالقيمة ه و اذا اختلف العاصب والمعصوب  
 منه في قيمة العصب اوجب مقدار ه فالقول قول العاصب مع ثمنه وعلى  
 المعصوب منه البينه ه و اذا عصب منه ثوباً مقطوعاً و خافه فعلى  
 العاصب رده مقطوعاً و غير مراض النقص بالقطوع و كذلك ان عصب  
 منه خطه و خطها فعليه ردها ه فان عصب من رجل دراهم  
 و عصب من آخر مثل ذلك و خطها بالدرهم للعاصب و كان لهما  
 فان اصطحب علياً ان ياخذ ذلك بينهما فان لهما ذلك ه و اذا عصب  
 مالا مثل له قلف في يده ضمنه لغيره يوم الاكلاف وكذلك  
 المقنوعه عن عقد فاسد وكذلك العارية تقر عليه اجره وان  
 عصب ماله مثل فقدر المثل وحب قيمه المثل يوم انقطاع المثل  
 من ائدي الناس على قياسه الا مثل له ضمن قيمته يوم التفت  
 لانه في تلك الحال طوب لغيره و قبل ذلك كان مطالباً بالعين  
 كذلك مالا مثل له انما يطالب بغيره يوم انقطاع المثل عن ائدي





٥٦

وكذلك اذا حل قرد العبد فهرب ه واذا غضب ساحة ونبا  
عليه وطالب صاحبها وجب لغيره الساحة ه واذا غضب  
ثوباً وضعه فاراد الغاصب ان يعلق الصمغ كان له ذلك فان فعله  
و دخل في الثوب لغيره ارثه وان لم يصبه رده ولا شيء عليه  
فان قال الغاصب ببيع الثوب و ليس المثل يبتاعه على قدر قيمته الثوب  
والصمغ وظالمه المقتضوب منه يعلق الصمغ لغيره على قلعه و يبيع  
المثوب ه واذا غضب حنثاً فقله بائناً فان ادت قيمته او طيناً  
فضره لبتا او ثقبه فضر بها دراهمها او غير ذلك فليس له او ثوباً ففرض  
فان ادقاه يكون شريكاً ه و امر الولد بضم الغصب واذا اصر  
عوداً او مراراً او طبلا لغيره قيمته لصاحبه ه واذا ارق المثل  
له في حنثاً او قتل حنثاً لغيره قيمته سواء قلنا انها مال من امواله  
او قلنا ليست مال ه

### كتاب الغاصب

قال الله تعالى فويل للصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون  
الذين هم يراون ويصنعون الماعون ه قال ابن عباس بن مسعود  
الماعون العارية وقد اهان مسعود فقال الدرود والفرود الماعون  
واذا استفاد شيئاً ففاج عنه فقله ضامه سواء فرط في حقه  
اول شرط وسواء شرط المستعير لغيره ان اول شرط وقال  
ابو حنيفة من اصح لنا اذا شرط لغيره ان يرضى وحكاه عن

الناس فيجب ان يصير قيمته المثل في تلك الحال ه وفي عين العتق ربه  
قيمته وفي العتق ما يضر في احد الروايتين والآخرى في ما يضر في العتق  
وفي غيره ه واذا فقد المثل بعد عتقه عليه ه واذا قوط يدي  
عذراً او قوط عينه كان لصاحبه استنائه واخذ قيمته ه والتمائم  
تضمن بالغصب ه واذا اخطأ امراه على الزنا لزمه الحد والمهر  
بغير اخطأ او يتبقي احد الروايتين والآخرى لا تضمن مهر النكاح  
وتضمن المهر و قيمته الولد يوم مولاده ه واذا ضمن المهر  
المهر رجوعه على البايع وكذلك المهر و في الرجوع يرجع  
على الفار في احد الروايتين والآخرى لا يرجع حذرك ابو حنيفة  
واختار ان لا يرجع ويضمن المهر و قيمته الاولاد لبتان من العبد  
في احد الروايات والثانية تضمن لغيره يوم مولاده والثانية  
هو محذور بين المثل والقيمة ه والعقار يضمن بالغصب واذا غف  
ارضا فزرع على فحاجب الأرض بالخيار بين ان يرضى للزرع في ارض  
للغاصب الي وقت الحصاد وبين ان يرد قيمته للزرع في  
احد الروايتين والآخرى يرد قيمته ما اقصى على الزرع وليس له  
اجباره على قلعه ه واذا غضب من رجل طعماً او اطعمه صاحبه  
وهو لا يعلم لغيره من الفان وكذلك لو كان ثوباً فلبسته حتى كروه  
واذا فتح القصر عن طائر فطار فعليه القبان سواء اخرج عيشه  
او من اخطأ وكذلك لو كانت دابة مربوطة فقل رباطها فذهب



٥٤

٥٧

تروا قديماً بعد ذلك فهو ضامن لها وان كان قد تلف ٥ واذ اراد سرفراً  
والطريق غير مأمون وهو قادر على الحاضر لم يجز له ايداع عند غيره  
فان اراد ان يتاهن بها والطريق غير محبوب وليس به ما حبط عن  
ذلك جان له ٥ واذ قال له صاحب الوديعة ضعه في هذا البيت  
ولا تضعه في هذا فوضعه في البيت الذي رجا عنه فضاع فعليه الضمان  
وكذلك لو قال ضعه في هذا الدار ولا تضعه في هذه ٥ واذ اودع الوديعة  
عند عتق ثم هلك فلصاحبها ان يقضي ايتها شافان اودعه عتقاً  
مشدوداً او صندوقاً مفلاً فحل الشد او خسر القفل ضمن ما في الخيش  
والصندوق وهذا قول اصحابنا اذا فتح القصر عن طريقه  
ونقل البصوي عن احمد رضي الله عنه ما يدل على نفي الضمان وهو  
انه قال اذا خلطه بماله فضاخ لا ضمان عليه ٥ واذ استودع رجل  
صديقاً فذبحه فماله فاكله او ما اقله وجب عليه الضمان فان اودع  
لغيره فذبحه فاستهلكه ضمن في الحال ويباع فيه سواء كان محبباً  
عليه او مادوناً له ٥ واذ اقر الوديعة ببيتها ثم ادعى ردها قبل  
منه فصر عليه فان امره صاحب الوديعة يد ففعل الي رجل قد فعلها  
اليه بغير يمينه فالتول قول المودع نفع عليه ٥ واذ اودع عند  
بهيمة ولربا يمينه ان يعلفها لزم المودع ان يعلفها او يد ففعل الحائر  
فيتدين على صاحبها في علفها او يبيعها عليه ان كان قد غاب فان  
تركتها ولم يعلفها قبلت ضمن ٥ فان سرق الوديعة لم يضمن للمودع  
ان تخامر السارق الا بتوكيل المالك ٥٥٥٥٥٥٥٥

احمد بن روابه بن منصور فان استعمله فقصر من استعماله فلا شيء  
عليه ٥ واذ اعاره ارضاً لبني قبط او لغرس ولرب وقت وقافل للمعير  
مطالبه يدفع البناء والغراس ويقض قيمته البناء والغراس وان اعاره اعاره  
مدة موقته ولم يشترط عليه القاب بعد منصرفه فالحجر فيه حاله اعاره  
ولرب وقت مدة وان شرط الدفع بعد منصرفه فالحجر اعاره من قبل  
مضى المدة ويضمن القيمة وادامت المدة اخرجته منها ودفعه البناء والغراس  
ولربين شتاه واذ اعاره ثوباً بالبيسة او دابة ليركبها فليست له ان يعيره  
عنه وان استعاره ليجعل فيه حنطه فحمل عليه قفص شهر جاز ذلك وان  
حمل مثل وزن الحنطة حديداً او رصاصاً ضمن ذلك ان عطف ٥ واذ استعار  
دابة ثم ردها الي اصطلح صاحبها وشدها به اذن مالها لم يضمن من همان  
الرد وعليه الضمان ان صاع ٥٥٥٥٥

### كتاب المودعة

روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كانت عنده ودائع فلما اراد بها جبر  
تبعها عند امر الامن وامر علياً ان يردّها علي اصحابها ٥ والوديعة امانة  
في يد المودع فان تلف من غير تقربط في حفظها فلا ضمان على المودع  
وان تسلط الي من هو في عياله في داره فله ان يضمن وان اودعها عند  
اجني ضمن ٥ وان اودع دابة وكبشاً ثم نزل عنها وان كان ثوباً فليسته  
تزعفها وتلف فعليه الضمان ٥ وان اخرج الوديعة لسفدها ثم ردها  
الي صاحبها فله ان يذم ذلك فعليه الضمان ٥ وان اقر الوديعة فحجرها



باب في الشفيعه

قال النبي صلى الله عليه وسلم الشفيع في كل ربيع او حايه والشفيع  
لا يحب الا للشرية المقاسم فاما الجار الملاحق او الشريك فيما كاتل  
القسيم كالشريك في الطريق والسرب والروكاب والخامر والرجا  
ونحو ذلك فلا شفيع له والشفيعه يجب علي قدر الاضاي احد  
الروايق والاخرى يجب علي الرواس والصفير والخير في الشفيعه  
سوا فإين سأل الأب والنوم شفيعه الصفير او سكت عن المطالبه  
بطل علي وجه الحكم لربح تسليمه ولا يبطل شكوته وللصفير ان يطالب  
اذا بلغه ولا شفيعه للذي علي المستلزمه واذا بلغه الشفيع البيع قاله ان  
يطالب في مجلسه ذلك قبل ان يقوم ثم يتوجه الي المشتري فان  
كان البيع في يد البايع لم يكن له اخذه من يده ولا يجزى المشتري  
علي قبضه منه او لقيضه لخاصه ثم لقيضه الشفيع ويشهر علي  
نفسه بذلك فان لم يفعل ما وصفته بطلت شفيعه وقد روي عن  
احد رضي الله عنه ما يدل علي انط لا يبطل بالناظر حتى يعفو او يوجد  
منه ما يدل علي الرضا من المطالبه لنفسه او يبيع او هبته وقال  
في روايه موسى بن يحيى للشفيع الشفيعه ما لم يعلم منه انه ناره  
وإذا اختلف المشتري والشفيع في الفرض فالقول قول المشتري  
مؤينه وعلي الشفيع البينه فان اقاما جميعا البينه فان البينه  
بينه الشفيع علي ظاهر كلام الخري ه واذا اختلفا فالقول

قول المشتري الا ان يكون للشفيع بینه ه واذا اختلفت الرجل  
ميقا من بعين فاد الشفيع ان ياخذ نصيب احد البايعين لم  
يخر له ذلك وله ان ياخذ جميع المبيع او يتركه فان كان البايع  
واحد او المشتري اثنان فله ان ياخذ نصيب احد المشتريين ويبيع  
نصيب الاخره واذا كان المبيع بشرط الخيار لم يكن للشفيع  
اخذ المبيع سوا كان الخيار للبايع او للمشتري ه واذا تروى امره  
علي شفيع او خلع ن وجهه علي شفيع او ما لم يدمر عهده علي  
ذلك لم يجب فيه الشفيعه وعهده الشفيع علي المشتري ه واذا  
اخذ الشفيع لم يفسخ العهده سوا اخذه من يد المشتري او من  
يد البايع ه انا قد قلنا ليس له اخذه من يد البايع ه والشفيعه  
تورث مال الرقاب بطالميت واذا حط البايع المتناع بعض  
الفن بعد لزوم العقد لم يلزم المتناع ان يحط الشفيع ذلك القدره  
واذا اشترى ذمي من ذمي دار الخرد لها شفيع يستلزمه شفيعه  
فذلك مبني علي بطلان الشراء في حقه وفيه روايتان ه واذا اشترى  
المشتري فيما اشتراه او عذت فيه نرجا الشفيع واخذ قبل ان  
يملك اخذ الشفيعه مع البناء والقداس وياخذ المبيع بالتمتع  
التمتع الذي يدخل بالتمتع فان اشترى بطلت شفيعه ه واذا اشترى  
بفرض ممن موبل فان الشفيع ياخذ الشفيعه ذلك الاجل  
اذا كان الشفيع نقه مديا وكالاته بنيه ملي واخذ الشفيع ه



وإذا وقف المشتري الشفعة أو جعله مستحقاً استلحق حق الشفعة  
وليس للشفيع ترك الشفعة بعوض يدل بأخذه عليها وإذا أهدم  
البناء أو ذهب الشفعة بآفة من التبر أو بفعل آدمي فالشفيع بالخيار أن  
يشأ أخذ الباقي حصته وإن شئت ولا يبرئ منه أخذه بجميع الثمن ولا  
يجوز للمشتري إن كان لا سقاط الشفعة مثل أن يهب الباقي للمشتري  
حصته ويعوض المشتري على ذلك عوضاً له وإذا توكل الشفيع  
للبيع في المبيع والمبتاع في الشراء لم يتكفل شفيعته وإذا ضمن  
الشفيع للمشتري عهد الثمن أو ضمن للبايع أو جعل له الخيار فاختار  
امضابيع لم يتكفل شفيعته والهبه لغير ثواب والصدقة لا تجب  
فيها الشفعة وإذا باع المدين دار مدينه مثل القيمة كان  
للمشفيع فيها الشفعة وإذا باع المرتد داراً أو قتل في ردة أو مات  
فالباع حزين وللشفيع أن يأخذها بالشفعة وإذا أقر البايع ببيع الشفعة  
وآخر المشتري فله الشفعة وإذا اشج رجل رجلاً شجيين أحدهما  
عهداً أو الأخرى خطأً وضاحه منهما على شفعه أخذ نصفه كحسابه  
إذا قلنا الواجب بالعد القود وإن قلنا أحدين يسين أخذ الجميع ٥٥

**باب الأجزاء**

قال الله تعالى فان ارصنا لغيرنا فأتوهن اجورهن وقال تعالى  
يا ايه استأجره ان خير من استأجرت القوي الأمين ٥ والأجزاء  
على ثلثه أصرب منها ما يتعلق بالمدى يجوز أن يفقد على طول

المدة وقصرها وذات كحواجان الأرض والوقود والحمام والردا  
ومنها ما يتعلق بالمسافة ويصير معلوماً بذكر المسافة مثل أن يستأجر  
جملة إلى خمسة أسنان أو إلى خمسة ويصير معلوماً بالمسافة ومنها العمل  
مثل أن يستأجر من خيط له ثوباً أو بصوغ له خيلاً أو بقصر له أزار  
فهذا يصير معلوماً بذكر العمل والأجرة تستحق بنفس العقد فإذا  
استأجر داراً أسننه بأجرة معلومة استحق الأجرة بالعقد ومالك المظالم  
بها إلا أن يشترط إحرازها إن استأجره لغير شيء كالقمار والحمال  
والخطايا وليس لهم حبس الأعمال في أيديهم إلى أن يقبضوا الأجرة  
بل يلزمهم تسليمها والمطالبه بالأجرة كالباع يضمن البايع تسليم المبيع  
تدراً المطالبه بالثمن ٥ وإذا أجد داره بشهر أو سلمها إلى المستأجر  
نصف شهر ومنعه منها لقيه الشهر لم يستحق الأجرة لما استخس ٥  
ومن استأجر داراً بأجرة شهر ثم أجزها من عيني بن ياره جازت  
الأجرة ومالك القفل وليس لمن استأجر داراً مطلقاً أن يفقد فيها  
حداداً ولا قصاراً ولا طماناً إلا أن يشترط ذلك حين الأجرة ٥ وإن  
استأجر لبرقاً ولرعيين ما يزرع ويحيط لبرق الأجرة إلا أن يزرع ما يزرع  
أو يطولوه الزداعة ويقول يزرع ما شاء وكذا إذا استأجر دابة  
ليحمل عليها فلا باس بذكر المقدار وذكر النوع المجهول لا خلاف  
ذلك في القسمها من قلة الأضمار بالرأية وكثرته ولا يفسخ الأجرة  
لقد روي المستأجر لحوان يستأجر دكاناً ولا يفتسخ لموت أحد



المشاع واجازها ابو حفص العسيري هـ وكونه الاسير علي  
الفقاصري النفس وما دون النفس والاحرة في استفا الفقاصر على المقص  
منة وتكون بشرط خيار الثلث في عقد الاجارة سواجات مغبته مثل  
ان يقول احرك داري هذه شهرا من وقتي هذا وفي الذمة مثل ان  
يقول ليحط لي هذا النوب وكونه هـ واذا اختلفت اجزاه معلوم  
مدى ان يجريه مثل ما اختلفت اجزاه سوا الصلح في الدار سينا  
او سنا فيها سنا او لم يدخل في احد الروايات والثانية ان احرك فيسما  
عمارة او عمارة جزلة ان يجريه باكثر مما اعترى وان لم يحدث  
فيها شيئا لم يرض له ان يجريه بزيادة مما اعترى فان اعراه بصدق  
بالفضل والثالثة يكون بآذن الموجه ولا يجوز تغيير اذنه ولا يجوز  
للمستأجر ان يواجبه ما استاجر من الموجه هـ وتكون سوا في  
دار يستخني دار وحده عبد خدومه عبده واذا اخرج كتابا فبها  
فقيه او شعر او لغة لغيره فيه جاز هـ واذا استاجر رجلا على ان  
يبيع له ثوبا بعينه او لشتره صححت الاجازة هـ واذا دفع الى حياط  
ثوبا فقطعه فببصا فقال له رت الثوب امرت ان تقطعه  
فبما وقال الحياط بد امرت ان اقطع فببصا قال قول  
الحياط ولا ضمان علي من استوجبه لحياتي اذا ادعاه فلفه فببصا  
كان او عينه هـ واذا اجراه الصفي مبلغ في مدة الاجارة لم يرض  
له فسحها وحذرك اذا اجري الوصي النير مبلغ وحذرك اذا اجري عبد

١٠  
٦

المستأجرين والاجير المشترك امين ما في دينه من الاعمال واذا فاع ذلك  
فلا ضمان عليه وهو كالمودع وكل من يتقبل العمل من الناس كالخياط  
والقطار ومن يتسحق الاجرة بتسليم عملة فهو اجير مشترك وفيه ما  
تلف من جنابه يله واما الاجير الحاضر الذي يتسحق الاجرة بتسليم نفسه يستعمل  
اولر يستعمل فانه لا يضمن ما تلف من جنابه يله هـ ويجوز استئجار الاجير بطعامه  
وكسوته مدة معلومة سوا كان طيرا او عنص من انواع الاعمال هـ ويجوز  
حري الارض بالثلث والرابع مما اخرج في احد الروايات والآخرى بغيره ذلك هـ  
ولا يجوز اخذ الاجرة على شي من الطاعات مثل الصوم والعلو والحج  
والاذان او تعليم الفتيان وتكون اخذ الرزق هـ ولا يجوز اخذ الاجرة على  
الحجارة فان اعطي عن غير عقد لم يكن للمحتملة اجرة وجاز صرفه في نفقة العبد  
والنظير هـ واذا استاجر دار على شهر بد رهن صححت الاجارة في الشهر  
الاول وطلبت فيما بعد من الشهور وتخلد احد منهما ان يفتح عند  
رأس الشهر فان لم يفتح حتى مضى من الشهر الثاني يوم او يومان  
فليس له لو احري منها ان يفتح في احد الروايات والآخرى الاجارة فاسده هـ  
واذا استاجر دارا شهرا لم يرض حتى يفتن واذا استاجر دارا شهرا  
رمضان وهو في رجب جاز هـ واذا استاجر دارا او رما عشرين  
سنتين بد رهن معلومة جاز العقد وان لم يفتن فسقط على سببه هـ  
واذا استاجر دارا او غير قامدة فانقصت لم يرض ردها الا بعد  
المطالبة وموثة الرد على صاحبها ويبيع المواجه ولا يصح اجاره

مطلب

مطلب



وقف لله تعالى

الحريمه لم اعتقه هـ واذا اجرد داره اجاره فاستبه وسلم الى المستاجر  
فلم يسكنه ومضت المدة وهي في يد المستاجر لنفعه الاجرة سكنه  
اولي سكنه هـ واذا استاجر شيئاً اجاره فاستبه باجره مستراه وانفق  
به فعليه اجرة المثل بالفا مالم يبعه واذا قال ان خطبه اليوم فلان  
ديهر وان خطبه غداً فلان نصف ديهراً فالاجاره فاستبه وله  
اجرة المثل هـ واذا استاجر دابة ليركبها فمضت بها او سكنها بالجمار  
فانت فلا ضمان عليه اذا احسن صراً بما عتاداه واذا احتار حمارين  
حماراً ليركباه الى مكة وتحملا عليه الحمل والوقفا والظلال لير  
يجز الا بعد ان يعرف ذلك واذا احتري حماراً الى مكة ليركبه  
وتحملا عليه ما به رطل زاد فقصر في بعض الطريق بالاعيل فله  
ان يبدله هـ واذا استاجر حماراً ليركب له حماراً ليركب  
ليركب الاجرة هـ ولا يكون ان يواجره داره او بيته ممن تجوز بيت  
نار او كسبه او يبيع فيه الخمر سوا شرط ان يبيع فيه الخمر اولي  
لشترط لكمة يعلم ان يبيع فيه الخمر هـ واذا استاجر داراً على ان  
يتخذها مسجداً ليعلي فيه صحت الاجاره هـ ويجوز استجار حماراً يقع  
عليه حزعة او يبنى عليه سائر اذ احسن الخدم معلوماً والمدة معلومة هـ  
واذا انقضت مدة الاجاره وفي الارض عند استراؤها ولو لم يشترط  
في عقد الاجاره قلعه فقدمت المدة لم يجز على قلعه الا ان يضمن  
القبضان الذي يلحقه بالقلعه هـ واذا احتار حماراً ليركبه هو

وقف لله تعالى

كان له ان يركبه بنفسه او من هو مثله بالظول والعقد الهزل  
والتمن هـ واذا اجرد الى فقار ثوباً لهضوة او حياطاً لخطه وكان  
معروفاً بالفقار والخطاطة للناس قلعه الاجرة سوا حياط هناك  
عقداً وتقر به بالاجرة بان يقول خذوا انا اعلم انك انما  
تعمل بعمو جز او ليركبه هـ ويركبه اجاره الحلي ما جره من حنسه هـ  
وتجوز تجري الارض بالثلث والرابع مما يخرج في احد الروايتين الا في  
الجراره هـ واذا احتار ارضاً ليركبه فخطه فله ان يترجها خطه  
وما صدر الخطه هـ واذا استسقط الحياط او القطار او الصغار  
التوب قبل ان يسلمه هـ قد تب التوب بالحجارة ان شأخه معولا  
واعطاء الاجرة وان شأخه فتمنه هـ واذا استاجر داراً سنة  
في بعض الشهور فانه يستوفى شهر ابا الأيام واخذ شهر ابا الأهل  
في احد الروايتين والآخرى يستوفى السنة كلها بالأيام هـ واذا  
استاجر من وجته لرضاع ولده وهي في حال صح العقد هـ واذا احتر  
اجرة دابة يراها فاجطاء بطل دانه لم يرضح الاجاره نموت  
الدابة المعينة او عسر رجع بما وقع عليه العقد دون ما ذن هـ

المساقاة والمزارعة

روي عبد الله بن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم عامل اهل  
خضر على شطرا ما يخرج ينسج من ثمر او ذرعه والمساقاة جانحة  
وهو ان يذوق الثمر والخمر والشجر الى من يقوم بشهره وعمارة

الموسوعة الفقهية



سابع

وتلحقه وتأثره مدة معلومه يعرف الخارج منها وهو جائزه والحزان  
 في المتأقاه على العامل وصاحب المال في اخذ الروايتين والا فخير  
 جميع ذلك علي العامل ٥ والمتأقاه علي ثمره موجوده جائزه في  
 احد الروايتين والا فخير لا يجوز ٥ واذا اختلف العامل وصاحب  
 النخل في حقه العامل بعد العمل فالقول قول صاحب النخل علي  
 قياس قوله في اختلاف رب المال والعامل في المقايه وكذلك المكاتب  
 مع السيد في مال الشايه ٥ والمزارعه جائزه بغير ما يخرج بشرط  
 ان يكون البذر من رب الأرض والعمل والثمر من العامل فان كان البذر  
 من عندهما او من عند العامل او من عند رب الأرض بشرط ان يرجع  
 فيه لبيع ويخون الزرع لصاحب البذر فان كان البذر من العامل  
 كان له وعليه اجرة الأرض وان كان لهما كان الزرع لهما وعلي  
 العامل نصف اجرة الأرض وعلي صاحب الأرض نصف اجرة المثل  
 بعلمه وان كان البذر من صاحب الأرض بشرط الرجوع به عن الزرع  
 له وعليه اجرة المثل للعامل ٥٥٥٥٥٥

وخرت لثمرها اياها في احد الروايتين والا فخير لثمرها اياها  
 وجود اياها ما قد من العاير اذا لم يتعلق بصلح من وجوز للسلطان  
 ان يقطع من جيبه في احد الروايتين والا فخير لا يجوز ٥ واذا  
 حوط علي الأرض حارطاً فهو محبي لها وملكها بذكر وان لم يحرث  
 لها ما وكذلك في الارز اذا حوطت علي حارطاً ولم يسقطها  
 واذا اخصرت في أرض موات ملك البير وملك حارطاً حارطاً وعسرت  
 ذراعاه وجوده لا يمان ان يحرث الحارط في أرض الموات لثمرها من  
 دليل المرقه ونحو الجزية واموال الناس ٥ واذا ابتاع العاير في أرض  
 مملوكة لم يملكها ما حوط وخلص من اخذ. فهو له الا انه يشترط له  
 دخول الأرض بغير اذن حارطها وكذلك البير والعين لا يملكها ملك  
 الأرض ولا يجوز له منعه ومن استقاء لثمره رده ولا عليه قيمته ٥  
 واذا باع البير دخل الثايب سباعاً يملك العقير بالشرط في احد الروايتين  
 والا فخير يملك الثايب والمالك الأرض ٥ واذا كان له حافي بئر او بئر  
 رفضه عن حاقه وحاصه بيل منه فبئره واحتاج عنى اليه لزرعه  
 لزمه بدل ذلك لغير عوض في احد الروايتين والا فخير لا يملكه ذلك ٥

باب احياء الموات

قال النبي صلى الله عليه من احيى ارضاً ميتة فهي له ولن لقومها الحرة  
 ولا تقصر احياء الموات الى اذن الامام ٥ واذا احيى الموات مواتاً مملوكة  
 بالاجاه واذا كانت ارض مملوكة لم يملكها في دار الاستقامه وبأهلها

يلعقها بيله

**كتاب الموقوف**  
 روي ان عمر رضى الله عنه ملك جاية تسع من جند اشترى اهلها فأتا  
 رسول الله صلى الله عليه فقال اني اصنفت ما لا لى اصيب مثله فوط وقد  
 اردت ان اتقرب به الى الله تعالى فقال احبس اصله وسبل الثمرة ٥



٦٣

٦٣

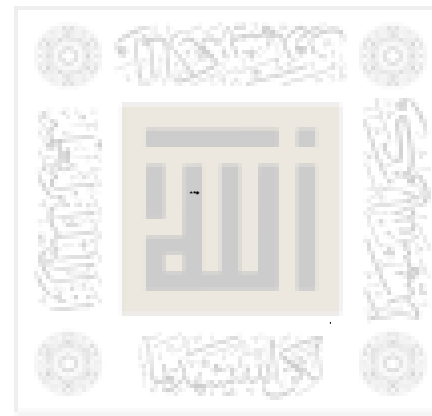
ويعني الوقف وان لم يخض به حاجره ولا اخرج حرج الوصاية  
ويزول الملك الى الموقف عليه فيكونوا اولي بالنظر في مصالحه  
والحياة لا ارتفاعه ما لم يعنى الوقف ناطقاً به وان كان الوقف  
امه كان الموقف عليهم اولي بينه وبينها وان قلها قابل اخذت  
القيمة وصرفت في مثله ولا يجوز ان يخرج هو المتولى لذاته ولا يقدر  
في ذوالملك الوقف خروج الوقف من يده بل يقول مجرد الموقف  
وتصح وقف المشاع وجود وقف جميع الحيوان وكذا كل ما  
يمكن الاتقاع به مع بقائه وجار نفسه واذ اوقف على غيره  
واستتسار نفوسه على نفسه حياته حازه واذ اوقف على ثوبه  
كعقد اخره المتساخين مع الوقف فاذا اوقف الموقف عليهم ما  
الى الفقر او المتساخين فان قال هذا الذان وقف وليرجع لظن  
وقف مع الوقف وبصرف في وجوه الحمر والبرية واذ اوقف على  
عقبة او على سلة او على ولد ولد او على ذبذبة لم يدخل فيه  
ولا النبات فاذا جعل داره مسجداً واذن للناس فصولاً فيه حان  
ذلك وعار مسجدهم في ذلك اذا جعله مسجداً واذن للناس فدفعوا  
فيه حان ذلك ومارسهم هـ واذ اذنت حوالى المسجد وليس  
من يظن فيه لم يرجع الى ملك الذي ساء ولحقه نحو ذبذبة ارضه وصرف  
منطق في مسجد اخر وعذرت لكونه نزل الله الى مسجد اخر قال ابو بكر  
صاحب ابي بكر الخليل من اصحابنا ورجونا للسلطنة على الامام  
عذرتك الفتن من الجليس اذا عطف جازي يهه وصرفه في مثله هـ

### فتاوى الهبة والصدقة

فتال الله تعالى ونحن التبر من امن بالله واليومر واليومر لاخره وان  
المال على حية دوى القوي والتامى والمتساخين هـ وقال النبي صلى  
الله عليه لو دعيت الى خراج لاجت ولو اهدى الى دراهم لهدت هـ  
ولا تصح الهبة الا ان يكون متعينة الا بهتوصه كالتبر من صبر  
والدراهم من حله دراهم والبرطل من حله ابطال وتصح بقية بقية  
بما كان متعينة كالنوب والقبول والذان ونحو ذلك في اجر  
الروايات والاحاديث لا يصح الا بالمتعينة في الجميع هـ واذ اوقف النبي  
الموهوب بغير اذن الواهب لم يملكه حتى ياذن له في الوقف وتصح  
هبة المشاع الذي يتقسم كالاراضي والمطبخ والمورون والذي  
لا يتقسم كالخمر والرقا والهدى والسرفه ونحو ذلك لا الرجوع  
في هبته من دلوه في احد الروايات والثامنة ان استحدثت ديناً بعد  
الهبة او تزوجت البنت بعد الهبة لم يرجع وان لم يرجع لا يرجع  
والثالثة لغيره الرجوع بحال فاما بقية الاقارب كالحذو الامر والام  
والاخذت والاحاب واحد الزوجين فلا رجوع له فيه فان طرد الولد  
لم يرجع الرجوع في الهبة فان نادت الهبة لم يرجع ذلك من الرجوع  
فيها في احد الروايات على ما هو كذا من احد روى الله عنه في حواز

ادراكه من غيره هـ





٦٤

٦٤

يرجع وهو اختار ابي بكر الخلال وما جبه ابي بكر عبد العزيز  
واي القدر المحتق ه فان وقف علي اولاده وسوا بينهم في  
التفاهم الوقف جازنر عليه لانه ليس فيه معنى المال بل لجواز  
الوقف علي ورثته في مرضونه فلم يعتبر فيه التفضل فالعشق  
بالرحم والهبة والتصدق منها المال ولهذا الجوز ان يهب لوارثه  
في مرضه ه فان اراد ان يفضل لعقوبته علي بقدر شوب الاولاد  
منع منه ايضا كما يمنع من ذلك في الاولاد وقد قال احمد رضي الله  
عنه في روايه علي بن زكريا التمار وقد سئل عن الرجل يعون له  
النبات للسن له ولد فخير فيصدق بماله عليهم كالهبة هذا لعرض  
العصبة ه وللاب ان يخر من مال ولله ما شاء عند الحاجة وغيرها  
ولا يملك الابن مطالبه الاب بما ثبت له في ذمته من جهة اتراف  
او فريضه واذا خان له علي بعد الهبة درهم فابراه منق او وهبها له سري  
وان لم يوجد منه لفظ القبول وان رذ البراه او الهبة لم يعد المالك الي ذمته

**باب الهبة والصدقة وجعل الابن**

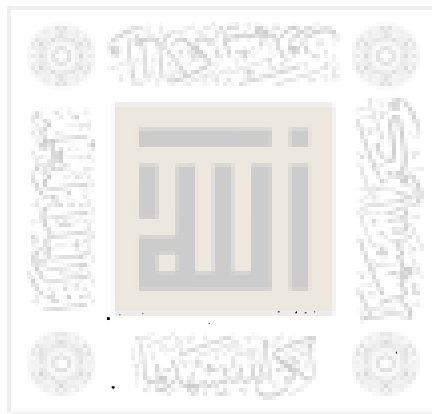
قال النبي صلى الله عليه وسلم اعرف عفاصم وودعا فانه عرفها  
سنه فان جاصحط والافشازك بها ه وروي عن عمر رضي الله عنه  
انه التقط اسودا احد وسلمه الي امراه تبيته فاستنشاها الصايه  
في نفقه فقالوا في بيت المال ه وروي عن عمر في الابن دينار او اثنا  
عشر درهما وكذا علي بن ابي طالب ه وعن بن مسعود انه جعل فيه درهم

الرجوع من غير شرط والثانيه تنفع ذلك من الرجوع على ما نقله  
بن منصور وهو فيا س قوله في البايغ لنتقها حقه في الرجوع عند افلاس  
المشترى اذ ارادت العين زياره ينقله فان نصت العين الموهوبه  
حازله الرجوع فان اخذ علي ثوبا بالرخن له الرجوع فاذا ذهب له  
لشرط العوض صحت الهبة واخذ واحد منها الرجوع فيه مال المتقاضي  
فاذا تقاضا صار في معنى البيوع فيه الشفعة وبهذا ذهب ه  
والهبة المطلقة لا تقضي الثواب وهبه المجهول لا يفي ه واذا  
قال امرتك داري هبة او قال جعلتها لغيري ه او قال جعلتني  
لك ما عشت مدة حياتك او جعلتني لك عمرك فقد ملكها  
المعتر فان مات وله وارث كانت لورثته سوا قال هي لك ولعقبك  
او اطلق وان لم يكن له وارث كانت لبيت المال فلا يرجع الي المعتر  
وكذلك الرقي وهو ان يقول ارفقت هذه الدرا او داري هذه فعلي  
لك حياتك علي ان مات قبل عادت الي وان مات قبلك فهي لك  
ولعقبك وكذا ان قال هذه الدرا لك رقي واطلق فان شرط  
في العمري والرقي انها ترجع اليه بعد موت المعتر والمرقب ليس  
ينظر الهبة روايه واحده وهل ينظر الشرط امر هو صحيح علي  
روايه والسنه في عطية الاولاد للزور مثل خط الانس  
فان فضل بعض ولده علي غيره او خسر احدها ولم يرجع اتم ذلك  
واسترجع تلك الهبة او يتوي بلينها فان مات قبل الرجوع فمطل  
لنفس الورثه الرجوع عليه بذلك علي روايتي نقل ابو طالب عنه يرجع  
وهو اختيار ابي عبد الله في نظره وضاحية اي خسر ونقل غيره لا



درهان واداء لقطه وهو بالخيار بين اخذها وبين تركها والافضل  
 له تركها فان اخذها ولم يشهد عليها فضاقت فلا ضمان عليه ولا شيء  
 له اذا وجدها ان يعرفها حولا في المواسم التي يجترعها اصحاب  
 الناس ويعرف عفاصطها ووجاهها وعددها فان جازا هبط  
 ووصفها وجعل عليه ان يسلمها اليه وان لم يسلم الله على ذلك فان  
 لم يجز صاحبها فهو بالخيار ان شاء استخفا ابدأ الى ان يحضر صاحبها  
 وان شاقه فربما فان جازا صاحبها خير بين الامه والصلح فانها اقل  
 فله ذلك فان اختار الانتفاع بها كان له ذلك اذا كانت دراهما  
 ودنانير غنما كان او فقيرا فاذا جازا صاحبها غير له ذلك وان  
 كانت غر وضا او حلتا لم يملكها ولم يجز الضرف فيها وهدن حور  
 له ان يتصدق بها على نوايتين هـ وادارده اللقطه الى صاحبها الذي  
 الذي اخذها منه غنما هـ ولقطه الحبل والحرم سواء في جميع الامور  
 ولا يجوز له ان ياقضاه الا بالبر والبر واما حاله الغم فمستحار وان  
 احدتها لا يجوز له اخذها والثانية لجوز اخذها واذا اخذها  
 لم يملكها قبل الحول وهدن حور له ملكها بعد الحول والبريق  
 على روايتين احدتها كالمعطي كالمعطي الفروض والناسه  
 ملكها كالمعطي الذهب والفضه هـ واذا وجد العبد لقطه فله اخذها  
 ويعرفها فان جازا صاحبها رزها وان لم يجز فهي للبيده هـ واذا  
 اللقطه القاسم لقطه لم يعرض عليه وحتي يمشه ويبط على قبايس لقطه  
 العبد هـ وحج تعرف ما يطلبه النفس وتبغفه اليه وان كان دون

عشره دراهم حولا فاما البشير فلا يحل بيعه وقد قال  
 في روايه ابن بجر بن صدقه ادا وجد رقا عمره سنه هـ وقال  
 في روايه عبد الله ما كان حوال التمره والعسره والخرقه  
 وما لا حظ له فلا بأس هـ ومن وجد لقطا فالا فله اخذها  
 فان اخذها وانفق عليه كانت النطقه دينا عليه عاي اهر  
 الروايتين والاخرى ان الفوق عليه باذن القاضي كانت دينا  
 عليه فان كان نعيما اذنه كان مسترحا ولتبرجعه وكذلك  
 ان الفوق على روجه غيره او ذوي رجه او قضا دين غيره  
 نعيما اذنه وهو اولي باقتساحه من غيره فاذا ادغار كان  
 ووصف احدتها على مات في حبيده فوجد علي ما وصفه  
 لرئيس اولي به وعرض على القافه هـ واذا بلغ اللقطه وعقد  
 العقود ثرا او بالرق لا تستان فصدقه قبل قوله على نفسه وليس  
 نقل على غيره في مسح الوفود هـ ويعود دعوه المراه لثبنت الولد  
 شو اكان لها زوج او لم يجز ولا ناسخ في احد الروايتين  
 والاخرى ان كان لها زوج لم يجز دعوتها وان لم يكن لها زوج  
 تع دعوتها بل يجوزها هـ واذا مات اللقطه صغير فادعي رجل نسيه  
 بعد موته ولا ضار له الحق به هـ واذا قطع رجل اللقطه عمدا  
 لم يكن الا ما امر ان يقتل منه ولين ينظر بلوغ الصبي فان شاعفا  
 وان شاعفا فانه على قياس قوله في الورثه اذا كان بعضه صغيرا



٦٦

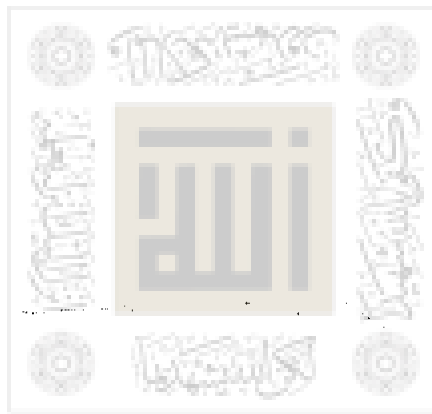
ويعضهم خيرا انتظر على الصبر ٥ واذا وجد لفظ في دار الاسلام  
فهو مستلزم فان بلغ فصا ركافا رد الى الاسلام واجبر عليه فان  
امتع منه قبله واذا ادعى الحايوة اللغظة ثبت نسبه وكان  
مستلما ٥ وينسب الصغرة في الاسلام على ابيه ونسب الاسلام  
الصبي وردته اذا كان مبرأه ٥ ومن رد عيدا ابا استحق  
مطرب ديناراً او اثنا عشر درهما سواء جاءه من المصر او خارج المصر  
وسواء كانت المسافة قريبا ام بعيدا في احد الروايتين والاخرى  
ان جاءه من المصر استحق عشرة دراهم وان جاءه من خارج المصر  
استحق اربعين درهما ولا فرق بين قرب المسافة وبعد ها ٥  
وستحق الحفل المقدر وان لقصته قيمة العبد عن ذلك ٥ وان جاءه  
فلم يستلم اليه الحفل حتى مات المولى كان له الحفل ٥ والحفل مستحق  
وان لم يشرطه صاحبه وسواء اكان معروفا بدار الاباق اول غيره  
واذا القوا على العبد الابي في حال محنة الى سيده رجوعه على سيده  
فقال الله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين ٥ ولا يحل الوصية  
لو ارث ولا الاثني باكثر من الثلث الا ان خير الورثة بعد موت  
الموصي دهر في حال الاحازة مخلصون فاذا احازوا ذلك صح قتل  
قنبر الموصله ٥ وجود الوصية لكانه في احد الروايتين والاخرى  
لا يجوز الا ان خيرها الورثة وجود الوصية لحي قيد امانات الموصله

قتل موت الموصي بطلت الوصية فان مات الموصله بعد موت  
الموصي وقبل قبول الوصية ليرث الوصية ولا يورثونه مقيام  
وقوله علي بن ابي طالب في الشفع اذ امانات قبل ان يقبل ليرث  
الشفعه لورثته ولا يورثونه مقيام بقوله وكذلك خيار الشوط  
والمطالبة كحد القذف وقال الحرشي يوجب ذلك على قبول الورثة  
فان قبلوها حجت وان ردوها بطلت ٥ والمالك ينقل بالقبول من  
حسن موت الموصي وان ردته انه انتقل الى الوارث ونفي هذا ان  
الموصي لو كان انه فوطبها الوارث بعد موت الموصي وقبل قبول  
الموصي ٥ ووارث ليرث امر ولد ونفي ايضا ان حدثت بعد موت  
الموصي وقبل القبول ليرث الورثة وكان الموصله وفيه دية  
اخر ان المالك يراعا فان قبل شيئا انتقل الى الموصله بالقبول وهو  
احراز ابي بكر ٥ ومن وصي لرجل بمثل نصيب ابيه او ابيه حجت  
الوصية وله بن او بنت الا ان يكون ذلك اكثر من الثلث فيصح  
ذلك من الثلث والزياد يصح باحازة الورثة وكذا في الشفعة اذا  
وصي له بنصب ابيه او بنته لان الوصية بمنصب الابن وصية  
بنصب الابن في الحقيقة لان نصيب الابن هو كل المال وقد صح  
نصيب الوصية بمنصبه كذلك الوصية بنصبه ومن وصي لرجل لسيه  
من ماله كان له التدرس الا ان تقول الفرضه فيعطى سدا سدا  
في احد الروايتين والاخرى يكون له اقل سهام الورثة وان كان  
اقل من التدرس فان زاد على التدرس اعطى التدرس وقال الحرشي

### في الوصايا

فقال الله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين ٥ ولا يحل الوصية  
لو ارث ولا الاثني باكثر من الثلث الا ان خير الورثة بعد موت  
الموصي دهر في حال الاحازة مخلصون فاذا احازوا ذلك صح قتل  
قنبر الموصله ٥ وجود الوصية لكانه في احد الروايتين والاخرى  
لا يجوز الا ان خيرها الورثة وجود الوصية لحي قيد امانات الموصله

الخبر



٢٧

وقدر روي عن ابي عبد الله رضي الله عنه يعاقب ستمها ما نصح الغرضه  
ومعناه يعاقب ذلك وان كان اقل من السدس فان زاد اعطي  
السدس هـ فان اوصى بجزء من ماله او بنصب من ماله او بشي من  
ماله كان الورثة ان يعطوه ما يشاءون وقبحوا الرجوع في الوصيه  
فايما فعله في مرضه مما حرمه حرم الوصيه فاعتباره من الثلث  
مثل العتق في المردص والصدقه المفوضه والهبة المفوضه هـ  
والجاء في البيوع ولا يبيع الرجوع فيه اذ اتمت في ذلك المردص هـ  
وليعتق المديون المولى من الثلث هـ و امر الولد يعق من اصل  
المال هـ واذا اوصى لرجل بقدر ثباعه او وهنه او دره او كانه  
كان ذلك رجوعاً عن الوصيه هـ واذا اوصى بحقه الاستلام او  
بالزوجه او بشي من الواجبات التي لله تعالى كان ذلك من اصل  
المال هـ ونحو الوصيه الى عبده وعبده غيره سواء كان الورث  
صفاء او خادماً هـ ولا يصح الوصيه الى فاسق في احد الروايات والاخرى  
تصح ويصح اليه امن هـ واذا اوصى الى رجلين لرجل لا حرجها ان ينفرد  
بالضرف في شي من الاشياء هـ ولا يجوز للموصي ان يوصي بما اوصى به اليه  
في احد الروايات والاخرى يجوز ويغيب الوصيه الثاني وصيا لهما  
جمعاً هـ واذا اوصى الى رجل وقبل الوصيه كان له عزل نفسه من  
شخصه الموصي وفي غيبته في حال حياته ونعدي بونه هـ  
واذا اوصى لرجل ثلث ماله ولاخر بنصفه ولرجل الورثه فصار الموصي  
لها في الثلث فصرف الى الموصاله بالثلث سهمين والموصاله بالهفت ثلثه

واذا اوصى الى رجلين لرجل واحد ولا يجوز ولا يوصي بغيره صححه



الابن اذا الرضعت الصلب وفرضوا الاختين من الاب والام والافتر  
 من الاب اذا الرضعت اخت الاب وامه والصف وهو فرض الزوج  
 اذا الرضعت للموتى ولولا ولدين وفرض الميت الواحدة اذا الرضعت  
 معها وفرضت الابن اذا الرضعت الصلب وفرضوا الاخت  
 من الاب والام وفرضوا الاخت من الاب اذا الرضعت اخت الاب والام  
 والميت وهو فرض الام اذا الرضعت ولولا ولدين كما انسان فضاغدا  
 من الاخوة والاحوات وفرضوا الاختين من الاخوة والاحوات  
 من الام فضاغدا ذكوره وانما ظهر فيه شواه والربع وهو فرض  
 الزوج مع الولد ولولا الابن وهو فرض الزوج اذا الرضعت ولولا  
 ولدين والتمتس وهو فرض الاب والام اذا كان هناك ولد  
 او ولدين وهو فرض الحد اذا كان ولدا او ولدين وهو فرض  
 الحدات واحده كانت او جماعة لا يردن على التمس وهو فرض  
 نبات الابن مع بيت الصلب وفرضوا الاحوات من الاب مع الاخت  
 من الاب والام وهو فرض الاخ الواحدة والاخت الواحدة للام  
 والتمتس وهو فرض الزوج والزوجات اذا كان هناك ولدا او  
 ولدين واذا زادت الفرائض على ستم من التمس دخل القصر  
 على كل واحد منهم على قدر حقه وكانت المسته عائله وان  
 تقوى الفرائض عن التمس فالفاضل برز عليهم اذا الرضعت  
 الا الزوج والزوج فانه لا يرد عليهم ما زاد على فرضها  
 ويعصب الابن اخاه وخذلان الابن وكذا في الاخ من الاب والام

٦٨

ثنته بضعه حيث شئنا وكعله لمن شئنا ليرضع له ان كعله لنفسه  
 او لغيره ولله واذا اوصى لقتله لا يحق كمن ليمر وبنو القاتل وبني  
 هاشم تحت الوصيه وصرفت الي بعضهم واذا اوصى الرجل كونه  
 عمده او نسبي داره فليتم صالة ان يواجر الدار والهدية والوصيه  
 نافذه فيما عليه الميت من ماله وماله ليعلم والوصي ان يأكل من مال  
 اليتيم عند الحاجة وتشافه كحفظ مال اليتيم والظرفيه بقدر اجر مثله ه

### في احوال المهرات

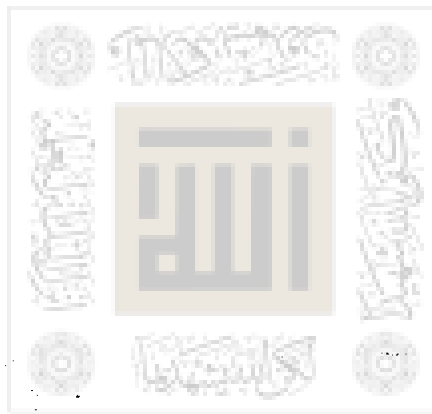
قال الله تعالى واولو الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب  
 الله ه وقال تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثى ه  
 وقال ان امرءا هلك له ليرثه ولدا وله ايت فلها نصف ما ترك ه  
 والوارثون من الرجال عشرة الابن وابن الابن والاب والجد والام  
 وابن الاخ والعربي بن العري والزوج والمولى ه والوارثات من النساء  
 الست وبيت الابن والام والجد والجد والجد والجد والجد والجد  
 العمة ه واقرب العصبة الابن ثم ابن الابن وان يتفرق ليد الاب  
 ثم الجد وان فعلا ثم الاخ من الاب والام ثم الاخ من الاب  
 ثم الاخ من الاب والام ثم ابن الاخ من الاب ثم العري من الاب  
 والام ثم العري من الاب ثم ابن العري من قبل الاب والام ثم العري من قبل  
 من قبل الاب ثم مولى العمة اذا الرضعت احد من الامم واولادهم  
 والهمز ابو التي ومعها الله تعالى الثلثان وهو فرض البنين وبنات



٦٩

والسدس بينهما بضعان هـ فان اجتمع بنت عمه وخاله فالنبت  
للخاله و الثلثان لبنت العمه و كذلك ان اجتمع بنت خاله و بنت  
عمه فلبنت الخاله الثلث و لبنت العمى الباقي هـ و يسون بين الذكور  
والإناث من ذوي الأرحام في الميراث اذا انفصوا في الآل والأولاد  
كالخال و الخاله و بن أخت و بنت أخت أمها و أخت في إحد الروايتين  
وفي الأخرى لفصل الذكر على الأنثى وقال الحزبي لیسوی بین الذکر  
والأنثى في الخال و الخاله فإنه فصل بعضهم على بعضه ولا يترت  
اليهودي النضراني وكذا ان كل اهل بيت في أحد الروايتين والأخرى  
بنو آرتان ولا يترت المسلم الخافق ولا الخافق المسلمه فأما المرتبة  
ففيه روايات احدى روي بن مبرانه في نبت قال المسلمين ولا يترت  
ورثته وفيه رواية احزاب روي لورثته من المسلمين وفيه روايه  
ثالثه روي مبرانه لورثته من اهل دينه الذين اختلفوا اذ لم يكونوا  
مرتدين هـ والعدي لا يترت ولا يورث والفائد لا يترت من المصنوع عهدا  
كان القدر او خطا بالفاخان العائد او صيا عا فلا كان او محبونا هـ  
وحاقق البير و وامر للحجر من الارث هـ واذا قتل الباعى العادل  
وقال كذا على حق في راي حين قتلته وانا الان على حق لا يترت هـ  
وان قتل العادل الباعى ورثته وكذا ان قتل حق كالفنل فها ما  
او دفعا عن نفسه او قتل الامام مورثه لانه امر عبده لقصاص  
او زنا وهو محصن او قتلته في قطع طريقه ومن عصى مونه في العرق

والأخ من الأب ويحون المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ولا يترت  
الأخوه والأخوات مع الأب ولا مع بن الأب ولا مع الأب ويرثون مع  
الحزبان كان هو الحزب أخوه وأخواته وليرثن معهم اذا فرض قلبي  
أحظ الأبيرين من المقاسمه او نبت جميع المال بينهما كان احظ  
كان به احق هـ واذا كان مع الجد و الأخوه اصحاب فزايض كانت  
والزوج والزوجه والأمر والحزة فانما تعطى ذال الفرض فز نصيبه  
ويحون للجد الأخط من نبتة احوال من المقاسمه او نبت ما يعنى  
او سدس جميع المال هـ واذا تترك خلف الميت وارثا لا يافرض ولا  
عصبه كان ماله لذوي أرحامه من ذل اولاد البنات و بنات الأخوة  
و اولاد الأخوات و اولاد الأخوة من الأمر و بنات العرق والعقب والطلبه  
من الأمر والعمة و اولادها و الخال و الخاله و اولادها و الجدات  
الأمر يرتون بالترتله واذا خلف بنت بنت و بنت أخت فلبنت  
البنت النصف شهر أمها و لبنت الأخت الباقي شهر أمها هـ فان ترك  
ولاد أخت أب وامر و اولاد أخت أب و ولاد أخت امر فاولاد الأخت  
للأب والأمر النصف و لولاد الأخت من الأب السدس و لولاد  
الأخت من الأم السدس وما بقى رز عليهم على قدر موارسهم  
ويحون المال بينهم على حسته هـ فان ترك بنت بنت أخوة  
ميرثن فلبنت الأخ من الأمر السدس وما بقى لبنت الأخ من الأب  
والأمره فان رويحت أمراه نبت بنتها من نبتها فوليوت من  
ولاد نمرمات الولد و ترك هذه الحدة و حدة اخرى من قبل اميه



والهبة وورث بعضهم بعضاً من ذلك وادخلوا احد منهنما الاما وورثه  
عنه ه وورث من الحزبان ثلثاً ثلثان من قبل الام وهما امر ابيه  
والثانية امر جدته وواحدة من قبل الام وهما امر الام ه وامر  
الاب توث مع الاب في احد الروايتين والاخرى كانت ه ولا توثك  
الرواية ان الام الام كانت ه الام والجد القربى من جهة الاب  
لا يجب العبد من جهة الام مثل امر اب وامر امر او هو الشترخان  
في السادسة ه وادخلت زوجاً واما واحبب الام وادخلت الاب  
وامر فالزوج الصف وللام السادسة وللاحوه من الام الثلث  
الثلث وسقط ولد الاب والام ه وورث الجوس بالسيف جميعاً  
كحوان يتزوج بنته فمولده بنتا فاذا ماتت بنته ورثت ابنتها امها  
واختها من ابها ه او يتزوج امه فيولدها بنتا فهي بنت ابها  
ورثت بالقرابين او يتزوج بنته فمولدها بنتا فيوت الابن فهذه  
امه واخته من ابيه ه وبن المراء عنه عصبة امه فاذا  
خلت اما وخالاً فلام الثلث والباقي للخال في احد الروايتين والاخرى  
امه عصبة ه فاذا خلعت اما وخالاً كان الميراث جميعاً لها  
لعصبة ه ومن الارحاء وعاقده لم يرث اهلها صاحبها وكان  
ميراثه للمسلمين ه وادخلت مسلمة مسلمة مسلمة وولد لهما  
فانسل بعد موته وقيل قسمه البركة وورث في احد الروايتين  
والاخرى لا يرث ولا تختلف الرواية اذا كان الولد عبداً فاعتق

بعد موته وقيل قسمه البركة لم يرثه ه وادامات وختها جميعاً  
فانقل ولم يستهل صار حال الميراث ولم يرث وان تحرى وتنفق  
ه الا ان يطول ويرضعه ه وادخلت ابناً وجملاً اعطى الابن الثلث  
وان خلعت ابناً وجملاً اعطيت الثلث الحقة ه وادامات  
ورث ابنا وختي قسماً لمال بينهما على تسعة لابن اربعة والختي  
ثلثه ه ويورث الخشي من حيث بيول فان بال منهنما اعتبر  
استقهما ه والعتق نفعه يورث ويورث بقدر ما فيه من الحرية ه  
وإذا اعتق عبد سايه لم يرب له عليه الولي وكان ميراثه مضمون  
في الرقاب ه فان اعتق عبد عن غيره بغير اذنه والولا لله ه  
وإذا اعتق عبد عن حفرانه لم يرث الولي وكذا اذا اعتق من غيره  
وإذا اعتق المسلم عبد الصرافة ورثه بالولا والجد لا يرث الولي في احد  
الروايتين ه وإذا زوج عبد مائة لامة فميراثه اولادها  
لموالها فان اعتق ابوهم صار ولاءه لمولاه وان لم يعتق هو ولم يرث  
احد من ميراث الجد ولا يورث الى مواله وورثه رواية اخرى ميراث الجد ولا يورث  
الى مواله مادام ابوهم عبداً فاذا اعتق ابوهم رجوع الولي الى مواله ه  
وإذا ترك حرم مولاة واذا مولاة فالولا بينهما نصفان ه فان ترك  
ابا مولاة وبن مولاة فالاب مولاة السادسة والباقي للابن ه ه ه ه ه

**كتاب الميراث**  
قال الله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء ولا يبع الرجال  
الا بولي مرشداً وشاهدين ذكوريين بالعتق مسلمة عدلين ه ولا



ويصح شرطه عدلين ولا يصح شرطه فاشقين ولا شرطه رجل واحد  
وإذا تزوج المسلم ديمته بشهاده كافرين لم ينعقد النكاح هـ وإذا  
زوجت المرأة نفسها لم ينعقد نكاحها حتى تزوجت أو أمه زوجا كانت أو  
نفسا وإما يزوجها أولياها هـ وللأب إيجاب بنته البكر البالغة على  
النكاح في أحد الروايتين والأخري ليس له ذلك ولا تختلف الرواية  
في السبب الخبيره أنه لا يجرها على النكاح وليس للجد ولا لقبه العصبات  
إحارها على النكاح زوجا كانت أم نكاحا ولا يجوزنوا احد منهن  
العقد عليا إذا كانت كبيرة إلا بأذنها وإن كانت صغيرة فبذمت  
نسيه نسيه زوجها ما دنتها وإن كان لها إقل من نسيه نسيه لم  
يجز لغير الأب تزوجها هـ وإذا كانت لها نسيه نسيه فزوجها غير  
الأب بأذنها لم ينعقد نكاحها في فتح النكاح هـ ولا يزوجها  
إلا العصبات فإما ذوالأرحام كالخال وابن الخال والجد أي الأمت  
وعبر ذلك ولا ولاية لهم عليها ولا ينعقد نكاحها وأولى العصبات  
تزوجها الأب ثم الجد ثم الأبن ثم الأخ ثم الأخت ثم الأخت  
التي تزوجت الأب ثم ابنه ثم المولى المنصور فان عجزوا وأحد من هؤلاء  
فالمحاضر فإن وصي إلى رجل يتزوج بنته أو أخته أو بنت عمه محبت  
الوصية وحلت التزوج بذلك في أحد الروايتين والأخري كالتق الوصية  
ولا يملك التزوج هـ وإذا زوجها الأب بعد مع حضور الأقرب من غير عطل  
منه لم ينعقد النكاح وإذا عطلها الأقرب وهناك من هو بعد منه كان

أولى بتزوجها من الخالي وإذا غاب الأقرب عنه منقطعه استقلت  
الولاية إلى الأب بعد دون الخالي هـ وفقد الخفاء ينقل النكاح وأخت  
الرواية عز أحد رضي الله عنه في شروط الخفاء فزوي عنه أسما  
حسنة التساوي في النسب والدين والحرية والصناعة والسند وفي  
الرواية الأخرى هما بشرطان التساوي في النسب والدين هـ وإذا تزوج  
المرأة بأقل من مهر مطلق لم يرعى للأوليا اعتراض عليا هـ وإذا تزوج  
بنته بأقل من مهر مطلق بما لا يتفقن الناس مثله جازة وإذا ادت  
لوليين فزوجها من رجلين أحدهما بعد الآخر فالنكاح الأول منها  
دخول الثاني أو لم يدخل فإن لم يدخل السابق منها فقه روايتان  
أحدهما لفرع بينهما فنزوجت عليه القرعة حتى أنه الأول وفي  
الأخري لا يفرع ويفسخ الحاضر عليهما النكاح ولو تزوج المرأة إن يوقل  
في تزوجها من نفسه بامرها خاتبة القوم والمعتق والأولى هـ وإذا  
تزوجت المرأة رجلا على أنه حر فخرج عبد فالنكاح طيبه صحيح وكذا  
الخيار وإن تزوجت امرأة على أنها حرة فوجدها أمة فالنكاح جائز وله  
الخيار في فتح النكاح هـ ولا ينعقد النكاح إلا بلفظ التزوج والنكاح  
أوجواب عنهما وهو إذا قال الخاطب للولي يزوجك فقال  
نعم وقال للمتزوج أقبلت فقال نعم صح وأن لم يقل تزوجت ونعم  
قبلت النكاح هـ ولا ينعقد بلفظ الهبة والتمليك والبيع هـ فإن  
قال عقت إمتي وحملت عتقت صدوقا النكاح وبنت  
العق صدقا إذا كان كحضرة شاهدين في الرواية المشهورة عنه

٧١  
للوصية





و رور عنه ان الرجاح لا ينفق هذا اللفظ ٥ ولا يجوز للعبد ان يبيع  
 اكثر من تسنين ٥ واذ اتت زوج امراه واخطا معة منه من طلاق  
 او رجوع لم يبيع الرجاح وكذلك اذ اتت زوج خامسة والرابعة ٥  
 ويجوز رجاح الامة في عدة من شهر حرة من طلاق بائن اذا كان  
 خائفا للعتق فان اعتق امرؤا لغيره ان يزوج احسب حبي ينفق عليه  
 ويجوز له ان يزوج اربع نسوة في عدتها ٥ واذ اتت امراه لغيره  
 ان يزوج بها الا بعد الاستبراء (التوبة) ٥ ولا يجوز الجمع بين الاختين  
 على النكاح في الوطى ٥ ونبت حرم المصاهرة بالزنا فاذا رثا  
 امراه حرمت عليه امها ونسبها وحرمت على ابيه وابنه والمواط  
 بقصر الحرة كالزنا ٥ فان نكحها لم يفسد عليه ان يزوج بنته  
 و امته وحرم على العاهر ان يزوج بنت الواطى وامه كالمواطى امراه  
 نكحها حرم عليه ان يعقد على ابنه وابنه ٥ والمس لسهوه  
 والنظر الى الفرج لسهوه لا يوجب التحريم في احد الروايات الاخرى  
 تحرمه ٥ ولا يجوز للموطل ان يزوج من نبت الزنا ولا يملك السيد  
 اجبار عتق الكبير على الرجاح وعلى اجار امته وامرؤا ٥ واذ  
 لعقت الامة اذ اتت المغانة وعقت وهي تحت حرة لم يجر لها  
 الخناز وان كانت تحت عبد كان لها الخناز في نكح الرجاح على التراخي  
 الا ان يخطب من وطئها فان لم يخطب فليس حبي عتق وطئها ٥  
 والمحرقات في كتاب الله اربعة عشره سبعة من جهة النسب  
 وسبع من جهة السب فاما النسب فالامر والحرة وان علت

والعتق ونبت البنت ونبت الولد وان سفلوا او لا خوان ونبتن  
 وان سفلن والعتق خاصة وكجوز تزويج بنتها والحاله خاصة ويجوز  
 لمحرز وبع بنتها ونبات الاح وان سفلن وكذلك نبات الاخت وهذه  
 المحرمات من جهة النسب ٥ واما المحرمات بالسب فالامر من  
 الرضاغة وابنها وان بعدن والاخت من الرضاغة ونبتها وان  
 سفلن وامر امراه وحداها وان بعدن والتراب ولا يجر من الا  
 بعد الرجول بالامر سوا حلت في حجرة اهل بيته وحليده الابن  
 بحرمه دخل الابن بامرته او لم يدخل والجمع بين الاختين من النسب  
 والرقاع وامراه الاب محرمه على ابنه وكذلك امراه الحرة وان  
 عكافه هو في محرمات بالكتاب ووردت السنة في المنع من الجمع  
 بين امراه وعمانها وبين امراه وخالها وكجوز الجمع بين امراه  
 وبين ابنه زوج كان لها من غيرها ٥ ولا يجوز للمحرز تزويج امه  
 وهو واحد لظول حرة او عادمات الا حاق العتق ٥ ويجوز ان يسرا  
 بما شأ من الابا غير محصور بعدده ٥ واذ اتت زوج الحرة وامه  
 في عقد واحد في رجاح الحرة وطل الرجاح الامة في احد الروايات  
 والاخرى يبطل العقد فيهما ٥ واذ اتت تحت العدة فله  
 ان يزوج امه في احد الروايات والاخرى لا يجوز له ذلك ٥  
 والاستمنا باليد عند خوف العتق وهو ان لا يكون له زوج  
 ولا امه مباح ٥ ومع عدم الخوف محرم ٥ وحرام اتيان امراه  
 في دبرها ٥ ورجاح السفار باطل وهو ان يقول زوجي يني

دبر



حزاً كان او عبداً هـ واذا استلم ولحته حتى يسوء بخار من الخس  
اربعاً وبقارق البواقي تسواً تزوجهن في عقود مختلفة او عقد واحد  
وكذلك اذا كان كحلته اثنان هـ واذا استلم احد الزوجين الوكيل المحو  
او استلمت امرأه الذي فان كان قبل الدخول الفسخ النكاح وان كان بعد  
لم يفسخ حتى تنقضي العدة في احد الروايتين والآخرى يفسخ هـ واختلف  
الدارين لا توقع العدة هـ واذا ارتد احد الزوجين المسلمين بعد الدخول  
فالنكاح موقوف على الفضا العدة في احد الروايتين وفي الاخرى يفسخ في  
الحال وان ارتد امراً كان بمنزلة ارتداد ادها هـ واذا كان احد ابوي  
الزوجة كتابياً والآخر مجوسياً او وثناً لم يحد مناحته ولا اكل  
ديمته هـ والفرق المتعلقه بالدين كحلها فتزوج ولست بهلاق هـ واذا  
تزوج الذي امرأه بكراً ولا شهوداً او في عقد حله النكاح وتزوج  
لغيره بينهما هـ وان عقد على ذات محرم فبها روايتان احدهما يقرون  
علي ذلك بالمرئيه او الفوا السبا والثانية لا يقرون ويترك بينهما هـ هـ

### في بيان المصداق

قال الله تعالى واتوا النساء صدقاتهن نحله هـ والصداق لا يقدر  
وهو موقوف على ايقافهم ورضا هم هـ واذا تزوجت على مهر محرم  
من النكاح ولها مهر فملكها هـ والخلوه كحلها حال المهر فان فلا  
بها وهي محرمه او صايمه او زفقا او صايمه او صايمه او صايمه او صايمه  
في الرواية المشهوره وروى عنه لا يحل الصداق فان خلا بها وهو  
محرم او صايم او محسوب استنفر جميع الصداق واره واحداً فان  
فلا يطفي النكاح الفاسد استنفر الصداق وان قلنا محض الناس

علي ان تزوجني بذلك بغير صداق مذخور بينهما وفيه روايه  
اخري يبطله وان ذخر صداقاً ونكاح المتعه باطل وصورته ان  
تزوج امرأه الى مده فاذا انقضت لم يبق بينهما نكاح هـ واذا  
تزوج امرأه بشرط انه اذا احلها الاول فلا نكاح له عليها  
فالنكاح فاسد وكذلك اذا تزوجها على ان لا ياحلها الاول فله  
لم يبع النكاح وان تزوجها واعتقد طلاقاً في وقت بعينه هـ و  
اعتقد بحلها الاول بطل النكاح هـ بشرط لخار في النكاح  
يبطل في احد الروايتين وفي الاخرى النكاح صحيح والخيار باطل  
وتلغ عنه ما يدل على صحة الجميع وفيه بقده واذا شرطت  
في عقد النكاح ان لا يتزوج عليتها ولا يسترها ولا يتأقن بها ولا  
تفعلها من دارها وكوذلك فهو شرط لازم ومن لم يلف به  
ملكته الخار في الفسخ هـ وبيئت الخار في فسخ النكاح لو حود  
العقب في الزوجين معاً وفي سبقة عيوب الخون والحرام  
والبرص والرق والقرن والعقل والفتور وهو اختراط السيلين  
من المراه والحب والعنه هـ فان حدث باحد الزوجين بعد النكاح  
عيب اوجب الفسخ لم يثبت الخار في قول ابي حنوفه والخار في  
العقب اذا احلته الخار سنه في قبل الخول بنت لها الخار  
فانبت الخار بالحب الحادث هـ فان طهر الزوج على عيب المراه  
بعد الدخول وغدير المهر رجوع بالمهر نكاحه احمد وهو الذي  
عنه وقال ابو حنوفه في كتاب الخلاف ونكاحه هـ ونكاحه  
حوايه اهل الكتاب ولا يجوز للمسلم نكاح الامه العائيه



٢٤

استقر الصداق ٥ وإذ مات أحد الزوجين قبل الدخول وجب جميع المهر وان  
 مات الزوج ولم يترك لها مهراً واجب لها مهر المثل ولو الميراث ٥ وعلية  
 العدة ولا فرق بين المسلمة والذمية ٥ والمعوضة البعق إذا طلقت قبل  
 الدخول وقبل العرض وجب لها المتعة والمنفعة مقدرة ونسبته لجزء الطول  
 فيها ٥ وإذا فرض للحاجس للمعوضة مهراً أو قدر لها زوجاً ورضيت به  
 ثم طلقها قبل الدخول لم يرض لها المتعة ووجب لها نصف العريضة في أحد  
 الروايتين وفي الأخرى لها المتعة فإن تزوجها وتسمى لها مهراً فاستدرك الخبر  
 والخبرين أو شرطاً آخر لا يجهولاً ثم طلقها قبل الدخول لم يرض لها  
 المتعة وكان لها نصف مهر مثلها في أحد الروايتين وفي الأخرى يكون  
 لها المتعة والمطلق بعد الدخول لا متعة لها في أحد الروايتين وفي الأخرى  
 لها المتعة ومضاف إلى الخجوزان يكون صداقاً وتغلي القدران لا يجوز  
 إن يكون مهراً أو لها مهر مثلها في أحد الروايتين وفي الأخرى يجوز  
 ذلك ٥ وإذا تزوجها على نسيءه فحدث منه غناً وطلقها قبل  
 الدخول كان جميع المال سواً حدث وهو في بد الزوج أو في يديها  
 وذلك إن تزوجها على حاربه بعينها فولدت أو غيره ٥ وإذا نكح  
 الصداق قبل قبضه وجب الرجوع إلى قيمته ولا يجب الرجوع إلى مهر  
 المثل وكذلك إذا تزوجها على عبد بعينه فاستحق أو خرج  
 حراً أفلا قيمته يوم تزوجها ٥ وإذا تزوجها على عبد غيره  
 موصوفاً بآزولها الوسط من ذلك فإن جازها بغيره اجرت  
 على نكاحها وكذلك لو كان القيد موصوفاً بما قيمته ٥ ولو تزوجها  
 على عبد بعينه فجازها بغيره لم يجز على قولها ومهر المثل معتبر

نكحاً أو تباريطاً من العصبات وغيرهن ٥ فنسا العصبات أخوات  
 ونسب الأخواء وعماتها ونسب الأعمام وعمات الأب ونسب أعمام  
 الأب ونسب الأرحام للأمهات وأخواتها وهر إلى آلات ونسبتهن  
 وخالات الأمت والأخوات من الأمت في أحد الروايتين وفي الأخرى  
 لعقبهن بنسب العصبات ٥ وإذا احتلت الزوجة في قدر المهر  
 فإن كان مهر مثلها ما ادعاه الزوج أو أفضل فالقول قوله مع  
 يمينه وإن كان مهر مثلها ما ادعت هي أو اجتر فالقول قولها  
 وإن اقدمت ادعت هي واجتر ما ادعت الزوج رجوع إلى مهر  
 المثل في أحد الروايتين وفي الأخرى القول قول الزوج مع يمينه  
 سواء كان ما يدعيه مهر المثل أو أقل أو أكثر ٥ وإذا اصدقت  
 الفاعل أن لا يبيع الفاعل أو اصدقت الفاعل أن يعطي أباها الفاعل  
 أو اصدقت الفاعل أن يعطي أباها من الفاعل فالمدان صحيم في  
 الأحوال الثلثة ٥ والذي بين عقده الرجوع هو الزوج فإن عفا  
 الأب عن نصف صداق الطرف قبل الدخول وبعد الطلاق لم يجر  
 عهوه في أحد الروايتين وفي الأخرى يجر عهوه ٥ وإذا تزوج  
 امرأتين على ألت درهم فالرجوع جائز وليس الألف على  
 قدم مهرها ٥ وقال أبو بكر من أصحنا الرجوع صحيم وليس  
 الألف بينهما نصفان ٥ وإذا قبلت الحرة أو الأمة نفسها قبل الدخول  
 لم يسقط مهرها ٥ وإذا اشترت المرأة زوجها بعد الدخول بمن



مطلب في العرس

في الامة بعد الاخول تحول مهرها الى دمنه كالعقري اذا اشترى  
العبد المدبره وللمراه ان ترد الهداق بالعبس البشير والخبره  
والزياده في الهداق حايظه وهي ثابتة ان دخل بها او مات عنها وان  
طلعت قبل الاخول كان لها نصف المهر ونصف الزيادة هو اذا تزوجت  
زخافا فاستدا ونسب لها مهرا محججا ودخل بها فلها المسمى وان زاد  
على مهر المنزله واذا تزوجت بعد تغير اذن سيده ودخل بها  
وقد نسب لها مهرا بعلق المهر بوقتته وبنت الحنسان من المسمى ولو  
بنت حبيبه واذا تزوجها على مهر مسمى يا قبل ولم يدكر منه الاجل  
فالاجل حيم ويحون انتهاء حصول الفزقه نموت او طلاقه  
واذا تزوجت عليه علي جزا وخبره بن استلما او احدثها فلها مهر  
المنزله سواء كان ذلك بعينه او بغير عينه واذا تزوجت الذي  
دامت بغير مهر كان ذلك حايظه اي ذنيه بنته افعال الشا حمر لها  
مهر المنزله واذا اطلعت قبل الاخول وقد اشترت بالهداق حيازا  
وقد علي ان ترد نصف العين التي قبضت منه واذا كان الهداق  
معيها فوهيته له لم يطلعت قبل الاخول يرجع عليها نصف قيمته  
في آخر الروايتين وفي الاخرى لا يرجع عليها شيه فان كان الهداق  
مسمى في الامة فابراة منه فهو مسمى على الروايتين المعبران فلما  
اذا كان معنيا لم يرجع عليها فاو لا ان لا يرجع هاهنا وان قلنا  
يرجع اذا كان معنيا فهل يرجع اذا كان في الامة على وجهين  
اقلها اذا كان الهداق دينيا وحال عليه احوال فوهيته

قبل قبضه من الزوج فهل يحون زكوته على الزوجه او على  
الزوج على روايتين احدثها على الزوجه والثانية عليه واذا  
سلمت المراه نفسها قبل قبضه اوقلمر حين لها ان تستع من السلو  
بلي لها ان تكال بالهداق في قول جماعة من اصحابنا وفي قول بعضهم  
لها ان تستع حتى تقسم صداقها فان دفع امرانه فادهب عذرتها  
وقد اخلوه وظلعت فلها نصف الهداق فان دفعها اجنبي فادهب  
عذرتها فقله صداق منسكها فان اكله اجنبي على الوطي او وطي  
لشبهه فقله المهر فقط وليس لها مع المهر ان ينسكها ونسك  
العرس مشرؤه ويرجى اذن في احوال الروايتين والاخرى لا باس به  
ولا رجوه ووليها العرس مستحبه وللنبت لواجبه والاجابه الى  
وليها العرس واجبه ولا استحب الوليمة على غير عرس مما عدت  
من السرور والحنان ومقدم غاب وثقاتس وتحو ذلك والامه  
على النصف من الحرة في القتمه والاذن في العزل عن الزوجه الامة  
الى المولي واذا تزوج امراه وعند غيرها فان كانت الحرة بقره  
فضلها بسعة ابامره وان كانت يلبا خيرا فان سأت اقار  
عندها سيقا وعند كل واحد سيقا ولو حصل لها زياده وان  
سأت اقار عندها لكانه ابامره فضلها بها لم يسوي بلهم فيما  
بقده ولا يجوز ان يسافر باكثر نسائه بغير قرحه وان سافر  
يو اذن بغير قرحه وجب عليه ان يرضى للباقي ولا يجوز له  
ضرب زوجه في ابتداء اللشون بل يكرها فان انتهت والاقله ان